الرّائد الرّسميّ
للجُمْهُورِيّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابْ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الثامنة والخمسون | 58 | الاثنين 27 جويلية 2026

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 5230
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة الذكرى 69 لإعلان الجمهورية..... 5230
3- التداول حول الأوضاع بعدد من جهات البلاد جراء قطع الماء والكهرباء..... 5230
4- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في ختام جلسة التداول حول الأوضاع بالبلاد..... 5261
5- رفع الجلسة..... 5261
. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 5261

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وثلاثين دقيقة من صباح يوم الإثنين 27 جويلية 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للتداول حول الأوضاع بعدد من جهات البلاد جراء قطع الماء والكهرباء.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 23 جويلية 2026 فإن هذه الجلسة العامة تخصص للتداول في هذا الشأن العام ويتم وفقا لقرار مكتب المجلس سالف الذكر إعطاء كل نائب حيزا زمنيا للتدخل بحساب أربع دقائق دون إمكانية التخلي لفائدة عضو آخر وعليه يتم تسجيل طلب الكلمة كتابيا كما جرى به العمل.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة الذكرى 69 لإعلان الجمهورية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأفاضل،

أحيت بلادنا بكل فخر واعتزاز موفى الأسبوع الفارط الذكرى 69 لإعلان الجمهورية وهي ذكرى خالدة وعزيزة على قلوبنا نستحضر من خلالها إسهامات بنات وأبناء هذا الوطن العزيز ممن استشهدوا في سبيل استقلاله وعزته وممن قدموا التضحيات الغالية في سبيل بناء الدولة الوطنية وإرساء دعائم النظام الجمهوري.

ونحن لا نفوت هذه المناسبة دون أن نترحم على أرواحهم الزكية وأن نعبر مجددا عن تقديرنا الكبير لنضالات كافة أطياف شعبنا وكافة جهاته من أجل المحافظة على المكاسب الوطنية وتعزيزها وتطويرها بما يؤكد روح المسؤولية الجماعية وقوة الوازع الوطني وشرف الانتماء إلى هذا الوطن الغالي إننا نستلهم العبر والمعاني من هذه المحطات الفارقة ومن نضالات كل من سبقونا وننطلق في أعمالنا من انخراطنا في هذه القيم الوطنية وفي مسار تونس الجديد.

ونحن نجدد التأكيد على سيرنا بخطى ثابتة وبعزيمة راسخة في تحمل المسؤولية وتكريس الخيارات الوطنية السيادية القائمة على سلامة التراب الوطني واستقلال القرار الوطني وعلى تثبيت وحدة الدولة وصلابة مؤسساتها وتكامل أدوارها في الذود على حوزة الوطن وحرمته واحترام دستوره مؤمنون بقدرتنا معا على تجاوز الصعاب والمحن وعازمون على بلوغ غد أفضل بإذن الله وعونه.

عاشت الجمهورية عاشت تونس حرة مستقلة أبية أبد الدهر.

التداول حول الأوضاع بعدد من جهات البلاد جراء قطع الماء والكهرباء

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

إننا اليوم نعقد هذه الجلسة في ظل ما تشهده العديد من الجهات والمناطق بالبلاد من انقطاعات للكهرباء والماء لتناول هذا الوضع الراهن وتداعياته من باب المسؤولية والأمانة مع التأكيد أنه لا مجال في هذا الصدد لإعطاء صورة قاتمة ومغلوطة أو نوع أو محبطة للعزائم فنحن ندرك جيدا حجم الرهانات مثلما نعلم جيدا أن العديد من شعوب عالمنا المعاصر قد عرفت وما زالت تعرف مثل هذه الأزمات ونحن نعلم أولا وبالذات أن هذه الشعوب وبقوة الإرادة وحسن التدبير قد تمكنت من أن تنهض من جديد وأن تبني مستقبلا أكثر نماء وازدهارا وما نريده فعلا هو تجاوز الصعاب واستخلاص الدروس من تلك التجارب ونحن في ذلك نعول على مؤسسات الدولة وعلى عزيمة وإرادة شعبنا لبلوغ أهدافنا من خلال وضع واعداد خطط على المدى القريب لتحقيق المطلوب واستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد تؤمن الإصلاح الجذري لهذه الأوضاع التي نأمل أن تنتهي قريبا بفضل تكاتف المجهودات ووحدة الصف.

والآن ننطلق وتباعا في مداخلات السيدات والسادة النواب حول الموضوع المدرج في جدول أعمالنا اليوم قائمة أولية النواب المحترمون السيدات والسادة: عبد الرزاق عويدات، نبيل الحامدي، زينة جيب الله، رياض بلال، حسام محجوب، محمود العامري، المعز بن يوسف، طارق الربعي، محمد زياد الماهر، حسن جربوعي، حمزة بضيافي، عماد الجديري، سامي الرايس، جلال خدمي، نزار الصديق، صالح الصيادي، صابر المصمودي. المعز الرياحي عدنان العلوش، نور الهدى سبايطي.

إذن المصدح للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات، فليتفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، تعبر كتلة الخط الوطني السيادي عن احتجاجها على الوظيفة التنفيذية التي لم تخاطب الشعب في أزمة انقطاع الماء وانقطاع الكهرباء عن الأسباب ولم تطمئن الشعب متى ستنتهي هذه الأزمة؟ وكذلك تحتج كتلة الخط الوطني السيادي على الوظيفة التنفيذية لعدم حضورها اليوم مع علمها بهذه الجلسة، جلسة التداول لم تحضر معنا نقد وسماع شكوى المواطنين من أزمة انقطاع الماء والكهرباء ولكي تجيب أيضا الناس وفرصة لتجيب الشعب التونسي عن أسباب ما وقع في الأيام الفارطة.

بالنسبة إلى هموم الشعب الآن، انقطاع للماء نتيجة انقطاع الكهرباء وانقطاع الكهرباء بشكل فوضوي وقد دام أكثر من 12 ساعة في بعض المناطق ودام أكثر من عشرين ساعة في مناطق أخرى، تضرر من ذلك شيوخ ومرضى وأطفال صغار وتضررت من ذلك العائلات التي عندها في ثلاجاتها أطعمة وأغذية وقع إتلافها وتضرر من ذلك التجار الذين فقدوا سلعهم، تضرر من ذلك الصناعيون الذين انقطع عنهم الكهرباء ولم يقدروا على مواصلة أعمالهم ونحن نريد أن نشجع على الاستثمار، تضرر من ذلك كل الذين يسكنون في المرتفعات والذين لا يمكن أن يصلهم الماء إلا بالكهرباء من المسؤول عن ذلك؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

الأسباب التي أدت إلى ذلك هو ما كنا نقوله في كتلة الخط الوطني السياسي دائما أن هذه الوظيفة التنفيذية ليست لها برامج واضحة ولا استراتيجيات واضحة لأن انقطاع الكهرباء جاء نتيجة استهلاك يزيد عن قدرة الإنتاج وهذا نعلمه منذ زمن.

نحن من 2019 لم نضف أي" توربين" جديد لإنتاج الضوء رغم أن ارتفاع الاستهلاك بـ 3% كل سنة ونعرف هذا والاستراتيجيون يعرفون أن "STEG" لا بد لها أن تضيف توربين بالغاز كل سنتين.

سنعول على الطاقات البديلة والسير نحوها بطيء جدا، فالمفروض ألا ننتظر نفوق الضوء إلى حضور الطاقات البديلة أكثر من هذا، البرمجة غائبة حتى في معالجة الأزمات كيف يمكن أن نفسر انقطاع الكهرباء لمدة عشرين ساعة؟ والحال أنه كان بالإمكان برمجة انقطاعات بساعتين عن كل منطقة في أزمان متباعدة بحيث لا يمكن أن ينقطع الكهرباء عن منطقة معينة أكثر من ساعتين وتكون ساعتان معلومتان لدى من سينقطع عنه الكهرباء حتى يبرمج حياته وتستمر الحياة بشكل طبيعي؟

أمر ثالث، كيف يمكن أن نتحدث عن الاقتصاد في الطاقة والحال أنه في التنوير العمومي تبقى الأضواء مشتعلة التاسعة والعاشرة صباحا؟ ونتحدث عن الاقتصاد في الطاقة، كل ذلك نتيجة غياب البرمجة وغياب التخطيط الاستراتيجي لهذه الوظيفة التنفيذية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نبيل الحامدي، تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، نتأكد اليوم أيضا أنه رغم غياب الطرف الحكومي بعد مراسلتكم له يزيدنا إصرارا أن ندافع عن أهالينا وندافع عن كل المناطق المتضررة في تونس.

سيدي الرئيس، تأكدنا اليوم أيضا أن السياسة الطاقية في تونس فاشلة ويجب أن تتبدل وتتحرر ويستوجب استراتيجية واضحة.

سيدي الرئيس، نؤكد اليوم أكثر أن برامج السلطة التنفيذية في هذا المجال فاشلة والدليل لم يتم إعداد عدة لزمات لحد الآن في عدة مناطق في الجمهورية لتكون حلا ثانويا في الطاقة، كما أريد أن أؤكد اليوم سيدي الرئيس أن الوضع الداخلي والخارجي لتونس فتح الباب وفتح الأفواه للبحث عن دخول هذا التراب وخلق بلبلة كبيرة ومنها الأسباب الحقيقية هي قطع الماء والكهرباء عن أهلنا.

سيدي الرئيس، نلاحظ اليوم أن كل طرقات الجمهورية أصبحت مغلقة بسبب الماء والكهرباء ووقع انقطاع الماء والكهرباء في البلدان المجاورة كالجزائر وليبيا ولم نلاحظ ما وقع في تونس، إذن يجب علينا اليوم أن نفهم ماذا يريد أن يفعل بهذه البلاد؟ وأين يريد إرجاعنا؟ رغم تأكيدنا أننا مازلنا متخلفين في مجال الطاقة ورغم هذا نؤكد مجددا للسلطة التنفيذية، أين كل القروض التي صارت لصالح الطاقة؟ كما تحدث زميلي لا يوجد أي "توربين" في تونس منذ 2019 ونجد اليوم الضغط والاستهلاك أقوى من الإنتاج، هذا أولا.

سيدي الرئيس، أريد أن أبحث اليوم عن الوزارات الموجودة وخاصة وزارة التجارة أمام ما تعرض له الفلاح في تونس فقد تضرر منتوجه وغدا سنجد كغ الفلفل بـ 5000 فهل توجد حلول الآن أم لا؟

سيدي الرئيس، يمكن أن نقول غدا أن المناخ في تونس تغير وربما في الخريف ستصبح هناك فيضانات فهل هناك حلول أم لا؟ وحتى نتأكد اليوم أين نذهب بتونس؟ وأين الاستراتيجية الواضحة؟

سيدي الرئيس، أريد أن أوجه رسالة أخيرة اليوم للسيد رئيس الجمهورية، أول مرة وأقول له أين السياسة الطاقية اليوم؟ ونعرف أسبابها، لا نتحمل نحن كأعضاء مجلس نواب والأصل فينا هو سلطة تشريعية ورقابية، اتركونا نقوم بدورنا الرقابي لأن شعبنا ينتظر الدور النقابي لممثله في مجلس نواب الشعب وأصبحنا اليوم دون دور رقابي ولا أي دور دورنا الوحيد هو أن نأتي لمجلس نواب الشعب إما أن نصوت على قرض أو ننظر في مقترح لم تبعثه الحكومة.

سيدي الرئيس، أريد أن أوجه وأؤكد لشعبنا أن مجلس النواب يقوم بدوره ونقطة أخيرة أصبحنا اليوم كأعضاء مجلس النواب من يصوت بنعم مع القرض أصبح خائنا في نظر زملائنا ومن يصوت بلا هو القائد ويريد أن يرتفع بتونس الى الأعلى، نقول له كل واحد حر في اختياره وفي توجهه بتونس نحو بر الأمان إما بنعم أم بلا، هذه سياسة، كل شخص يعرف أين ستأخذه سياسته.

وفي الأخير سيدي الرئيس أقول لك تونس تجمعنا كلنا باختلاف أفكارنا وسياستنا وهذا ما يجب أن يكون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة زينة جيب الله، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة زملائي الكرام،

في البداية أحيي كافة أعوان الحماية المدنية، أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الأمن التونسي بمختلف أسلاكه لما قدموه من مجهودات جبارة للأزمة التي مرت بها تونس من حرائق، نسق حرائق كبير جدا لم تكن ستتحمله بلادنا بمعدل 600 حريق في اليوم أي حريق كل خمس دقائق.

تحية إجلال وتقدير إلى الشعب التونسي العظيم، الشعب الصامد، الشعب المتماسك الذي برهن أنه يحب بلاده فبلادنا مرت بأزمة لا يجب أن نمر عليها مرور الكرام فقد عرت عدة حقائق وعرت ضعف المنظومة الطاقية في تونس وبرهنت أن وزارة الطاقة والمناجم لم تكن عندها استراتيجية لتحسين المنظومة الطاقية كما لم يكن عندها فكر استباقي لهذه الأزمات، يعني لا نصلح منظومة إلا حين نعيش الأزمة ويعيشها الشعب وسنتحدث عن مدى تأثيراتها السلبية على المصانع وعلى المستثمرين الذين اتصلوا بنا وتضرروا من جراء الانقطاع المتتالي للكهرباء ولن أتحدث كثيرا عن هذه الانقطاعات لأنه تم استهداف مناطق دون غيرها.

كذلك الانقطاع المتكرر للماء عرى مدى ضعف استراتيجية وزارة الفلاحة التي لم تشتغل أيضا على المنظومة المائية وهناك مناطق في زمان انقطع عنها الماء لأكثر من أسبوعين وهذا غير معقول فمن يتحمل كل هذا؟ نعم تحمله الشعب التونسي، ولكن في سبيل أن تقع إصلاحات جذرية ويتم النهوض بالمنظومة الطاقية ومنظومة المياه ويجب أن يحاسب من أجرم في حق التونسي في هذا الشأن وعرت هذه الأزمة حقائق سياسية أيضا لا يمكن أن أمر دون أن أذكرها بينت مدى ضعف هذه المعارضة أو بما يسمى المعارضة الفاشلة التي انبنت أفكارها على أحقاد داخلية ليس عندها أي برنامج إصلاحي ولا أي خطة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد ولا التنمية ولم نر أنهم يتحدثون عن فكر إصلاحي وهي تتآكل من الداخل وتنهار وتتلاشى يوما بعد يوم ونرى أنهم اليوم يمثلون أنفسهم ويمثلون طبقة معينة ولا يمثلون الشعب التونسي "الزوالي" لهذا خرجت وحدها يوم 25 جويلية ولم يرافقها الشعب التونسي لأنه لا يرى نفسه في المعارضة التي تمثل نفسها فقط.

في المقابل أبرزت أن النظام الذي قلت عنه من قبل وسأعيد جملتي المشهورة التي تهكم عليها البعض قلت لكم هذا النظام صامد وصموده أطول من أعماركم وهو مستمر ومستقر إلى فترة طويلة وتذكروا كلامي هذا لماذا؟ لأن هذا النظام عكسكم أنتم وهو قريب من الواقع ومن الشعب ويلامس معاناة الشعب، صحيح أن عندنا إكراهات مالية ولا يمكن أن نصلح كل شيء في نفس الوقت ولكن لا نخفي أن هناك مسؤولين أجرموا في حق الشعب التونسي كما قلتم ويجب أن يحاسبوا وهناك أناس سعوا أن يؤججوا الأوضاع في تونس ويستغلوا هذه الأزمة لتوتر الأوضاع وتبث الفتن ولكنهم فشلوا فشلا ذريعا كالعادة وقال لهم الشعب التونسي لا أنتم لا تمثلونني وليست عندي مشكلة مع هذا النظام الحالي ولكنه يجب أن يراجع عدة مسؤوليات عند عديد الوزارات ويجب أن نأخذ عبرة من هذه الأزمة ولا تتكرر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد رياض بلال، تفضل.

السيد رياض بلال

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

الزميلات والزملاء النواب،

السيدات والسادة المستشارين،

لسنا اليوم بصدد مناقشة انقطاع عابر للماء أو الكهرباء، بل بصدد مناقشة حقين أساسيين من حقوق المواطن وامتحان حقيقي لقدرة الدولة على ضمان الحد الأدنى من كرامة العيش.

لقد أصبح المواطن التونسي يستيقظ كل يوم على سؤالين مؤلمين هل سيجد الماء في حنفيته؟ وهل ستبقى الكهرباء في منزله؟ وهذا أمر لا يمكن أن يصبح وضعا عاديا أو قدرا محتوما.

إن أزمة الماء والكهرباء ليست مجرد أعطاب تقنية، بل هي نتيجة تراكمات سنوات من ضعف الاستثمار وغياب الصيانة وتأخر إنجاز المشاريع وتراجع الحوكمة في المؤسسات العمومية.

سيدي الرئيس، المواطن لا يطلب المستحيل ولا ينتظر خطابات التبرير، بل يريد خدمة عمومية مستقرة ويريد أن يشعر أن الدولة حاضرة عندما يحتاجها لا أن تختفي عند أول أزمة وفي جهتي كما في عديد الجهات يعيش المواطنون انقطاعات متكررة تؤثر على الأسر وعلى الفلاحين وعلى المؤسسات الاقتصادية وعلى التلاميذ وعلى المرضى وعلى كل تفاصيل الحياة اليومية ولا يمكن أن نطالب المواطن بالصبر إلى ما لا نهاية.

إن مسؤوليتنا كنواب ليست فقط معاناة المواطنين، بل المطالبة بحلول واضحة وآجال دقيقة لأن الثقة تبنى بالأفعال لا بالوعود.

ومن هذا المنبر أتوجه إلى الحكومة وأدعو إلى وضع خطة استعجالية لضمان التزويد المنتظم بالماء والكهرباء خلال فترات الذروة، التسريع في تجديد الشبكات المهترئة التي أصبحت سببا رئيسيا للانقطاعات، توفير التمويلات الضرورية للمؤسسات العمومية حتى تستعيد قدرتها على الاستثمار والصيانة، اعتماد مبدأ الشفافية مع المواطنين بإعلامهم مسبقا بكل انقطاع مبرمج وأسبابه ومدته، بلورة رؤية وطنية للأمن المائي والطاقي لأن ما نعيشه اليوم لم يعد أزمة ظرفية، بل تحديا إستراتيجيا يمس الأمن القومي.

في الختام، إن الدولة القوية لا تقاس بعدد النصوص القانونية التي تصدرها وإنما بقدرتها على إيصال قطرة ماء إلى كل بيت وإنارة كل منزل وحماية كرامة كل مواطن فالماء ليس امتيازا والكهرباء ليست رفاهة، بل هما عنوان حضور الدولة وهيبتها وأساس العقد الذي يربط بين المواطن ومؤسساته.

حين يعجز المواطن عن فتح حنفية الماء أو إنارة مصباح في بيته فالمشكلة لم تعد تقنية، بل أصبحت مسألة ثقة بين الدولة ومواطنيها وهذه الثقة مسؤوليتنا جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسام محجوب، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

نعيش كمعظم أفراد الشعب التونسي في الأسابيع الأخيرة على وقع أحد أخطر وأعمق الأزمات التي تهدد الأمن القومي للبلاد في ظل انقطاع واضطراب كلي لأبسط ضروريات الحياة من ماء وكهرباء رافقتها خسائر فادحة لجميع الفئات، مواطنين، فلاحين ومستثمرين مع حملة تجييش ممنهجة يقودها من فشل في إدارة البلاد لضرب الدولة وتعميق أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات.

لن أخوض في تبرير الأسباب التقنية للأزمة ولن أحل محل السلطات المعنية التي تتحمل مسؤولياتها كاملة أمام الشعب رغم إكبارنا للمجهودات المبذولة من قبل أعوان المنشآت العمومية "STEG" و"SONEDE" ومن قبل الحماية المدنية في ظل ظروف قاسية وقوة قاهرة، ولكن يجب الإقرار أن ما نعيشه اليوم هو نتيجة حتمية عندما تتأخر الإجراءات والاستثمارات في المشاريع الحيوية المتعلقة باستدامة توفير الحاجيات من الطاقة والماء لأكثر من عشر سنوات تأخير. زد على ذلك فشلا ذريعا في السياسة الاتصالية لإدارة الأزمة وطمأنة المواطنة الذي لا تعنيه التدوينات الفيسبوكية ولا الزيارات ولا الصور بقدر ما يعنيه توفر أساسيات الحياة كمنجز على أرض الواقع احتراما للذات البشرية.

جهويا الآن وبعيدا عن كل منطق جهوي أو فئوي وانطلاقا من الأرقام والإحصائيات الرسمية، يعيش الآن في فصل الصيف حوالي ثلاثة مليون ساكن أي ربع سكان الجمهورية بولاية الساحل تحت أزمة منقطعة النظير في علاقة بالتزود بشبكات الماء والكهرباء وسط تعطل غامض لانطلاق محطة تحلية مياه البحر سيدي عبد الحميد التي تثير عديد نقاط الاستفهام.

ولعل أكثر المعتمديات تضررا هي معتمدية مساكن أكبر المعتمديات من حيث عدد السكان والمساحة في الساحل التي تعد الآن في فصل الصيف 150 ألف ساكن مع عودة أبنائنا بالخارج، هذه المعتمدية التي تعيش توسعا عمرانيا متسارعا في جميع الاتجاهات بكافة عماداتها 17 يعيش أكثر من نصف سكانها على وقع انقطاع متواصل للماء والكهرباء واضطراب في الضغط وهذه الأزمة ليست وليدة اليوم، بل لأكثر من عشر سنوات وهذا طبيعي جدا عندما تتأخر أمثلة التهيئة العمرانية عن التوسع السكاني المتسارع يوميا طبعا وتتحمل ذلك مسؤوليته الدولة.

فالمواطن في مساكن ينتظر مدة ثلاث سنوات كاملة من أجل الحصول على عداد ماء بدون ماء وعداد كهرباء بدون كهرباء أو بضغط ضعيف فمناطق عديدة على سبيل المثال، غرس بوجناح، سيدي عبار وحي النور وطريق 30 والمسعدين وطريق القيروان وطريق الكنائس والفرادة والشعاليل وعديد المناطق الأخرى بدون قطرة ماء واحدة منذ بداية شهر جويلية الحالي إلى يومنا هذا والسبب حسب المسؤولين هو ضعف حصة الساحل من مياه الشمال لذلك دعوة عاجلة للسلطة المركزية والجهوية لمضاعفة الحصة الخاصة بهذه الجهة والإيفاء بتعهداتهم بالعمل على انطلاق أشغال الخزان الخاص بمعتمدية مساكن بعد أن تم الأسبوع الفارط استيفاء جميع الإجراءات الإدارية والمالية والعقارية لهذا المشروع الذي كان من أولوياته عند مباشرة مهامه داخل المجلس بناء على مطالب مشروعة من المواطنين الذي نأمل أن تنطلق مرحلة الأشغال في الأيام القليلة القادمة، عسى أن تنقشع أزمة انقطاع الماء عن معتمدية مساكن هذه المعتمدية العريقة والمتجذرة في التاريخ والمناضلة بنسائها ورجالها الذين قدموا ولا زالوا يقدمون الكثير للجهة وللوطن معولين على أنفسهم لا يطلبون من أحد لا جزاء ولا شكورا حفظ الله تونس وشعبها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

شهدت بلادنا خلال الأيام المنقضية أزمة حقيقية واستثنائية بسبب الانقطاعات المطولة للتيار الكهربائي والماء ولم تقتصر تداعيات هذه الأزمة على اضطراب الخدمات العمومية، بل امتدت لتشمل مختلف مناحي الحياة اليومية للمواطن وأثرت على المؤسسات الاقتصادية وعطلت مصالح الناس وتسببت في خسائر مادية كبيرة وطرحت بكل جدية تساؤلات حول جاهزية البنية التحتية وحماية المرافق الحيوية ذات الصلة بالأمن القومي، لكن وفي خضم هذه الأزمة تابعنا أيضا كيف عمدت بعض الأطراف التي سبق أن أخفقت في إدارة شؤون البلاد إلى استغلال معاناة المواطنين وتوظيفها سياسيا من خلال حملات تجييش ممنهجة لم يكن هدفها الحقيقي الدفاع عن حقوق المواطن بقدر ما سعت إلى إرباك مؤسسات الدولة وتعميق أزمة الثقة بينها وبين الشعب.

ومن جهة أخرى لا يجب أيضا التغاضي عن الفشل الاتصالي الذي رافق إدارة الأزمة فقد كان المواطن في حاجة إلى معلومة دقيقة وواضحة لكنه وجد نفسه أمام سياسة اتصالية مرتبكة وبلاغات لم يقع الالتزام بمضمونها مما زاد في حالة الاحتقان والقلق.

سيدي الرئيس، على مستوى ولاية سوسة وخاصة معتمدية القلعة الصغرى تكبد المواطنون أضرارا كبيرة نتيجة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي التي شملت كامل المنطقة على امتداد أسبوعين تقريبا وهو ما ألحق أضرار بالأجهزة المنزلية وعطل الأنشطة الاقتصادية وأرهق العائلات خاصة تلك التي تضم مرضى وكبار سن يعتمدون إلى أجهزة طبية وأدوية مما جعل هذه الانقطاعات تمثل تهديدا مباشرا لصحتهم وسلامتهم.

وأمام حجم هذه الأضرار لا ينبغي أن تقتصر المعالجة على التدخلات الظرفية وإعادة التيار الكهربائي بعد انقطاعه، بل يجب الانتقال إلى حلول جذرية تمنع تكرار الأزمة وتعالج مواطن الضعف في الشبكة ومن هذا المنطلق نطالب اليوم بالتسريع في استكمال مشاريع تقوية الشبكة الكهربائية خصوصا بالتجمعات السكنية الكبرى بحمادة الراس وشارع 20 مارس القلعة الصغرى، كما ندعو كذلك لضرورة التدخل وتقوية الشبكة بمناطق أولاد بوبكر وأولاد إبراهيم معتمدية سيدي الهاني فضلا عن رفع التعطيلات التي حالت دون انطلاق إنجاز مشاريع ربط مساكن المواطنين بمنطقة حي الطويل القلعة الصغرى بشبكة التنوير المنزلي.

سيدي الرئيس، لا يمكن الحديث عن أزمة الكهرباء بمعزل عن أزمة التزود بالماء الصالح للشراب حيث عاشت عديد المناطق على واقع انقطاعات متكررة وطويلة امتدت لأيام متتالية وهو ما زاد من معاناة المواطنين خاصة في ظل موجات الحرارة المرتفعة وقد تضررت بشكل خاص المناطق المرتفعة بالقلعة الصغرى على غرار مناطق الرومانية وحمادة الراس وحمادة الحوش، المدينة العتيقة وغيرها من المناطق السكنية الأخرى، كما يواجه أيضا أهالينا بمعتمدية سيدي الهاني نفس المعاناة خصوصا مناطق المويسات وأولاد بن يانس وأولاد الشيباني والعزيب بكروسيا حيث تتواصل أزمة التزود بالماء الصالح للشراب وهو ما يستوجب تدخلا يضمن للمواطنين حقهم في الحصول على الماء الصالح للشراب.

وفي سياق آخر وانطلاقا مما يردنا يوميا من مطالب وتشكيكات عديدة من المواطنين في القلعة الصغرى وسيدي الهاني، فإننا ندعو إلى التدخل لوضع حد للتعطيلات الإدارية التي أصبحت تعرقل مصالحهم خاصة فيما يتعلق بملفات الربط بشبكات الماء والكهرباء وتركيب العدادات فلا يعقل أن يظل المواطن لأشهر طويلة في انتظار إجراءات إدارية بسيطة للحصول على خدمات أساسية.

كما ندعو أيضا اليوم إلى التعجيل بانطلاق أشغال صيانة الشبكة المائية بمنطقة ودلاية ووضع حد لمعاناة متساكنيها المتواصلة مع اضطراب التزود بالماء وذلك من خلال الترفيع في الكميات المخصصة للمنطقة بما يستجيب لحاجيات المواطنين إلى جانب الإسراع بإدخال مشروع تحييد مياه البحر حيز الاستغلال وفي ظل هذه الأزمة لا يمكن أن نغفل عن تثمين المجهودات الكبيرة التي بذلها أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز وأعوان الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى جانب وحدات الحماية المدنية الذين تدخلوا في ظروف استثنائية وقاهرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد المعز بن يوسف، تفضل.

السيد المعز بن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس البرلمان،

سأذكرك بجملة كان يقولها الزعيم الحبيب بورقيبة رحمه الله زعيمنا مؤسس الجمهورية الأولى وعلى ما يبدو الجمهورية الأخيرة حين يريد أن يلخص كان يقول "بالتحصل معناها" وأريد أن أقول لهذا الزعيم اليوم في ذكرى 69 للجمهورية أنه كما قلت في يوم من الأيام أنه من الأشياء التي تخاف عليها أنك تخاف على تونس من أولادها، بعد 69 عام جمهورية واستقلال يتناقش أولادك اليوم في البرلمان التونسي ما شاء الله عن انقطاع الماء والكهرباء في حين أنه كان البرلمان في وقته حين كان رجالات تونس بصدد بناء البلاد كان منطلق البناء من هذا الموقع ولكن للأسف الشديد اليوم وكأننا نتحدث عن بلاد لا نعرفها بلاد

متخلفة وخارج التنمية في الستينات والسبعينات والثمانينات في حين أنها عاشت في وقت ما ازدهارها حين بناها أولادها، ولكننا اليوم السيد رئيس البرلمان في أزمة أكثر من الأزمة الاقتصادية هناك أزمة أخلاقية وهذا نرجعه بالأساس إلى الحكومة، إلى رئيسة الحكومة ووزرائها وإلى الولاة والمعتمدين حين تكون هناك أزمة كهرباء وقطع الماء على المواطنين على الأقل اعتذروا للناس، قولوا لهم هناك اليوم مشكلة هيكلية في المسألتين الأساسيتين في حياة الناس لا تختبئوا.

وأدار لنا السيد وزير الفلاحة في وقت من الأوقات في هذا الموقع ظهره مع كل مساعديه واليوم ماذا سنفعل معك السيد وزير الفلاحة؟ تحدثت عن سوسة وقلت إذا انقطع الماء هذه السنة سأمضي فصل الصيف معكم، انقطع الماء ولم تتهيأ محطة سيدي عبد الحميد وعلى ما يبدو ستقع فيها مشكلة كبيرة ونتمنى أن يفتح تحقيق جدي في هذه المحطة إن شاء الله والتي يمكن أن تكون فضيحة من فضائح وزارة الفلاحة.

السيد الوزير، عشنا اليوم مشاهد سريالية، نزل المطر البارحة في سوسة وانقطع الماء على الناس وفي نفس السياق عندك موسم سياحي السنة الفارطة ممطرة، ولكن الماء مقطوع في حين أنه تقريبا مؤمن في الولايات الأخرى؟ ولكن ولاية سوسة على عكس كل الولايات أو بعض الولايات الأخرى ينقطع عنها الماء في الموسم السياحي، مع هذا يجب أن نشكر أعوان "STEG" اليوم خاصة الأعوان الذين في الأرض وفي الميدان مثل "SONEDE" و"STEG" والحماية المدنية الموجودين الذين قاموا بمجهودات كبيرة ليؤمنوا ما يمكن تأمينه للناس حتى يمارسوا حياتهم بصفة عادية على الأقل، ولكن لم يخرج أي أحد من الحكومة ومن المسؤولين واعتذروا للناس وقالوا لنا ما هي الخسائر التي وقعت اليوم في البلاد، فيجب عليكم أن تخرجوا لتعتذروا، فهناك تجار صغار خسروا مهنهم، أتحدث عن الجزار وبائع الدواجن والمتجر وأصحاب المقاهي خلافا للناس في منازلهم الذين خسروا آلاتهم، ولكن لا حياة لمن تنادي وبالتالي لا يمكن مواصلة تسيير البلاد والمرفق العمومي بهذه الطريقة لأن تونس تحتاج مسؤولين وواقع أفضل ونحن كنا رواد إفريقيا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد طارق الربعي، تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا على إتاحة الفرصة لنتحدث في الوضع العام وبالمناسبة لا نريد أن تكون أزمة الماء والكهرباء التي حدثت في تونس وما زالت متواصلة الشجرة التي تحجب الغابة حيث أن هناك عدة مشاكل في تونس سياسية واقتصادية واجتماعية، هذا أدى إلى تراجع منسوب الثقة في مؤسسات الدولة مقابل ارتفاع منسوب التخوين والكراهية والتقسيم لذلك علينا وعلى الجميع مصارحة الشعب التونسي بحقيقة الوضع الاقتصادي وأزمة المديونية وتراجع القدرة الشرائية وهشاشة التوازنات وضغط قطاع الطاقة وتراجع الاستثمار وحقيقة المشاريع الكبرى وأين وصلت؟

لم يعد للناس ثقة في مؤسسات الدولة حتى في مجلس نواب الشعب لأن كل شخص في واد وحده ولا أحد يزايد علينا في الوطنية ولا أحد يزايد على أحد في حب تونس، خطوة في الاتجاه الصحيح، العفو الخاص في حق السيدين وديع الجريء والسيد العياشي الزمال في انتظار عفو عام شامل يخص السياسيين ورجال الأعمال والصحفيين، العفو عند المقدرة، دعوة ملحة وأكيدة لمصالحة شاملة وعامة.

كذلك تحية إكبار وإجلال لإطارات وأعوان شركة الكهرباء والغاز وشركة توزيع المياه وكذلك أعوان وإطارات الحرس الوطني والشرطة والحماية المدنية وعمل الحرس الوطني والشرطة جنبا إلى جنب في الأحداث الأخيرة في حي التضامن وأريد أن أقول أن العديد من الناس أرادوا الركوب على الأوضاع، ولكن لا نخفي أيضا أن هناك أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة في حي التضامن وهي ليست مشكلة ماء وكهرباء فقط فالناس يعانون ونريد أن يصل هذا لكل الناس كل من يحمل الجنسية التونسية يعرف معاناة الناس ولا نريد من يغطي ويزين الواقع ويجمله حتى لا نقول كلاما آخر.

تحية إلى قوات المؤسسة العسكرية الذين يجابهون الحرائق إلى جانب الحماية المدنية، الناس الذين يخدمون تونس "بقلب ورب".

دعوة إلى الحكومة أن تفعل التخطيط الاستراتيجي وتنكب على القطاعات الحيوية وتبرمج الأولويات وإعطاء هامش كبير من الحرية لأعضاء الحكومة، كل وزير يخدم قطاعه دون وصاية ونعطيه مفتاح القطاع ونحاسبه ولا نتركه تحت المتابعة اللصيقة اليومية ونحاسب التعطيلات الإدارية ونحاسبه على سرعة الإنجاز ويجب مراجعة السياسة الاتصالية للحكومة التي يجب أن تخرج في أزمة كهذه كما يجب أن نعطيها هامشا من الحرية والفاهم يفهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

في 2026 نعيش انقطاعا مجحفا في الماء والكهرباء هناك أحياء تظل ولليوم السابع على التوالي دون مياه في منطقة تعد مميزة في ولاية المنستير التي نعتبرها متقدمة مقارنة بمناطق أخرى، سبعة أيام متواصلة بلا مياه مع انقطاع متكرر ومجحف للكهرباء وقرى تبقى لثلاثة أيام كاملة دون مياه ثم يفتح صنبور الماء لساعتين أو ثلاثة ليعاود الانقطاع لثلاثة أيام أخرى. ما الذي نطلبه من الناس وما الذي نريده بالضبط وما هو المطلوب؟ الصبر؟

هناك الحرفيات اللاتي لم يلجأن إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على الدفتر الأبيض أو الأصفر ولتلقي الإعانات، بل اعتمدن على أنفسهن وأنشأن ورشا داخل منازلهن لصنع الحلويات والمرطبات واسداء الخدمات يقطع عنهن التيار الكهربائي فتحترق معداتهن وتجهيزاتهن، كيف سنعوضهن عن ذلك؟ كيف سنعوض الأضرار التي لحقت بهن؟ عائلاتهن في وضع ليس حرج فقط، بل وضع خطير؟

أيها السادة النواب، وفق الإحصائيات الرسمية، كيف يمكنكم التوفيق بين عدد العائلات التي ستتضرر بفعل هذه الأزمة الاقتصادية؟ كيف يمكنكم إحصاء عدد الشباب الذين سيتملكهم الإحباط وأصحاب المؤسسات الناشطة في قطاعات مثل الدواجن أو الأسماك وغيرها؟ ومن لديه التزامات مع الخارج لتصدير القماش أو المنسوجات، ماذا نفعل له؟ وماذا نقول له حين يتخلى عنه حريفه في الخارج وفي العام المقبل يستغني عنه وينتقل إلى بلد مجاور أو إلى منطقة أخرى؟ نحن نعمل بنظام التسليم في الوقت المحدد"Just-in-time" وهذه هي مكامن قوتنا، ولكن الآن ما الحل؟ ماذا سنفعل بينما الحكومة ساكتة لا تتكلم ترى وتسمع ولا تحرك ساكنا؟

هذا الضرر يبدو كبيرا والحكومة مطالبة بأن تخرج لتقول لنا ماذا ستفعل حين يصل سعر 1 كلغ من الدجاج إلى 20 أو 25 دينارا؟ ما الحلول التي تملكها لأصحاب مخازن التبريد إذا أفلسوا؟ كيف ستعوضهم؟ وكيف ستعيدهم إلى الدورة الاقتصادية؟

لقد تواصلنا عبر القنوات الرسمية مع المسؤولين وكل ذلك حرصا منا على تجنب مواقع التواصل الاجتماعي لعدم إذكاء الاحتقان، لكن التجاوب كان غريبا وعجيبا لقد شهدنا ثلاثاء أسود في تاريخ المنطقة التي أنتمي إليها لم يكن الأمر مجرد انقطاع للخدمات، بل تنكيل بالمواطنين ثم تطالبونهم بعد ذلك بالمسؤولية.

هؤلاء المواطنون كانوا ينشغلون بأعمالهم ويكسبون قوتهم ولم يكونوا متفرغين للاحتجاج، ولكن حين تضربونهم في مأكلهم ومعاشهم سينتهون إليكم ويحتجون ويحتقنون كغيرهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد حسن جربوعي، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم أصعب شعور يمكن أن تحسه هو أن تكون معارضا لسياسة منظومة سياسية دخلت للمجلس في يوم من الأيام وأنت مؤمن بكونها ستكون المنقذ للبلاد التونسية. أصعب شعور اليوم هو أن ترى دولة كانت في زمن المجالس القروية توصل المياه عن طريق صندوق "26/26" بينما في زمن البناء والتشييد أصبح الشعب يتحدث عن شربة ماء وعن مياه مقطوعة. أصعب شعور هو أن تجد اليوم مؤسسات دولة تضرب أي نفسٍ إصلاحي وأن تجد نفسك كنائب تتحدث أمام الكاميرا بينما الحكومة غائبة تماما عن مطالب الشعب بتعلة أنهم قد لا يكونون متفرغين.

إذا كان مجلس نواب الشعب هو السبب في ضرب منظومة التعليم وضرب القطاع الفلاحي وهرب المستثمرين من البلاد التونسية وإذا كان هو السبب في ضرب منظومة النقل العمومي وضرب صورة البلاد في الخارج والداخل وتعطيل الثورة التشريعية وضرب منظومة الصحة العمومية وتعطيل كل المشاريع والقوانين وإذا كان مجلس نواب الشعب اليوم لا يملك أي آلية لدوره الرقابي حتى من خلال الأسئلة الشفاهية، فما الذي جئنا نفصله هنا إذا؟ نحن لم نأت إلى هنا لنكون سببا للتعطيل.

إذا كان المجلس هو السبب فنحن نقول لكم نحن مستعدون لإغلاق الأبواب وتسليمكم المفتاح سواء أردتموه في قرطاج أو في القصبة شيء واحد فقط نتمناه أن تقف هذه البلاد على قدميها وتنهض وتصلح ولا مشكلة لدينا في أي شيء آخر نحن لا نريد امتيازات ولا روايات تحكى على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" نحن جئنا لنصلح.

إذا كان المجلس هو السبب في الوضع الذي وصلت إليه البلاد اليوم فما فائدة مجيئنا من مناطقنا للدفاع عن التنمية وجلب المستثمرين والنهوض بالشباب وفتح آفاق جديدة؟ لقد وصلنا إلى مرحلة نقنع فيها المواطن بأمور نحن أنفسنا غير مقتنعين بها.

وصلنا اليوم إلى أن يأتيك مواطن ليقول لك، المياه والكهرباء مقطوعان وسأغلق الطريق ويأتيك أناس من صفاقس يقول أحدهم: "والدي كان على أجهزة الأكسجين وتوفي لأن التيار الكهربائي قطع" هناك أشخاص مست في عائلاتها وفي أرزاقها وفي كل شيء وتحاول إقناعهم بأمر واحد فقط ألا تنهار البلاد اليوم وألا تتجه في مسار عنف وألا تنزلق إلى أمور لا تحمد عقباها.

ماذا نفعل كنواب حين نجد خطابات وبيانات رئاسية أو حكومية تتصدى للكلام الذي نقوله؟ اليوم لا يوجد تآمر على الدولة، بل يوجد فشل وتوجد عقلية متكلسة وتوجه خاطئ.

إذا كانت البلاد تريد الإصلاح فعلا فعليك أن تخرج وتقول "لقد فشلت" ليس هناك مشكلة في الاعتراف بالفشل. اليوم أول خطوة نحو النجاح والإصلاح أن نعترف ونقول لقد فشلنا، فشلنا في هذه المنظومة وفشلنا في الثورة التشريعية وفشلت الحكومة لا مشكلة في الاعتراف بذلك. لكن اليوم تجد وزارة الطاقة دون وزير وإدارات عامة دون مديرين عامين ومندوبيات جهوية دون مسؤولين، ماذا سنفعل اليوم؟ وأين هي الثورة التشريعية؟

اليوم يقول لي بعض زملائي "فرغ قلبك" ولا أدري ماذا، نحن في مؤسسة دولة في مجلس نواب الشعب ومن المفترض أن نتحدث عن قضايا ترتقي بالبلاد، لكننا نجد أنفسنا نتحدث عن الماء والكهرباء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد حمزة بضيافي المقعد، تفضل.

السيد حمزة بضيافي

شكرا السيد الرئيس،

نحن نجتمع اليوم في ظل أزمة انقطاع الكهرباء عن مناطقنا وجهاتنا الصحراوية.

في بداية مداخلتي أريد أن أحيي هذا الشعب العظيم ودرجة وعيه ووطنيته العالية فالمواطن اليوم أثبت قوة انتمائه المنقطعة النظير للنجمة والهلال وللراية الحمراء والبيضاء راية البلاد.

لا بد من مراجعة الخطط والمخططات إن كانت موجودة أصلا وتفادي تكرارها في السنوات القادمة، كنا قد أكدنا سابقا أننا نسير بالستر والبركة فإن مرت الأزمة بسلام ادعينا النجاح وتبنينا المسؤولية وإن لم تحل وحل البلاء انسحبنا وتوارينا حتى تمضي الموجة ونكتفي بالدعاء لسترنا في المصيبة القادمة دون اتخاذ أي إجراءات وقائية أو استباقية المهم أن الأشخاص أنفسهم مازالوا في المناصب نفسها.

نحن لا نحمل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز الذين نراهم يتألمون ويسعون من منطقة إلى أخرى متحملين تباعدها الجغرافي وحرارة الطقس التي لا تطاق ولا تحتمل والحكومة تتوقع من هذه الشركة أن تطير بلا أجنحة ربما نأخذ عليهم فقط التأخر في التوزيع العادل بين المناطق والمدن، ولكننا نعذرهم في صعوبة الاستجابة لكل المطالب.

نحن أبعد ما نكون عن الجهوية والتفرقة بين مناطق بلادنا العزيزة ونؤكد على هذا الأمر قبل أن تسمعوا ما سأقوله، ولكن لجهاتنا الداخلية خصوصياتها فولاية توزر تسجل أعلى درجات حرارة في البلاد، كبار السن يعانون والمريض يعاني والموظف يعاني في ظل درجات حرارة قياسية لا تصلح للعيش البشري، أنتم مسؤولون عما يحدث والشعب قام بواجبه ودوره وينتظر منكم رد الفعل وكلامي هنا موجه إليكم مباشرة.

نحن نعاني بطريقة رهيبة وبعد أن أصبح الفشل واضحا والمسؤولون عنه معروفين اتخذوا إجراءات تسهل حياة الناس وحقهم

في العيش الكريم طالما أصبح هذا هو طموحنا الوحيد في ظل العبث الحاصل والاستهتار بحياة المواطن وراحته "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته"، وأنتم مسؤولون أمام الله والشعب.

ندعو إلى الإسراع في تلافي الإخلالات على مستوى الشبكة وتوزيع الكهرباء كما لا بد من مراجعة التوقيت الإداري للجهات الداخلية طالما أنكم ترسلون إليهم أوامر إدارية بقطع التكييف داخل الإدارات يدخل المواطن إلى الإدارة وهو غاضب ومجهد من الحرارة ليجد الموظف في مكتبه في الحالة ذاتها ولكم أن تتصوروا النتيجة.

تحية إجلال وإكبار لقواتنا الأمنية والعسكرية بكافة أسلاكها وفرقها، أعانكم الله وحفظكم للبلاد.

بالله عليكم، من يتخذ القرارات في المركز، لماذا لا يقوم بزيارة إلى منطقة الجريد في شهر جويلية أو معذرة، ينظمون لك زيارات يختارون فيها التوقيت الذي يريح طاقة احتمالك، هل لأن أهالي الجريد مواطنون من الدرجة الثانية؟ كل مسؤول سيحاسب وإذا لم يحاسب في الدنيا فسيحاسب في الآخرة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد عماد الدين السديري، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

موضوع جلستنا اليوم هو الانقطاعات المتكررة للمياه والكهرباء وطبعا نحن بالنسبة لانقطاع المياه فقد اعتدنا عليه وتأقلمنا معه ليزيد الانقطاع المفاجئ للكهرباء من الطين بلة وهذا يكشف عن وجود عيب في منشآتنا العمومية التي آن الأوان لإعادة هيكلتها وتنظيمها ليكون أداؤها مواكبا للمرحلة.

سيدي الرئيس، سأتحدث اليوم عن الحرائق في غابات ولاية الكاف، الغابات في الحوض من تاجروين وفي ربيبة من قلعة السنان وفي الطويلة من نبر وفي جبال ورغة ما بين الطويرف وساقية سيدي يوسف.

سيدي الرئيس، أنا اليوم أبلغك رسالة وأمانة من أهالي ساقية سيدي يوسف إنهم يطالبون مجلس نواب الشعب برئاستك بتشكيل وفد لزيارتهم والاطلاع على أوضاعهم لأنهم في حاجة ماسة للمؤازرة والدعم ولكي ينطلق التقييم من مجلس نواب الشعب.

معتمدية ساقية سيدي يوسف تعلن أن احتفالية 8 فيفري لم تعد تعنيهم في شيء إن لم تتحقق مطالبهم التي تعودوا المطالبة بها من حل لأزمة نقص المياه وتصحيح سوء التسيير في كافة المصالح الإدارية بالمعتمدية.

سيدي الرئيس، إن غابات ساقية سيدي يوسف تمتد على مساحة 35ألف هكتار تعاني الإهمال وسوء الصيانة والمقاطع النارية التي كانت تستخدم قديما لحماية الغابات لم تعد موجودة وأعوان الغابات الذين كانوا 17 عونا أصبحوا اثنين فقط، عمال الحضائر عددهم قليل وتسوية المستحقات المالية لعمال الحضائر تتم لمراكز الصحة العمومية والتعليم ولا تتم لتوفير العنصر البشري لهذه المنطقة.

الطريق عدد 173 هو الشريان الذي يمكن أن ينقذ الطويرف وساقية سيدي يوسف، لكن للأسف هذا الطريق معطل والأشغال فيه بطيئة ومصنع "الساكمو" القادر على تشغيل المتضررين في أرزاقهم من سكان الريف والذين ما زالوا متمسكين بأرضهم يعد ملاذا من بين المطالب المهمة إلى جانب توفير الماء الصالح للشراب وأؤكد هنا أن هناك موجة عطش كبيرة في المنطقة والمواطنون يعانون.

أشكر كل من ساير اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث والتي تعمل بصفر عتاد وبأداء لا يرتقي لمستوى دولة وكنا ننتظر طائرة تأتينا من إيطاليا أو طائرتين من الجزائر للأسف كنا طالبنا سابقا بطائرات لإطفاء الحرائق وكنت من المطالبين بها، ولكن الارتفاع الباهظ لثمنها جعلنا نخسر الكثير من غاباتنا وقد آن الأوان لاقتنائها.

الحلول العاجلة سيدي الرئيس، توفير الأعلاف لفلاحي المناطق الغابية بساقية سيدي يوسف إذ لا بد لديوان الأعلاف ودواوين الأراضي الدولية من التدخل لتوفيرها لهم بأرخص الأثمان.

التغييرات ضرورية كما قلت يجب أن تتم في صلب الإدارة وأنا هنا أتوجه بخطاب إلى الشعب التونسي إلى الفنانين والسياسيين والمسرحيين والإذاعيين، أين لطيفة العرفاوي من هذه الحرائق؟ أين صابر الرباعي؟ أين هند رستم؟ رأيناهم في الفيضانات يخرجون ويعبرون ويبكون مع الشعب التونسي ساقية سيدي يوسف جزء من الشعب التونسي وتطلب الدعم من كافة مكوناته أين المذيعون؟ أين لمين النهدي؟ أين كريم الغربي؟ أين جعفر القاسمي؟

نحن نطالب الآن بالتحرك العاجل لإنقاذ المتضررين في المناطق الجبلية التي التهمتها الحرائق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد سامي رايس، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

في البداية لا بد من تقديم أسمى عبارات الشكر لأعوان قوات الأمن الداخلي شرطة وحرس وأعوان الحماية المدنية وأعوان الغابات وكل المتدخلين من مختلف الهياكل الذين خاطروا بسلامة أجسادهم للتصدي للحرائق وحماية المواطنين وحماية الثروة البشرية والحيوانية والمحافظة على الثروة الغابية. كما أشكر جميع أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وخاصة أعوان التنفيذ الذين يقومون بواجبهم قدر الإمكان رغم الصعوبات وارتفاع درجات الحرارة الكبير الأسبوع الماضي.

سيدي الرئيس، إن شكرنا لأعوان التنفيذ لا يعني أن سياسة الدولة وسياسة شركة الكهرباء والغاز وسياسة شركة توزيع المياه وسياسة وزارة الطاقة ليست محل متابعة ونقد كبير جدا.

ليس من المقبول ونحن نحتفل بالذكرى التاسعة والستين لعيد الجمهورية أن تعيش الدولة أياما في ظلام حالك لساعات طويلة بعد 69 سنة من إعلان الجمهورية أصبح المواطن ينتظر ساعة وصول الكهرباء آباؤنا وأمهاتنا وشيوخنا وأطفالنا باتوا يترقبون متى يعود التيار الكهربائي هذا عيب كبير في حق دولة تحترم نفسها أن يستيقظ المواطن صباحا ولا يعلم متى سيقطع عنه التيار الكهربائي.

لقد فقدت مؤسسات مواطن شغلها فهناك العديد من المصانع ومداجن الدواجن في ولاية نابل ماتت فيها عشرات الآلاف من الطيور والمحلات المعدة للمواد الغذائية أتلفت بضائعها ومصانع النسيج أغلقت هي الأخرى وفي النهاية من سيتحمل المسؤولية؟

هنا نلوم الحكومة، السيد رئيس الجمهورية، الحكومة صامتة لم تخاطب أهالينا بينما بقينا نحن كنواب شعب في المواجهة المباشرة مع المواطنين دون أن نكون قادرين على الاستجابة لمطالبهم.

من سنحاسب؟ سياسة الدولة منذ 2010 كان يفترض أن تتضمن إحداثات ومشاريع لإنتاج الطاقة، لكنها توقفت سنة 2019، فمن كان المتسبب في ذلك؟ ومن سنحاسب؟ ومن يتحمل المسؤولية السياسية والإدارية؟

كلامي هنا موجه إليك السيد رئيس الجمهورية، باعتبارك قلت إن "السيل قد بلغ الزبى"، حسنا بعد أن قمت بالتشخيص وقمنا نحن أيضا بالتشخيص، ما هي الإجراءات التي اتخذت لنستعد لموجة الحرارة القادمة في المستقبل؟

في دولة تحترم نفسها نطلب من الحكومة أن تقدم استقالتها وتعتذر للشعب التونسي، هل يعقل أن يعيش المواطن في الظلام؟ في أرياف بني خيار تواصل الظلام لأكثر من عشر ساعات وفي دار شعبان الفهري أغلقت المحلات وأتلفت المواد الغذائية وفي النهاية، هل نقول "عفا الله عما سلف" ونمر مرور الكرام؟ هل هذا ما ننتظره من دولتنا في عيد الجمهورية أن نحتفل في الظلام الحالك؟ شكرا لدولتنا وشكرا للسيد رئيس الجمهورية.

ورغم كل هذا، نحن لسنا هنا للمضي في سياسات التدخل الخارجي أو الداخلي، بل نحن متمسكون بالحفاظ على استقرار تونس وحمى الله تونس إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد جلال خدمي، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس،

أود أن أسأل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، هل كنتم على علم مسبق بأن التيار الكهربائي سينقطع في هذا الصيف أم لا؟

إذا كنتم على علم، فلماذا لم تنبهوا المواطن على الأقل ليأخذ احتياطاته؟ فهناك تجار ومستثمرون وفلاحون تضرروا ضررا بالغا وإذا كنتم لا تعلمون فهذه هي الطامة الكبرى، نحن سنعتبرها بحسن النية ونقول "ليس العيب أن نقع، ولكن العيب أن نبقى حيث وقعنا". الصيف القادم قادم بدرجات حرارة أعلى، فما الذي أعددتموه؟ وما الذي تستطيعون فعله؟ وما هي الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تكرار الأزمة التي مر بها الشعب التونسي اليوم من انقطاعات للمياه والكهرباء؟

أين هي سياسة الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة التي يتداول الحديث عنها منذ عهد الرئيس الراحل بن علي وإلى اليوم لم نر إنجازا ملموسا كبيرا في هذا المجال؟ لم نعتمد على أنفسنا بينما لو نظرنا إلى القطاع الفلاحي لنجد أنه يعطينا درسا في الانتقال الطاقي فأصحاب الآبار العشوائية الذين لم تمنحهم الدولة رخص الحفر وبالتالي يمنع عليهم إدخال الكهرباء لجأوا إلى الطاقات المتجددة وشغلوا آبارهم بها لقد علموا هؤلاء الفلاحون والمواطنون العاديون درسا للمسؤولين القائمين على رأس الوزارة وكانوا اليوم بعزمهم واعتمادهم على أنفسهم نموذجا مشجعا للعديد من الشركات والأفراد للإقبال على الانتقال الطاقي.

اليوم المواطنون يعانون فهناك مناطق في سيدي علي بن عون وبئر الحفي ما زال التيار الكهربائي منقطعا حتى الآن ولمدة أيام تراوحت بين عشرة وعشرين يوما واليوم إذا تحدثنا عن مناطق مثل الدشرة وبئر الحفي أو منطقة الدمدوم بسيدي على بن عون، تجد المواطن متفهما فقد تحدثنا مع المواطنين وقلنا لهم أننا ننتج طاقة أقل مما نستهلك وأن لدينا نقصا كبيرا في إنتاج الطاقة الكهربائية، المواطن يصبر معك هذا الصيف ونعبر هذه المرحلة معا، ولكن لا بد أن تقنع المواطن وتخرج لتقول له صراحة الإشكاليات والمشاكل الموجودة وهذا ما أمكننا فعله وهذه هي حدود إمكانياتنا القصوى وحينها تطلب منه المساعدة والاعتماد على نفسه كأن يستعين بالمولدات الكهربائية ليأخذ احتياطاته.

ما نراه اليوم أن انقطاعات الكهرباء تتسم بالعشوائية ولا تخضع للتنظيم أو التنبيه المسبق للمواطن ليحمي على الأقل نفسه ورزقه.

وأخيرا، بالنسبة لمنطقة "بن بشير" وهي منطقة سقوية تم إحداثها منذ مدة وأصبحت جاهزة، ولكن لم يتم تفعيلها إلى الآن، ما السبب في عدم تفعيلها؟ هذه الأخطاء تجعلك تشعر بأن هناك لامبالاة بمشاكل المواطن. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد نزار الصديق، تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك سيدي الرئيس،

في الواقع يوم أمس وأنا قادم إلى تونس العاصمة لحضور هذه الجلسة كنت أفكر في الطريقة التي سأبلغ بها مشاغل أبناء جهتي لأن ما عشناه في ولاية توزر هو جحيم حقيقي جحيم بأتم معنى الكلمة.

سيدي الرئيس، المنطقة التي نعيش فيها تعيش فيها السحالي والعقارب ونحن كبشر نعيش هناك وخاصة في هذه الصائفة التي شهدت درجات حرارة غير مسبوقة حقيقة، نحن متعودون على الحرارة، ولكن هذه السنة الوضع لا يطاق ولم نعشه من قبل.

ما أزعجنا ونحن في العادة نصبر على الدولة وعلى انقطاع الكهرباء ونتفهم وضع البلاد المالي ووضع تجهيزاتنا هو أننا لا نستطيع تفهم الانقطاعات بهذه الطريقة الفوضوية. سيدي الرئيس، في منطقتنا يقطع التيار الكهربائي كل ساعة وحتى حين يعود يعود ضعيفا جدا حتى أصبحت مكيفات الهواء تنفخ هواء ساخنا وحين يذهب المواطن لغسل أطرافه يجد المياه مقطوعة وعندما تعود المياه تتدفق حارقة تذهب إلى البقال لشراء قارورة ماء فلا تجد عنده ماء باردا.

لا أتحدث هنا عن النخيل، نسأل الله السلامة، فلا آبار ولا مياه ولا عن الحيوانات والجمال في الصحراء بمنطقة "حزوة"" والماشية التي لم نعد نتحدث عنها، بل دعونا نتحدث عن البشر على الأقل.

الوضع لا يطاق، كيف لمواطن يحب بلده ويغار على وطنه حين يرى رضيعه يتألم في البيت من شدة الحرارة والعرق ويزداد وضع والديه المصابين بأمراض المزمنة كيف لهذا المواطن أن يبقى متمسكا بوطنه؟

اللهم لا اعتراض إلا أن نعترف بأننا صبرنا، ولكن ما يزعجنا أيضا هو غياب أي استراتيجية واضحة نحن نصبر اليوم ونفهم وضع البلاد والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، ولكن لا بد من حلول واضحة على الأقل قدم لي خطة دعني أعلم بعد سنة أو بعد عشر سنوات أو بعد أي مدة، ما الذي سيحدث بالتحديد؟ ما هي النقطة التي سنصل إليها لكي تتحسن أوضاع البلاد؟

الأمر الثاني على الأقل وضح لي المشكل لا أحد يخرج للإعلام ولا أحد يوضح شيئا بصراحة، نحن أمام حكومة صماء وبكماء لا تستمع إلينا وقد وصلنا إلى مرحلة الاختناق لم نعد نعرف كيف نوضح أمورنا ولا مع من نتحدث ولا من يمكنه أن يفهم وضعنا بصراحة، لم نصل إلى هذا الوضع من قبل.

مشكلة المياه والكهرباء في هذه الصائفة ليست الأولى، فقبل انعقاد هذا البرلمان كانت هناك مشكلة ترويج زيت الزيتون وقد نهنا إليها وقدمنا الحلول لكن الحكومة لم تستمع وقبل أن تقع أزمة أضاحي العيد نهنا وقدمنا الحلول والحكومة لم تستمع أيضا واليوم تكرر الأمر نفسه مع أزمة المياه والكهرباء، هل هذه الأزمة جديدة علينا حتى تفاجئنا؟

حين أنظر إلى وضعنا في نفطة ثم ألتفت لأجد المتلوي تعاني الوضع ذاته منذ سنوات أنت كحكومة تعلمين سنويا أن المتلوي تعاني، فهل ستظل تعاني لمئة عام قادمة؟

بصراحة هذه الاستراتيجية التي نراها من الحكومة تجعلنا نتساءل، هل تريدون التخلي عن هذا الشعب؟ هل تريدون دفع الناس للهجرة أم للموت؟ لم نعد نفهم شيئا. نريد من يخرج ليوضح لنا بكل صراحة مشكلتنا ونتكاتف جميعا لحلها، اعرضوا علينا المشاكل لنناقشها ونقدم الحلول وننهض بالبلاد معا. لا تستهينوا بالشعب ولا تستهينوا بممثلي الشعب، لقد وصلنا إلى حد لا يطاق ولم نعد قادرين على الصبر أو تفهم ما يحدث في البلاد.

إن هذا الصمت الحكومي يعطي ذريعة للمتربصين بالبلاد كي يهاجموها ويمنحهم وسيلة لزيادة تخريبها وإهلاكها وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق لم أعد أجد الكلمات لأعبر بها سيدي الرئيس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد صالح الصيادي، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

كان من المفروض أن تعقد هذه الجلسة بحضور الحكومة لتشخيص هذه الأزمة وإعطاء الحلول الوقتية والجذرية وبعث رسائل طمأنة للشعب التونسي، ولكن كالعادة تعتذر الحكومة عن حضور مثل هذه الجلسات.

لقد كان برنامج السيد رئيس الجمهورية يعتمد على السيادة الوطنية والبناء والتشييد وحلم معه المواطن بالعيش الكريم والأمن والأمان، ولكن لا هذه الحكومة ولا الحكومات السابقة استطاعت تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع في جميع القطاعات والمجالات.

مسكين هو المواطن وما يعانيه، يعاني من القفة التي أثقلت كاهله ومن غلاء أضاحي العيد التي لم يعد قادرا على شرائها وبكى لأجلها أبناؤه ويعاني في صحته بسبب غياب الأدوية وتدهور البنية التحتية من حفر وأوساخ ناهيك عن الوضع في المنظومة التربوية والعدالة الاجتماعية وكيف تم تقليص عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببطاقات العلاج والمنح المالية. أما قانون منع المناولة فلم يطبق إلا في القطاع الخاص والرياضة، أصبحت لدينا وزارة للإخفاقات والفشل ولا ننسى وزارات الثقافة والنقل والفلاحة والتجارة.

سيدي الرئيس، اليوم لا أتحدث عن أزمة عابرة، بل عن فشل السياسات العمومية في إدارة قطاعين يمثلان شريان الحياة الماء والكهرباء وهما حق دستوري يطالب بهما المواطن ماء يشربه وكهرباء تدير بيته والدولة لا تقاس بعدد البلاغات، بل بقدرتها على ضمان الخدمات الأساسية للمواطن.

أيام صعبة مرت على متساكني معتمدية المنستير وتركت آثارا سلبية مع موجة حر هي الأعنف منذ سنوات تزامنت مع القطع المتكرر والعشوائي للماء والكهرباء بالمنستير.

بدأ انقطاع المياه بالمنستير منذ شهرين تقريبا أي قبل أن يبدأ الانقطاع على المستوى الوطني وكان الانقطاع يوميا بداية من منتصف النهار وكنت قد تحدثت حينها مع السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لتوزيع المياه والآن أصبح الانقطاع يوميا ولمدة تصل إلى 19 ساعة، أما محطة تحلية مياه البحر بسوسة التي كان من المفروض أن تدخل قيد الاستغلال منذ سنة 2020 فإلى حد الآن لم تشتغل.

وبالنسبة إلى قطع الكهرباء العشوائي مع شدة حرارة الطقس فقد تسبب في العديد من الكوارث البشرية لكبار السن ولمن يستعملون أجهزة التنفس الاصطناعي وكذلك للذين يخضعون لتصفية الدم فضلا عن الخسائر المادية المباشرة للتجار وأصحاب المخابز ومحلات الحلويات والمرطبات وغيرهم.

السيد رئيس الجمهورية، إن الوضع الحالي الذي تعيشه البلاد يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف أداء الحكومة وعجزها عن القيام بما أنيط بعهدتها وكان الواجب لمن تحمل التكليف بشرف وأمانة أن يكون في مستوى هذه المسؤولية ونذكرهم بقولة عمر رضي الله عنه: لو عثرت بغلة في طريق العراق لسألني الله عنها، لما لم تصلح لها الطريق يا عمر؟"

ومن أجل البلاد والعباد، أرى أنه من الضروري إعادة النظر في التعيينات على جميع المستويات لأن تونس لا ينقصها التاريخ ولا الثروات ولا الكفاءات ولا الأفكار وإنما ينقصها حسن اختيار الرجال والنساء الذين يتولون مسؤولية إدارة مؤسسات الدولة.

سيدي الرئيس، بحكم أن المنستير مدينة سياحية وساحلية، فإن عدد المتساكنين يتضاعف من ثلاث إلى أربع مرات خلال فصل الصيف وبالرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها السلطات الجهوية والمحلية وعلى رأسهم السيد الوالي فإنها ما زالت تعاني من كثرة الأوساخ والتهميش واهتراء البنية التحتية حتى أن المرافق أصبحت لا تتماشى مع عدد المتساكنين وما زلنا إلى حد الآن ننتظر تعيين كاتب عام لبلدية المنستير ومعتمد أول للولاية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي، تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

أتوجه لكافة التونسيات والتونسيين في هذه الظروف الاستثنائية وبمناسبة عيد الجمهورية بتحية إكبار على صمودهم راجيا من الله أن ينعم على شعبنا بالأمن والاستقرار وللأسف لا يمكن إلا أن نتمنى هذا في هذه الظروف عوضا عن التمني بالرفاه. كما أستحضر في عيد الجمهورية أن تونس كانت دائما قوية بالمؤسسات ومن هذا المنطلق تشبثنا بالتدخل في هذه الجلسة رغم طلب المقاطعات لأنه بالنسبة لنا مجلس نواب الشعب والقبة هي إطار تدخلات وعمل النائب وليس وسائل التواصل الاجتماعي التي هي أصلا ليست منصات وطنية.

أردت أن أرجع لموضوع اليوم والظرف الاستثنائي الذي فرضته انقطاعات الكهرباء والماء التي عاشتها بلادنا والتي كان عندها وقع كبير في الحقيقة على كل الجهات التي امتدت فيها الانقطاعات لساعات طويلة وتكررت بصورة غير مسبوقة مخلفة المعاناة للأسر والمرضى وكبار السن والمؤسسات الاقتصادية والتجار والصناعيين وتعطلت مصالح الجميع وهنا لا يسعني إلا أن أتوجه بالتضامن وأدعو الحكومة التي تحمل مسؤوليتها في علاقة بالأضرار التي لحقت بالمواطنين وهذا أقل واجب.

يمكن أن نلوم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز في علاقة بالاستراتيجيات، لكن يجب أن نتوجه بتحية للأعوان والإطارات وأنا كنت في تواصل دائم معهم على المجهود الكبير وبالمناسبة أتوجه أيضا لإطاراتنا في الحماية المدنية والأمن وأعوان الغابات على المجهود الذي قاموا به ولنقل أننا تفادينا ما كان أعظم والحمد لله.

وأقول أيضا للشعب التونسي أن النقاشات كانت متواصلة في المجلس وكانت نقاشات كبيرة بين أعضاء مجلس النواب في قانون المالية في علاقة باللزمات وعليهم أن ينتبهوا للاختيارات، تأخر الاستثمار في الطاقات المتجددة للتوسع في النقاشات في الحقيقة يجب علينا اليوم أن نتدارك الأمر بكل مسؤولية لأن الطاقة أصبحت تهدد الأمن القومي، لذا يجب أن ينكب جميعنا وأعرف أن هناك اجتماعات حاليا مع المستثمرين والمتدخلين في الطاقات المتجددة في وزارة الصناعة ويجب أن ينكب الجميع حتى لا تعود مثل هذه الأزمات التي تهدد الأمن القومي حقيقة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد معز الرياحي، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أتوجه بالتحية والاحترام والتقدير إلى كافة أفراد الشعب التونسي بمناسبة 25 جويلية وكذلك أتوجه بالشكر الجزيل لكل أبناء الجيش الوطني والأمن والشرطة والحرس والحماية المدنية لمجابهتهم الحرائق الأخيرة ونشد على أيديهم.

اجتمعنا اليوم لنتحدث في مشكل انقطاع الماء والكهرباء الذي شكل أزمة وطنية غير مسبوقة عندها عدة أسباب من بينها الإشكالات الناجمة عن التغيرات المناخية على صعيد العالم، كذلك بعض الإخلالات الهيكلية التي تشهدها بعض مؤسساتنا وأصبح ضروريا اليوم أن تتدارك مثل هذه الأخطاء ونستفيد منها لتجاوزها لإعداد العدة لخطة استراتيجية جديدة لمجابهة مثل هكذا أوضاع ويجب أن تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار عدم الإضرار بالقطاعات التي تضررت من جراء هذه الأزمة وتمكين المواطنين من حقوقهم الدستورية في الماء والكهرباء والحفاظ على قطاعاتنا كالاستثمار والصناعة والتجارة التي تضررت كلها ونرجو إن شاء الله وعندنا أمل كبير أن تدخل هذه المؤسسات خاصة "STEG" التي أخذت قرضا مؤخرا لتوفر لها الماديات وتسرع في إجراءات اللزمات حتى تتدارك وضعها وتقدم خطة استراتيجية قابلة للتنفيذ ولتجنب مثل هكذا أزمات.

ثانيا، أريد أن أتحدث هنا عن الناس الذين لديهم الكهرباء والماء وانقطع عليهم وماذا عن الناس الذين يعانون من انعدامه أصلا، ففي جربة في مجاز الباب تستور وقبلاط والأرياف في ولاية باجة يعني مواطن كبلال الهمامي ينادي بالماء والكهرباء منذ عشر سنوات إلى اليوم والإشكال أنه موجود في قطعة أرض على ملك الدولة الخاص ولم تحل هذه الإشكالية رغم صدور أمر حكومي منذ سنة 2018 وعنده ولد مريض يستلزم أجهزة صحية تشغل بالكهرباء، فمتى تحل مشكلته؟ كذلك 100 عائلة في زلدو منطقة تستور دون ماء اليوم والمشكل عام على مستوى دائرتي، إن شاء الله نجد له حلا، كذلك منطقة الفضايلية الكهرباء فيها ضعيف وهناك مرضى يستوجب وضعهم الصحي أجهزة صحية تستلزم الكهرباء ونرجو من "STEG" التدخل وقدمت لهم عريضتين منذ أكثر من عام ونصف وما زال لم يتم التحرك فعليا.

أتوجه الآن الى موضوع آخر وهو النقل، ما زال الناس ينتظرون أخذ رخص التاكسي الفردي منذ 14 سنة في مجاز الباب والتاكسي الجماعي بمنطقة أولاد سلامة التي تبعد 23 كم تقريبا عن تستور ليست عندها وسيلة نقل إلى اليوم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عدنان العلوش، تفضل.

السيد عدنان العلوش

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

اليوم لا نتحدث عن مجرد انقطاع ماء أو كهرباء، بل نتحدث عن أزمة دولة عن مواطن تونسي ترك وحيدا يواجه الحر والعطش والظلام بينما الدولة غائبة والصمت هو سيد الموقف، كيف يمكن لعائلة أن تقضي أياما دون ماء؟ كيف يمكن لمريض أن يواجه الحر دون كهرباء؟ كيف يمكن لتاجر أن يعمل أو لمواطن أن يحافظ على كرامته في ظل هذا الوضع؟ لقد صبر المواطن كثيرا وتحمل أكثر مما ينبغي.

إن ما يحدث اليوم لا يمكن تبريره فقط بارتفاع درجات الحرارة أو زيادة الاستهلاك، الأزمة هي نتيجة سنوات من غياب الاستثمار في البنية التحتية وتأخر الصيانة وغياب التخطيط الاستراتيجي وضعف الحوكمة وتراكم الإهمال ومن هذا المنبر أحمل كل مسؤول في هذا الملف سواء على المستوى المركزي أو الجهوي مسؤوليته السياسية والإدارية والأخلاقية، فالمواطن لا يعنيه تبادل الاتهامات بين المؤسسات، بل يريد حلولا ملموسة ويريد دولة تحترم التزاماتها تجاهه والأخطر من الأزمة نفسها هو غياب الدولة عن مواطنها أين المسؤولين؟ أين الحكومة؟ أين من يخرج ليخاطب الشعب ويطمئنه بأن هناك خطة للخروج من هذا النفق؟

لا يمكن أن يعيش ملايين التونسيين حالة من الخوف والقلق والارتباك ولا يجدون مسؤولا واحدا يواجههم بالحقيقة، هذه الحقيقة التي يجب الاعتراف بها وهي أن هذه الأزمة لم تكن مفاجأة فارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ليس حدثا استثنائيا، بل هو أمر فالخبراء حذروا منذ أشهر من صيف سيكون أكثر حرارة وأكثر ضغط على شبكات الماء والكهرباء وكان بالإمكان استباق هذه الأزمة وأن نقلل من آثارها لو وضعت استراتيجية استباقية قبل دخول فصل الصيف تشمل الصيانة الدورية وتعزيز قدرات الإنتاج وتأمين المخزون ووضع خطط للطوارئ، لكن للأسف مرة أخرى انتظرنا حتى وقعت الأزمة ثم بدأنا نبحث عن الحلول والدول لا تقاس بكيفية تعاملها بعد وقوع الأزمات، بل بقدرتها على منعها قبل أن تقع والمواطن التونسي يريد مسؤولا يتوقع ويخطط ويمنع الأزمة قبل أن تصل إلى بيته.

كما لا يمكن أن نتجاهل أن وزارة الطاقة اليوم يسيرها مكلف بالتسيير وليس وزيرا يتحمل المسؤولية السياسية الكاملة أمام الشعب بارتباط بقطاع استراتيجي وحساس كالكهرباء والطاقة وأؤكد هنا أن تونس لا تفتقر إلى كفاءات، لدينا مهندسون وخبراء وإطارات قادرة على تقديم الحلول لكن المطلوب هو وضع الكفاءة في المكان المناسب وبالتالي نضمن إعداد استراتيجيات استباقية قبل أشهر ومن هذا المنبر أدعو الحكومة إلى إطلاق برنامج وطني لتجديد شبكة الكهرباء والماء، الاستثمار في تحلية مياه البحر وتثمين المياه المعالجة وحسن إدارة الموارد المائية، التوسع في مشاريع الطاقات المتجددة لتخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية وضمان الأمن الطاقي وضمان وضع مخطط استباقي لمواجهة آثار التغيرات المناخية بدل الاكتفاء بردود الفعل عند كل صيف، تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ هذه المشاريع مع تحديد آجال واضحة للمحاسبة وأقول للحكومة ولوزارة الطاقة التي لم تأتنا ولم ترغب في الحضور بلجنة الطاقة لقد انتظرناكم ولم ترغبوا في المجيء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي، تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيادة الرئيس،

"بلادي وإن جارت علي عزيزة وأهلي وإن جاروا علي كرام"

هذا الوطن الشامخ لن يسقط ولن ينحني رغم الشوائب والصعوبات والمحن، "اشتدي يا أزمة تنفرجي" نأخذ العبر من المحن ونخرج أقوى من قبل هذه تونس وهذا وطني دائما عصية وعلمنا التاريخ ذلك منذ القدم، عديد الحضارات مرت على هذه الربوع وبقيت تونس حاضرة، شامخة وستبقى كذلك رغم كيد الكائدين إن شاء الله.

الماء الصالح للشراب، تعود المواطن التونسي على ألا يتعرض لهذه الصعوبات والمواطنة تقتضي أن يجد المواطن الحنفية شغالة والتيار الكهربائي موجودا لأنهما من الأساسيات وغياب الخدمات يؤثر على نفسية المواطن وحياته اليومية لذلك لا نستغرب المواقف السلبية لبعض المواطنين لأن هذه الأحداث أثرت على بعض المشاريع الفلاحية وعلى بعض الحالات الصحية وعلى حياة المواطن بصفة عامة، فهنالك حالات في جبنيانة لا بد من ذكرها وهي أولاد جاب الله من عمادة العجانقة أين أثر انقطاع الماء صالح للشراب على الصحة الحيوانية ومنطقة أولاد بو سمير أين تواصلت أزمة انقطاع الماء الصالح للشراب لمدة طويلة تقريبا 25 يوما.

كذلك عمادة اللوزة الجميلة جمال متساكنيها وطيبتهم تكاد تكون الوجهة الوحيدة للاصطياف، متساكني معتمديتي جبنيانة والعامرة، هذه العمادة تفتقر إلى عديد مقومات الحياة، أطلب الالتفات لهذه الربوع على جميع المستويات منها البنية التحتية وحماية المحيط والصحة والتنوير العمومي لكن الانطلاق من هذه الأزمة يجب أن نأخذ العبرة منها كقوة اقتراح، فنحن كمجلس تشريعي يجب ألا نقف مكتوفي الأيدي لأن المستقبل كفيل لإنقاذ هذا الوطن وإنقاذه مسؤولية الجميع كل من جهته، المواطن بصبره وتفهمه والمسؤول بإيجاد الحلول الكفيلة بإيجاد إصلاحات جذرية وبناءة وصحيحة، فلا بد من القوى الفاعلة في جميع الوزارات أن تتعمق في إيجاد الحلول ونقترح أن يتم استغلال الطاقة البديلة بصفة فعلية من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز وأن يتم تركيز الطاقة البديلة فوق كل منزل يستهلك من 3 كغ فما فوق وبذلك نضرب عصفورين بحجر واحد استهلاك المواطن من الطاقة البديلة والفواضل تستغلها الشركة لمشاريع أخرى ولباقي المتساكنين.

وبالرجوع إلى الماضي هناك مشروع للطاقة البديلة كان مبرمجا من الجنوب إلى الساحل والشمال دراسته حاضرة رغم إفشاله وعلى سيادة الرئيس أن يطلع عليه وأن يعيده إلى الاستغلال بالبحث في مواطن إفشاله وإرجاعه إلى الساحة لأنه يساهم في درء المخاطر على الوطن في المستقبل.

تشكراتي للأمن الوطني ولفرق الحماية الوطنية والمؤسسة العسكرية التي ساهمت وتساهم في درء المخاطر على هذا الوطن وهي ليوم التاريخ توزع الماء بالصهاريج على المتساكنين في عمادة الحوض من معتمدية جبنيانة.

يا سيادة الرئيس، بوصفك الأب الروحي لهذا الوطن وبوصفك المسؤول الأول فإنني أطلب منك أن تتحمل المسؤولية بأمانة وأن تنكب على مشاكل هذا الوطن ونحن معك لأنه لا أحد سيقدم لك منة بالعكس أنت مسؤول ومنتخب من هذا الوطن وهناك ثلاثة ملايين انتخبوك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

أعتقد أن الإنسان الذكي واللبيب يتعلم من الأزمات فيجب أن نتعلم من الأزمة التي مرت بها بلادنا في الحقيقة ولا نرمي الحمل على مؤسسة عريقة كمؤسسة الـ "STEG" إذ نعرف كلنا القاصي والداني ما تعاني هذه المؤسسة واستغلالها "وكيما لحمة الكرومة متاكلة ومذمومة".

لا تقوم البلديات والمستشفيات والجامعات وديوان التطير و"SONEDE" بخلاص الكهرباء وفي الأخير نجد عجزا عند الـ "STEG" بـ 6000 مليار وحين عملنا على لزمات الطاقة خوننا بعض الزملاء هنا واتهمونا بأننا بعنا البلاد فماذا تريدون منا أن نفعل؟ وأين تريدون أن نأخذ البلاد؟

إن اهتممنا بالطاقة وبرنامج الطاقة فنحن خونة وإن لم نفعل ارتفعت الأصوات الناعقة الآن وقالوا بأن البلاد في أزمة وبدأنا نعمل في الخارج والداخل لإسقاطها.

سيدي الرئيس، أريد أن أفهم شيئا اليوم حين نركز "الفوتوفولتاييك" ولا نوفر بعد ذلك البطاريات وحين ينقطع التيار الكهربائي وكأننا لم نستخدم "فوتوفولتاييك" فلماذا لا يعتمد الناس الذين لديهم "الفوتوفولتاييك" "privilège" للمصانع والنزل والمستشفيات لدى الديوانة ويجلب بطاريات وحين ينقطع الكهرباء نعتمد على البطاريات كذلك تأخذ المصانع التي لديها "الفوتوفولتاييك" وغيرها الكمية التي تحتاجها دون أن نربطها 70% و60%.

آن الأوان اليوم أن نتعلم من هذه الأزمة وننقذ أنفسنا ولو توفرت اليوم الفوتوفولتاييك في المصانع والمستشفيات والنزل وكان عندها

البطاريات لما تضررنا في هذه الأزمة ولا يمكننا اليوم أن نلوم على الستاغ نتوجع حين ينقطع الكهرباء والماء ولكننا مساهمون مساهمة كبيرة في ما صار حكومة ومجلس نواب شعب، يجب أن نخصص قوانين تتماشى اليوم ولا نبقى دائما نندب ونصرخ ولا نعرف السبب المهم أن نحتج فإن كنا سنقوم بحملات انتخابية سنبدأ برمي الكرة ونقول "STEG" و"SONEDE" سيئتان وكذا وكذا ونكون أبطالا، ولكن إذا وجدت "SONEDE" 25% الزيادة على الاستهلاك العادي فكيف ستلوم اليوم على "SONEDE" وعلى "STEG"؟ فنحن أردنا أن نركز "privilège" للوحات الطاقة الشمسية التي سيتم تركيبها والبطاريات التي ستشغلها، ولكن تم الرفض وأصبحنا نتحدث عن الوطنية وبيع البلاد "وبدينا نهزوا وننفضو" اليوم يجب أن نخجل من أنفسنا قليلا وإن أردنا أن نتقدم بهذه البلاد سنضع أصابعنا على الداء ولا نحمل المسؤولية لغيرنا ومن الطبيعي أن تخرج الحكومة اليوم وتكون عندها وزير ووزارة الطاقة هي أخطر وزارة، اليوم يجب أن تخرج الحكومة وتصارح الشعب بهذا الكلام حتى لا تستغل الطيور المهاجرة التي انقضت على محصول القمح هذا الوضع والسكوت المطبق المشبوه لهذه الحكومة. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

تنعقد جلستنا اليوم بالتزامن مع احتفال تونس بالذكرى 69 لعيد الجمهورية وهي مناسبة نستحضر فيها قيم الدولة وسيادة القانون ووحدة الوطن ونستمد منها العزم لمواجهة كل التحديات التي تعترض بلادنا.

ما عاشته بلادنا في الأيام الأخيرة لم يكن مجرد اضطراب في التزويد بالماء والكهرباء، بل كان اختبارا حقيقيا لقدرة مرافقنا العمومية على الصمود أمام الأزمات فعندما ينقطع الماء ويغيب التيار الكهربائي لا تتعطل الخدمات فحسب، بل تتعطل حياة الناس وتتوقف مصالحهم وتتضرر المؤسسات ويترسخ لدى المواطن شعور بأن أبسط مقومات العيش أصبحت رهينة الظروف.

ورغم صعوبة الوضع فإنني أتوجه من هذا المنبر بتحية تقدير وإكبار إلى أعوان الحماية المدنية وأعوان الغابات والمؤسستين الأمنية والعسكرية وكل من رابط في الميدان دفاعا عن الأرواح والممتلكات وواجه النيران بشجاعة وروح عالية من المسؤولية وفي المقابل فإن أمن تونس ليس مجالا للتهاون وكل من تثبت التحقيقات القضائية مسؤوليته في إشعال الحرائق عمدا أو عن أي فعل يستهدف أمن الدولة أو يسعى إلى الاستقواء بالخارج للإضرار بمصالحها يجب أن يواجه كامل صرامة القانون لأن أمن الوطن ليس محل مساومة وسيادة الدولة خط أحمر لا يسمح بتجاوزه.

السيدات والسادة النواب، إن إدارة الأزمات لا ينبغي أن تتحول إلى أسلوب دائم في تسيير المرافق العمومية فما تحتاجه تونس اليوم هو سياسة تقوم على الاستباق لا على رد الفعل وعلى تجديد الشبكات قبل اهترائها وتعزيز جاهزية المرافق قبل أن تتحول الأعطال إلى أزمات.

إن التونسي لا يطلب المستحيل، بل يطلب الحد الأدنى الذي يكفل له العيش بكرامة ماء لا ينقطع وكهرباء مستقرة ومرافق عمومية تليق بدولة تحترم مواطنيها.

ختاما وفي عيد جمهوريتنا 69 نجدد العهد بأن تبقى تونس دولة قوية وبمؤسساتها منيعة بوحدة شعبها وعادلة في خدمة جميع مواطنيها فقوة الدولة لا تقاس فقط بقدرتها على احتواء الأزمات، بل بقدرتها على منع أسبابها قبل وقوعها وتونس تستحق أن تكون دولة المبادرة لا دولة الانتظار ودولة التخطيط لا دولة الارتجال.

عاشت تونس حرة أبية وعاش شعبها وحفظ الله رئيس الجمهورية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمود شلغاف، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى روح المناضل الأممي الكبير "كوزو أوكاموتو" المعروف في الأوساط الفلسطينية باسم أحمد الياباني الذي وافته المنية في بيروت يوم الخميس 23 جويلية 2026 "أوكاموتو" الذي انضم للثورة الفلسطينية سنة 1971 هو أحد منفذي عملية مطار الشهيرة التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سنة 1972 حيث استشهد رفيقاه ووقع اعتقاله من طرف الكيان الصهيوني، فكتب حوله الشاعر التونسي الراحل مختار اللغماني قصيدة بعنوان "أحبك يا أوكاموتو" والتي لحنها وغناها الفنان الملتزم الفقيد حمادي العجيمي، مطلع القصيدة يقول:

أحبك يا أوكاموتو.

أحبك يا أخ الإنسان.

ولست أخي في الدين.

ولست بقارئ القرآن.

من المؤلم أن الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف بتونس أصدرت حكما يقضي بسجن المحامي والناشط السياسي عبد الناصر العويني سنة سجن وهو صاحب الصرخة المشهورة "بن علي هرب" في شارع الحبيب بورقيبة يوم 14 جانفي 2011 وهو كذلك عضو هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي وهو المحامي المدافع تطوعا عن قضايا الحق دون التدخل في مهام القضاء وحين تراجع المشتكي عن شكايته وأصدرت المحكمة الابتدائية حكما بعدم سماع الدعوة ومحكمة الاستئناف تصدر هذا الحكم لا يمكن إلا أن نستشهد بالمقولة الساخرة "رضي الخصمان ولم يرض القاضي".

من ناحية أخرى في الليلة الفاصلة بين 22 و23 جويلية شهدت مقبرة الجلاز حادثة خطيرة تمثلت في الاعتداء على أضرحة عدد من رموز الوطن والحركة الوطنية من بينهم الشهيدان شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي والزعيم الوطني صالح بن يوسف والمنجي سليم وأحمد إبراهيم وغيرهم في انتظار ما سيكشف عنه التحقيق، من حقنا أن نتساءل كيف يبقى موقع يضم أضرحة شخصيات وطنية بهذا الحجم دون كاميرات مراقبة؟ رغم أنه وقع سابقا الاعتداء على ضريح الشهيد شكري بلعيد على إثر دفنه.

بالنسبة إلى أزمة انقطاع الكهرباء والماء كلنا نعرف أن الطلب على الكهرباء في الصيف يزيد من سنة إلى أخرى بسبب التغيرات المناخية

المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وبالتالي الاستعمال المكثف للمكيفات وفي المقابل الإنتاج الطاقي في تونس لم يواكب نفس النسق، بل بالعكس بدأ ينقص في السنوات الأخيرة الشيء الذي جعل الشركة التونسية للكهرباء والغاز تقوم بقطع الكهرباء من حين إلى آخر في جميع أنحاء الجمهورية والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم تقم "STEG" بالاستعداد الكافي حتى لا نصل إلى هذه الحالة؟ وهناك مسألة تزعج مواطني عدة مناطق وهي الإحساس بغياب العدالة بين الجهات حيث تتعرض مناطق لقطع الماء والكهرباء أكثر من غيرها ومن حق جميع المواطنين مصارحتهم ومن حقهم أن يعرفوا المعايير المعتمدة لقطع الكهرباء أو الماء.

في نفس الإطار نتساءل لماذا قاطعت الحكومة هذه الجلسة؟ من حقنا كنواب شعب أن تصارحنا، كذلك لا يمكن أن نتجاهل الأضرار الاقتصادية حيث أفسد انقطاع الكهرباء العديد من سلع المصانع والمطاعم والمحلات وتسبب في خسائر المواطنين، بل تسبب حتى في تعقيد حالات المرضى في بعض المؤسسات الصحية هذا إذا لم يصلوا إلى الموت، لذلك من حق المتضررين المطالبة بالتعويض حسب القانون...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد رشدي الرويسي، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه،

قبل أن أتحدث عن الأزمة أريد أن أحيي طرفين وأسجل غياب طرف ثالث، أحيي مواطنينا الصامدين هناك في ربوع سليانة والشمال الغربي رغم الظروف القاسية والقاسية جدا ورغم ظلم مخطط التنمية 26 - 30 للمناطق المهمشة والتي ازدادت تهميشا.

أحيي الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وهي شركة وطنية ندعو إلى دعمها كي تظل تقوم بدورها التاريخي ولا نضحي في ظل الأزمة بشركة كانت تقوم عليها البلاد ونتذكر أن في 2011 عند الفراغ السياسي ظلت الشركات الوطنية قائمة وتزود الناس بالخدمات الأساسية، علينا دعم هذه الشركات حتى لا تنقطع الخدمات.

أسجل لومي لوزيرين، وزير التخطيط والاقتصاد الغائب عن هذه الجلسة رغم حضوره في جلسة فارطة ليأخذ قرضا لل "STEG" كي نسأله ماذا فعلت؟ وما هي تصوراتك القادمة؟ وزيرة الطاقة الغائبة على هذه الجلسة لأن الموضوع يهمها رأسا.

سيدي الرئيس، لا نتحدث عن الأزمات عند وقوعها ونتحدث عن التدخل الاستباقي، فلا يمكن الحديث عن الفيضانات في الشتاء ونحن لم نقم بتنظيف المجاري حين حدثت الفيضانات كما يحدث في الصيف ونتحدث عن الانقطاعات تصبح فضيحة لوزارات كان يجب أن تخطط من البداية.

ألوم "STEG" حول مسألة وحيدة في ولاية سليانة لماذا يكون الانقطاع متكررا في اليوم؟ ستة أو سبعة انقطاعات في اليوم الواحد؟ تصرف معنا مثل المناطق الأخرى في قطع الكهرباء على الأقل عدالة حتى في الانقطاع إذا انقطع مرة نصف ساعة ثم خمس دقائق وبعد ذلك نصف ساعة وما يتخلله من أضرار للناس الحمد لله أنه لم تكن لدينا أضرار اقتصادية كبيرة هناك نظرا لتصحر سليانة من المنشآت الاقتصادية ولن تتضرر منطقة اقتصاديا بما انه لا توجد فيها منشآت اقتصادية لكن الناس يعانون سيدي الرئيس.

لن أتحدث كثيرا عن "STEG" لأنه يجب دعم هذه المؤسسة، إعطاءها المجال للاستثمار في الطاقات المتجددة فغير معقول أن نتحدث عن أزمة طاقة في تونس وليس عندنا بترول وغاز ونتحدث أيضا عن كهرباء حراري فقط، أعطي لل "STEG" حتى تستثمر في "الفوتوفولتاييك" وقدم التشجيعات للناس لتركيب طاقة شمسية، أعطهم التشجيعات كما أعطيتها للشركات الأخرى لتركيب "فوتوفولتييك" لمنازلهم وهكذا نتحدث على أكثر من مصدر طاقة في كل قرية وكل مدينة.

سيدي الرئيس، أرجع الآن إلى " SONEDE " وللماء وإلى الجمعيات المائية، الحمد لله على القطاع المائي حتى يعرف الناس معنى أن هناك دواوير مثل تريشة وعين عاشور والنويرية والبرامة وغيرها ولن يكفيني الوقت كي أعددها لم تشرب الماء منذ أربعة أو خمسة أشهر على الأقل حين ينقطع على مناطق أخرى سيفهمون ما معنى ألا يشرب الناس الماء فيبقوا يناشدون جمعية مائية جراء انقطاع الماء عليها، يجب الإصلاح قبل الأزمة، يجب أن تتدخل الدولة أولا لإعادة هيكلة الـ "SONEDE" ونتحدث عن إلغاء الجمعيات المائية حتى يشرب الناس من الـ "SONEDE" ويتحملوا مسؤوليتهم كاملة فأصبحت الجمعيات المائية كارثة والناس يعانون من عدم شرب الماء طيلة أشهر وأتحدث عن الإدارات الجهوية، إدارة الجهوية نخرج معها أنا وصديقتي النائبة المحترمة بسمة الهمامي في الصيف وفي الحرارة يعدون أن يمدونا بقنوات ساعتين لا تكلف شيئا ونبقى ثلاثة أسابيع ولا يتحرك ساكن فما هي الإشكالية؟ هل تعمل الإدارات وتنكل بالمواطن؟ لم يصل الماء إلى الناس في عيد الأضحى ولا نتحدث فقط عن الأزمة الحالية، بل أصبحت الأزمة مزمنة في سليانة، يجب أن يكون التدخل اليوم حتى لا تتكرر الأزمة وتصبح أزمة هيكلية ودورية الأزمة الهيكلية يجب أن تعالج هيكليا كي لا تكون لها تمظهرات دورية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا بالجميع،

" على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم".

إلى السيد رئيس الجمهورية،

أنت بنص الدستور من يعين الحكومة ومن يحدد لها السياسات العامة، كل ما تعيشه تونس من أزمات اقتصادية واجتماعية وصحية وخدماتية أنت المسؤول الأول والمباشر عنها لأنك صاحب السياسة، سياسة شعاراتها تقدمية، السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والبناء والتشييد والحرب على الفساد وأدوات تنفيذها أدوات رجعية وخليط عجيب من الوصوليين والانتهازيين من سدنة كل المعابد.

سيادة الرئيس، فشلتم في ملف الأموال المنهوبة والصلح الجزائي ولم يتمتع الشعب التونسي بمليم واحد منها. لم تستكملوا المؤسسات الدستورية وظلت معلقة المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقضاء، المجلس الأعلى للتربية.

وأدتم مقترح تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رغم أنه كان شعارا مركزيا في حملتكم الانتخابية الأولى.

ضيقتم على الحريات ومنها حرية التعبير والإعلام والصحافة وصار المرسوم 54 سيفا مسلطا على الرقاب.

وزيرة عدلكم فوق المساءلة والدليل سؤالان شفاهيان تقدمت بهما منذ أكثر من سنة ونصف مؤجلان إلى اليوم.

لم تقدم حكوماتك المتعاقبة مشروع قانون واحد ينتصر للشعب وأنتم تتحدثون يوميا عن الثورة التشريعية.

لم تحسموا ملف الهجرة الشرعية واستقرار الأفارقة في تونس والتهرب الضريبي والاقتصادي الموازي.

وضعية التلوث وموت الأهالي في قابس ووضعية التطهير في السند.

المدينة الصحية في القيروان وعد أطلق وفعل لم يتحقق.

وضعية من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا والقانون عدد 18.

وضعية الدكاترة إلى أين؟

وضعية الفلاح التونسي الذي تذبحه وزارة الفلاحة عوض دعمه.

هذا هو الواقع الذي نعيشه ونراه ويعمى عنه المنافقون والانتهازيون والوصوليون وعليه فالمطلوب منكم السيد رئيس الجمهورية:

أولا، إقالة هذه الحكومة بجهازها الإداري والتنفيذي مركزيا وجهويا ومحليا وتعيين حكومة قادرة على خوض الحرب ضد الفساد وحرب التحرير.

ثانيا، فتح حوار دبلوماسي اقتصادي عاجل مع الدول المستعدة للاستثمار في تونس في إطار الندية ومصلحة الشعب.

ثالثا، مراجعة كل اتفاقيات النفط والعقود المتعلقة بها والغاز والملح والطاقات المتجددة بما يخدم مصلحة الشعب التونسي.

رابعا، إلغاء نظام الرخص وإنهاء حكم العائلات.

خامسا، استفتاء الشعب التونسي حول تأميم الثروات الوطنية.

سادسا، مصالحة وطنية سياسية شاملة تستثني من تلطخت أياديهم بدماء أبناء الشعب ومن ثبت تورطه في التآمر مع الأجنبي.

هذا ما ينبغي أن يقال لك بعيدا عن الجوقة والمطبلين وتحملا للمسؤولية الوطنية أما الإصرار على نفس السياسات والاختيارات فهو سير حثيث نحو الانهيار الذي سيعصف بالجميع دولة وشعبا. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد فتحي المشرقي، تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

أقف اليوم في هذه الجلسة العامة لنقل صرخة استغاثة حقيقية يعيشها متساكنو ولاية بنزرت وتحديدا معتمدية بنزرت الجنوبية ولقد تلقيت العديد من التشكيات يوميا جراء معاناتهم اليومية والمتكررة من الانقطاعات الطويلة والمفاجئة للماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي خاصة منذ بداية شهر جويلية الحالي وحيث لاحظنا استمرار هذه الانقطاعات لساعات طويلة وتكرر يومي.

إن ما يحدث في بنزرت الجنوبية لم يعد عطبا طارئا أو حادثا فرديا، بل تحول إلى أزمة هيكلية معيشية مما انجر عنها من تعطل الأجهزة الكهربائية وتأثر كبار السن والمرضى والأطفال فضلا على الخسائر التي تكبدها أصحاب المحلات التجارية والحرفيون والفلاحون وبحيث تعطلت الحياة اليومية وتضررت الصحة العامة وشملت الحركة الاقتصادية والتجارية بكامل المعتمدية.

إن النقطة الأشد إيلاما للأهالي هي الانتباه المتزايد يوما بعد يوم بوجود نوع من الحيف والتهميش المجاني حيث يلاحظ أهالينا ببنزرت الجنوبية أن هذه الانقطاعات تشتد وتطول في أوقات الذروة الصيفية وفي المناطق شبه الحضارية والريفية في حين تسلم منها بعض المناطق الأخرى ولأننا أصحاب مسؤولية فإننا لا نلقي بالتهم جزافا وندرك جيدا الضغوط التقنية وشح الموارد المائية وتزايد الطلب على الطاقة، ولكن السؤال الموجه إلى السلطة التنفيذية هل يعقل أن تدار أزمة مرافق حيوية بهذا المنطق؟

إن انقطاع الكهرباء والماء دون أدنى إعلام مسبق مما يمنع العائلات والمرضى وأصحاب المحلات من اتخاذ احتياطاتهم اللازمة وغياب الشفافية وهو ما يغذي شعور المواطن بالتعمد والإهمال وكل ذلك راجع لغياب الاتصال والتواصل فبنزرت الجنوبية هي معتمدية الجلاء وهي تحتضن مقبرة الشهداء ورمز الجلاء والتضحية كما أنها تشهد توسعا عمرانيا تجاوز 80 ألف ساكن وفي المقابل إن المحولات الكهربائية وشبكات الماء الصالح للشرب كلها قديمة ومتهالكة وأصبحت غير قادرة على تحمل الضغط وتتعطل عند أول موجة حر وكل ذلك راجع إلى تردي البنية التحتية حيث نلاحظ غياب التنسيق المؤسساتي، فكيف يتم قطع الكهرباء لتخفيف الحمل، فتتوقف فورا محطات ضخ المياه التابعة للـ "SONEDE" وذلك لعدم وجود مولدات احتياطية فيجد المواطن نفسه محروما من التيار الكهربائي والماء الصالح للشراب في وقت واحد؟

إن الأهالي لا يطلبون المستحيل، بل يطالبون بحقهم الدستوري في النفاذ للمرافق الأساسية بكرامة وبناء عليه نطالبكم اليوم بالتدخل العاجل عبر خطوات عملية وواضحة تقوم على ثلاث نقاط:

1. إقرار خطة استثمارية استعجالية لتحديث محولات الكهرباء وتجديد قنوات المياه في البلدان الجنوبية لمواكبة النمو الديموغرافي المتزايد يوما بعد يوم والتسريع بإنجاز مشاريع الصيانة والتوسعة.

2. التنسيق الإجباري بين الـ "STEG" والـ "SONEDE" وتجهيز محطات الضخ الرئيسية بمولدات طاقة ذاتية لضمان عدم استمرار قطع المياه عند انقطاع الكهرباء.

3. إرساء منظومة إعلام وتواصل مسبق وشفافة مع المواطنين لتحديد مواعيد نظام الحصص أو أعمال الصيانة بدقة واحتراما لكرامة المتساكنين.

ندعو الوظيفة التنفيذية إلى فتح تحقيق إداري وفني لتحديد مكامن الخلل وترتيب المسؤوليات لأن تكرار هذه الانقطاعات دون حلول جذرية لم يعد مقبولا.

وفي الختام المواطن صبر كثيرا أمام سيف يكتوي فيه بالحرارة والجفاف في غياب الماء والكهرباء وننتظر منكم إجابات واضحة وحلول ميدانية عاجلة لا مجرد وعود ومن واجبنا جميعا أن نضمن لهم الحق في الماء والكهرباء باعتبارهما من أبسط مقومات العيش الكريم فأهالينا لا يطلبون امتيازات، بل يطالبون بحقهم المشروع في خدمات عمومية مستقرة تحفظ كرامتهم وتضمن ظروف عيش لائقة. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع، أود أن أتطرق كما فعل بقية زملائي إلى الوضعية الخاصة والأخيرة المتعلقة بالانقطاعات المتكررة للكهرباء والماء وبداية بالكهرباء ففي الفترة الأخيرة وسأتحدث تحديدا عن دائرتي الانتخابية مررنا بظروف صعبة وصعبة للغاية وكانت لها آثار سلبية على العائلة في بيتها وعلى الصناعي وعلى الفلاح وبصراحة نحن هنا نتساءل ما الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية؟ ولماذا لم نحسب حسابنا منذ البداية؟ ولماذا لم نكن مستعدين لهذه الفترة الصعبة لنتجنب هذا الوضع؟ ولكن هذا سيدي الرئيس، لا يحجب رغبتي في تقديم الشكر للإطارات والكفاءات التونسية التي تواجه هذا الوضع الكهربائي الصعب والتي أخرجت تونس في الأيام الأخيرة من ظلام غير مبرر أكرر دائما بارك الله في جهودهم، ولكن لابد أن تكون هذه التجربة بوصلة لنا حتى لا تتكرر هذه الوضعية وإن شاء الله لن نعود إليها خاصة وأن اليومين الأخيرين شهدا انفراجا نأمل استمراره.

سيدي الرئيس، أما بالنسبة إلى الوضعية المائية في دائرتي الانتخابية بكل من معتمدية قصر هلال وقصيبة المديوني بكافة بلدياتها ومناطقها قصر هلاب، حي الرياض 1 و2 و3، وادي العامة، العرامي، قصيبة الناظور، طوزة، بوضر وبنان، وضعية مائية غريبة جدا ورغم تواصلنا اليومي مع المسؤولين ووجود تجاوب من طرفهم إلا أن المشكلة ذاتها ما زالت قائمة حتى هذه اللحظة التي أتحدث فيها.

لقد استبشرنا خيرا بمحطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد التي ستحل مشكل ثلاث ولايات وكنت كعضو بمجلس نواب الشعب أتوجه للمواطنين وأطمئنهم في كل مرة نتحصل فيها على موعد لانطلاق المحطة إلا أنه للأسف الشديد تحدث طوارئ تؤجل انطلاق هذه المحطة، لابد أن تبدأ العمل في أقرب وقت لأننا لم نعد نطيق الانتظار، فالماء لم يعد مجرد حق دستوري، بل هو حق إنساني لا يمكننا تحمل صيف كهذا فتخيلوا أن درجات الحرارة وصلت إلى 50 درجة والماء مقطوع هذا أمر غير مقبول بتاتا ورجائي من السلطات المعنية أن تعمل على تشغيل محطة سيدي عبد الحميد لتذليل هذه الصعوبات والخروج منها.

من جانب آخر، فإن وضعية الماء والكهرباء في الآونة الأخيرة، سيدي الرئيس، تم الاشتغال عليها من أجل تأجيج الشارع فهناك أطراف لا تزال إلى اليوم تبحث عن كيفية تحريك الشارع وإدخال البلاد في نفق العنف ونحن نعرفهم جيدا إنهم " الإخوان" لا نعرف ماذا يفعلون اليوم وعلينا ألا نمنحهم أي فرصة وأود أن أقول للإخوان وللرئيس السابق المنصف المرزوقي الذي يحرض الناس على الخروج إلى الشارع، أنتم كنتم السبب في الـ 16000 مليارا من القروض والهبات التي أخذتموها ولم نر لها أثرا في البنية التحتية ولا في غيرها هذا ما أوصلنا إلى الـ 2000 مليار تعويضات التي أخذتموها 120 ألفا من العفو التشريعي العام زرعتموهم في الإدارات واليوم تتكلمون وتقولون "اخرجوا إلى الشارع" أنتم السبب، أنتم عبثتم بالبلاد وأضررتهم بالعباد واليوم تريدون إخراجهم للشارع؟

دعوني أقول لكم شيئا، تونس اليوم فيها رجال ونساء يستحيل أن يسمحوا لكم بالعودة أنتم عنوان الفشل وأنت يا مرزوقي تتكلم من الخارج تعال إلى تونس وتحدث هنا فأنت سبب ما آلت إليه البلاد وأنت من جلبت الأفارقة وأنت من أدخلتنا في كل الأزمات والمشاكل أنت والإخوان وأنا أقولها لكم بصوت عال وبوجه مكشوف، من يخاف من الله لا يخاف منكم ولذلك التزموا حدودكم فتونس فيها نساء ورجال ولن نترككم تعودون مهما كان الثمن.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد سفيان بن حليمة، تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

في الآونة الأخيرة شهدنا وضعا غير مسبوق فشل ذريع في توفير احتياجات البلاد من الطاقة والمياه الصالحة للشراب، ولكن في المقابل وبدلا من أن تخرج الحكومة لتفسر وتبين الأسباب وتتناقش معنا ومع الشعب التونسي لتوضح له أسباب هذا الفشل الذريع، لم يقع شيء من هذا القبيل انقطاع في الشبكة وانقطاع في المياه وحتى في الإعلام لم يخرج المسؤولون.

من هذا المنظور زملائي الكرام، أنا أطالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية لأن ما حدث ليس بالأمر الهين، وما شهدناه في الـ 15 يوما الأخيرة زاد من تأجيج الوضع بشكل كامل واستغلته أطراف أخرى بالفعل عندما لا تخرج الحكومة للحوار والتبيان وتوضيح الأسباب وتخاطب الشعب التونسي باعتباره شعبا واعيا قادرا على الفهم والتماس العذر وتترك الأمور هكذا وكأننا في جمهورية الموز فهذا أمر لا يمكن أن يمر معنا. لهذا السبب تحديدا نطالب الآن بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية لنفهم الأسباب والمسببات أولا ثم نقيم الخسائر ونحدد الإجراءات والتوصيات اللازمة لضمان عدم تكرار هذا الفشل الذريع لن نكون مستعدين لتحمل ضربة أخرى من هذا القبيل.

أمر آخر يتعلق بقطاع المياه وانقطاع التزود بها في كامل تراب الجمهورية وبالمشاريع المتعطلة تحقيقات وزيارات للوالي والتقاط للصور وحضور للوزراء قاموا بذلك كله، لكن النتيجة لم تتغير والوضع بقي على حاله كل شيء معطل والمشاكل في ازدياد مستمر، فما السبب في ذلك؟ دعونا نصارح شعبنا ونفهم الوضع لنشرحه للناس. للأسف الشديد، ما حدث قد حدث ومتفقون على ذلك، لكن لا يجب أن يتكرر مطلقا يجب أن نفهم الأسباب والمسببات وأن نحمل المسؤوليات

وبالنسبة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أخذنا لها مؤخرا قرضا علما أن أموالها متخلدة لدى الدولة وكان المفترض أن تتكفل الوزارة بدفعه وسداده وأن تسدد قيمة الفواتير الخاصة بالمستشفيات والمراكز الأمنية والسجون وغيرها والتي تستغل دون مقابل كل هذه الأمور يجب أن تتضح للجمهورية بأكملها ولابد من إصدار وثيقة رسمية موثقة تظل مرجعا للأجيال القادمة ونأمل أننا لن نرى مثل هذه الأزمات مجددا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة جاء طلب عقد هذه الجلسة من عدد من النواب للتداول في الأزمة التي شهدها قطاعا الكهرباء والماء في الأسبوع الماضي ومحاورة الحكومة بشأنها وكان هذا الأمر متوقع الحدوث حيث أشار أحد الزملاء وعدد آخر منهم إلى أن هذه الإشكالية ستحدث خلال أشهر الذروة وهذه الأزمة ليست سوى أزمة قطاع واحد من جملة قطاعات مسكوت عنها قد تشهد أزمات بدورها، فنحن نشهد اليوم

أزمة كبيرة في النقل الجوي وتراجعا في الاستثمار بكافة القطاعات ويعود ذلك كله إلى غياب الحوار مع الحكومة وعدم أخذها بعين الاعتبار الملاحظات التي قدمت لها طيلة السنوات السابقة سواء من مجلس نواب الشعب أو من الخبراء أو غيرهم.

إن المؤسسات العمومية ومنها الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تشهد كغيرها من المؤسسات عجزا هيكليا في التسيير وعجزا في تسويق منتجاتها وفي تحسين إنتاجيتها ويعود ذلك إلى غياب الاستقلالية في إدارة هذه المؤسسات وعدم اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب لتفادي سوء التقدير وضعف الإصلاحات والمديونية العالية والإنتاجية الضعيفة التي تعاني منها.

لقد طرحنا في عديد المرات الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسات وأهمها تمتعها بالاستقلالية في التسيير ووضع برنامج أهداف لكل مجلس إدارة وتوفير الإمكانيات المالية والمادية اللازمة لإحداث هذه الإصلاحات وتحسين مردوديتها حتى تتمكن من تقديم الخدمات في أحسن الظروف وتتفادى مثل هذه الأزمات.

صحيح أننا لا نلقي باللوم كاملا، لكن القول بأن هذا يحدث في دول أخرى وفي قطاعات أخرى ليس تبريرا، بل أمر لا ينبغي أن يحدث فبموجب الدستور يعد الكهرباء والماء حقا شرعيا ومن واجب الدولة توفيرهما والسهر على تقديمهما في أفضل الظروف وليس منة من أحد فالمواطن الذي يدفع ضرائبه ينتظر الحصول على خدمات ترتقي إلى مستوى ما يدفعه.

إن الحوار اليوم معدوم وهناك قطيعة مع الحكومة في مثل هذه المواضيع وهذا يذكرنا بحوار الشمال والجنوب الذي وصف بحوار الصم والبكم ولكن هنا لا يوجد صم ولا بكم، بل لا يوجد أي حوار يذكر وهذا نتيجة لسياسات هيكلية لم تتحقق ولم تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة على مستوى الاستهلاك في قطاعات الكهرباء والماء والغاز.

اليوم، لابد من وضع سياسة واضحة ومساءلة الحكومة فنحن مطالبون بموجب الدستور بمساءلتها ومتابعة أعمالها وأقصى ما أطالب به اليوم زملائي النواب وهذا رأيي الشخصي هو التفكير في إعداد لائحة لوم للحكومة أو لائحة لسحب الثقة منها وبذلك نكون قد حفظنا ماء وجه هذا المجلس وأكدنا على دورنا وقمنا بما يخولنا إياه الدستور في مثل هذه الحالات.

هذا كل ما لدي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

لقد قلناها مرارا وتكرارا نحن في حيرة من أمرنا يا سيد رئيس مجلس النواب وأكبر دليل على ذلك هو هذه الجلسة نفسها فما هو موضوع جلستنا الآن؟ التداول في الشأن العام؟ أي كي نهدئ من روع المواطن ونفهمه أين نحن ذاهبون؟

لماذا نحن بمفردنا يا سيد الرئيس؟ إن الشأن العام لا يخص هذه المؤسسة وحدها وقد قلتها ألف مرة إن لم تكن مؤسسات الدولة متحدة ويد واحدة وذات رأي واحد في إصلاح هذا الوضع فلن يستقيم الحال أبدا.

نحن في الميدان وأحكي لك عن الأزمة الأخيرة، أنا موجود في الميدان بمفردي، أقنع المواطن وأشرح له أين نحن ذاهبون، كان يفترض بهذه الجلسة حضور الحكومة، ماذا تفعل الإذاعة والتلفزة الوطنية؟ كان يجدر بالشركة الوطنية لتوزيع المياه وشركة الكهرباء والغاز التواجد في المنابر الإعلامية منذ الصباح كي يفهم المواطن إلى أين نحن ذاهبون.

رسالتي هذه إلى كل مواطن تونسي حر وإلى كل مسؤول حر انطلاقا من أكبر مسؤول تونس أمانة وكما قال الشاعر العراقي كاظم إسماعيل الذي أضاع ذهبا في سوق الذهب سيجده والذي أضاع حبيبا ربما يجد حبيبه أما الذي يضيع وطنا فلن يجده؟

اتقوا الله في هذا البلد جميعا انطلاقا من السيد رئيس الجمهورية إلى العمدة إلى المواطن العادي وحتى الخارج عن القانون ومن يستهلك المخدرات يجب أن نستوعبهم ونضعهم في الإطار الصحيح، تونس غالية وعزيزة وشعبها واعي وحر.

نحن نرى المشهد وقلنا ألف مرة إننا كنواب وبكل تواضع تميزنا ميزة أساسية وهي أننا في الميدان مع المواطن نسمعه ونقنعه ونضعه في الصورة قدر استطاعتنا، "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها".

نحن اليوم لا ندافع عن أشخاص ولا ندافع عن نظام، بل ندافع عن تونس العزيزة وعن شعبها لأننا نعرف أين كانت مكانة تونس في العالم وأين يجب أن تكون أما أن نغط نحن وحكومتنا في نوم عميق فاللهم اشهد إني قد بلغت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، اليوم كان المفروض أن نكون في جلسة حوارية بحضور الحكومة، السيدة رئيسة الحكومة وأعضاء الحكومة، ولكن اليوم الحكومة غائبة وهذا الغياب متكرر في كل المناسبات وآخر مظاهره عجزها حتى عن الخروج لتفسر لشعبها العديد من الأزمات أو أن تقدم له إجابات عن الحالة التي يعيشها.

حكومة العجز والمساحيق أقل ما يمكن أن تفعله هو أن تقدم استقالتها ونحن نطالب بمحاسبتها وسنطبق دستور 25 جويلية 2022 في تقديم لائحة لوم ضد هذه الحكومة.

25 جويلية 2026، أحيت تونس الذكرى التاسعة والستين لعيد الجمهورية بعد مسار نضالي وطني خاضه الشعب ضد الاستعمار منذ سنة 1881 ومنذ الاستقلال بدأت مرحلة جديدة في حياة الشعب لبناء ما يسمى بالسيادة الوطنية.

25 جويلية 2026، هذا اليوم عبرت عنه بنتا الشهيد الحاج محمد البراهمي الذي اغتالته أيادي الغدر يوم 25 جويلية 2013 بـ 40 رصاصة حين قالتا لكم: "لم تحموه وهو حي ولم تحموه وهو ميت اتركونا بمفردنا نحمي قبر أبينا."

نعود إلى تاريخ 25 جويلية 2021، اللحظة الفارقة والحاسمة في حياة الشعب اللحظة التي استرد فيها أنفاسه في وطن أوغل المتحالفون

في خذلانه وبيعه للمافيا والعصابات ثم جاء 25 جويلية 2022 والمصادقة الشعبية والشرعية على دستور 25 جويلية 2022، الذي ورد في توطئته: "نحن الشعب التونسي صاحب السيادة".

نحن جيل آمنا بثورة 17ديسمبر 2010 وبكل ما عبر عنه شعبنا ورفعه من شعارات وسقف انتظارات وبمبادئ وجوهر دستور 25 جويلية 2022، وترشحنا للانتخابات التشريعية كواجب وطني من أجل مواصلة تحقيق وبناء السيادة والكرامة الوطنية والخروج بتونس من حالة الوهن إلى بر الأمان.

هناك وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية في خدمة الشعب والوطن إلا أن لدينا وظيفة تنفيذية متمثلة في حكومة غير مؤمنة بدستور 25 جويلية وما جاء فيه وغير مؤمنة بسيادة الشعب التونسي وليست مؤمنة بأنها موجودة لتنفيذ التشريعات ولخدمة الشعب من داخل مؤسساتها لأنها تعتبر نفسها هي الدولة.

هذه الحكومة التي ترفض الحضور اليوم وترفض أن تكون حاضرة في كل المحطات التاريخية مع شعبها لتقوم بالتفسير والخدمة هي حكومة غير مؤمنة أساسا بكونها في خدمة شعبها هي حكومة مسقطة غير منتخبة، بل معينة ولا تؤمن بكل ما جاء في دستور 25 جويلية ولا بالسيادة الوطنية وكل أعمالها تدل على أنها جزء من الأزمة وجزء من إغراق تونس في المشاكل وليست حلا لها، أن تستقيل هذه الحكومة هو أشرف لها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، في الحقيقة ما نعيشه اليوم ليس حوارا، بل هو حديث مع الذات لأن الحوار يتطلب حضور طرفين.

الحوار هو تبادل للحجج، لديك حجة ولي حجة أما نحن اليوم فنعيش وضعية الـ"Monologue" أحكي وحدك وجناحك يرد عليك".

اليوم أريد أن أسأل السادة النواب مع كامل احترامي للجميع وأنا أتحدث اليوم باسمي الخاص فلست متحدثا باسم مجلس ولا باسم كتلة فكل هذه الترهات لا تهمني بقدر ما يعنيني الألم الذي يعيشه الشعب التونسي.

يا ترى من عين هذه الحكومة؟ عينها السيد رئيس الجمهورية والمديرون العامون الذين يسبون أو ننتقدهم اليوم وننتقد استراتيجياتهم كمدير عام الشركة الوطنية لتوزيع المياه ومدير عام شركة الكهرباء والغاز بارك الله في كل مسؤول يتحمل المسؤولية في الوقت الحالي على الأقل هم خرجوا وقالوا: "هذا أقصى ما يمكننا فعله"، لا أعتقد أن لديهم أموالا لإنشاء محطات توليد الكهرباء في تونس ولم يفعلوا ولا أن لديهم ميزانية لبناء السدود ولم يبنوها.

إذن، عندما تكون الحكومة معينة من طرف رئيس الجمهورية وهي لا تطبق تعليماته فمن سيحاسبها؟ دعونا نكون واضحين أمام الشعب التونسي نحن لا نملك الحق في سحب الثقة من وزير بمفرده، بل يجب سحب الثقة من الحكومة كاملة وبالمشاركة مع مجلس الجهات والأقاليم وكما يقول المثل" حل شعرك نمشطهولك" أي أن الأمر تعجيزي ولن يتم وهذه بالأساس أكذوبة.

سحب الثقة من الحكومة يجب أن يأتي ممن عينها فالذي يعينها ويراقبها هو من يعلم أنها لا تقوم بواجبها إلا إذا كانت تنفذ في التعليمات بحذافيرها. إذن من سنحاسب اليوم؟ وكيف نحاسب ونحن لا نملك خطابا رسميا لا من رئيس الجمهورية ولا من رئيسة الحكومة التي لا نعرفها ولم نرها؟ مع من تتحدثون أنتم؟ وعلى من تمثلون هذه المسرحيات هنا؟

أنتم بصفتكم مجلس نواب الشعب، دوركم المسموح به هو المصادقة على القروض فقط، يعترفون بكم كمجلس فقط لتصادقوا على القروض كي تزيدوا رهن التونسيين أكثر التونسي الذي يولد اليوم في هذه الساعة بالذات، يولد مديونا بـ 13 ألف دينار يخرج إلى الدنيا وهو مديون ثم تتحدثون عن السيادة الوطنية.

يا سيادة رئيس الجمهورية، الوزيرة التي قالت أنها سددت 700.000 مليار، ستأتي غدا إلى المجلس لتقترض 500.000 مليار أخرى، ماذا فعلتم أنتم؟ وعن أي شيء تتحدثون اليوم؟

الأمر واضح جدا من فشل، فلينسحب ومن هو غير قادر على إدارة الأزمة فلينسحب الأزمات هي التي تسيرنا اليوم فلا توجد لديكم خطة استراتيجية ولا بناء ولا تشييد ولا أي شيء.

هذه هي الحقيقة، دعونا نصارح بعضنا نحن نعرف وضعيتنا المالية ونعلم هذا جيدا ما هو المانع الذي يجعلك كرئيس جمهورية وفق ما يقوله الوزراء لا تريد تمرير القوانين؟ قل لنا أنت بنفسك يا سيدي الرئيس، لديك قانونان أساسيان قانون الاستثمار ومجلة الصرف وهما الكفيلان بحل مشاكل البلاد بأكملها اتركوا الناس وادعموهم لينطلقوا.

اليوم، أنا أتحدى أي مسؤول في الجمهورية التونسية وأتحدى من تريدون مرروا قانون الاستثمار ومجلة الصرف وسترون كيف ستنطلق تونس وتنهض من جديد.

اليوم، أنتم لا تحبون هذا البلد من الذي يكبل البلاد؟ ومن الذي يجرها إلى الخلف؟ هل النواب هم المسؤولون اليوم؟ النواب اليوم يرتكبون شهادة زور إن مرروا من هنا فصاعدا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

في بداية مداخلتي أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لتوزيع المياه، كما أتوجه بالشكر لأعوان الحماية المدنية في ظل الأزمة التي نعيشها اليوم جراء انقطاعات الكهرباء والحرائق التي نشهدها في بلادنا للأسف أشد على أيديهم لقاء الجهود الكبيرة التي يبذلونها في ظروف قاسية تأدية لواجبهم الوطني.

وأود القول أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يكونوا شماعة نعلق عليها أخطاء غيرهم، فلا يمكنني أن آتي إلى الأعوان والمهندسين اليوم ولأقوم بهرستلتهم وهم يؤدون واجبهم مستحيل وليس من أخلاقي أن نحملهم المسؤولية، فالمسؤولية عند من؟

المسؤولية تقع على عاتق السلطة التنفيذية المسؤولة عن رسم السياسات العامة للدولة وعلى الحكومة المكلفة بتنفيذ هذه السياسات إذا لم نضع من الأساس الاستراتيجية فهذه الطامة الكبرى، وإذا كانت الاستراتيجيات تتطلب استثمارات ونحن نعلم استباقيا احتياجاتنا في أوقات ذروة الاستهلاك صيفا ولم تتحقق، فكيف تحمل

المسؤولية إذن؟ يجب أن نحمل المسؤولية لمن يتحملها فعليا، لا يمكنني مضايقة عون حماية مدنية أو عون بالشركة التونسية للكهرباء والغاز وتساؤله عن سبب الأعطال، المسؤولية هنا مسؤولية سياسية بامتياز ولا يمكن أن تكون غير ذلك.

إن ضعف التخطيط في البلاد وغياب الرؤية والتردد المتواصل وصل إلى مستويات غير عادية وغير مقبولة وهو أمر يخالف نواميس الدولة وتونس منذ الاستقلال لم تشهد حالة من التردي بهذه الدرجة، بل إن الأمر يتجاوز ذلك بكثير لغياب الحلول.

ففي مخطط التنمية لم نذكر أي شيء من شأنه خلق الثروة في البلاد وكانت إجابة الحكومة حول كيفية تمويل مخطط التنمية هي الالتجاء لإلى الاقتراض والاستدانة لتنفيذه، إذن إذا كان الوضع على مدى السنوات الخمس أو العشر القادمة لن يتغير فيه شيء لأننا لا نخلق الثروة فسنظل ندور في هذه الحلقة المفرغة.

اليوم نرى أن مشاريع القوانين الهامة لا تحال إلينا، فما المطلوب من المجلس إذن؟ أصبح المجلس عرضة لنقد الجميع وسهم من الموالاة والمعارضة والمواطن في الشارع، بل وحتى من داخل مجلس النواب نفسه. ما هو المطلوب منا؟ هل أحيل إلينا مشروع قانون ولم نناقشه أو نصادق عليه؟ لقد بلغت مقترحات القوانين المقدمة من النواب نحو 150 مقترحا في حين ترفض الحكومة القدوم لمناقشة مجلة الاستثمار ومجلة الصرف ومجلة المياه هناك 120 أو 150 قانونا التي يمكن أن تنهض بالبلاد.

إذا كنت كحكومة لا تحيلين إلينا مشاريع القوانين وهذا دورك الأصلي وترفضين مناقشة مقترحات القوانين المقدمة من النواب وتعطلين دورنا الرقابي فمن يلام ويسب في النهاية؟ يقال إن النواب لا يؤدون دورهم. أتعلمون لماذا يسب النواب؟ لأن من يسب النواب لا يسجن أصبح النواب الجدار القصير وأسهل هدف للجميع في الحقيقة، إذا لم نعرف من نحمل المسؤولية فإنها الطامة الكبرى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، نحتفل اليوم بالذكرى 69 لعيد الجمهورية وأسجل غياب أساس من أسس الجمهورية وهو التواصل ما بين السلطات. اليوم عندنا سلطة غائبة وكان يمكن أن تأتينا السلطة التنفيذية اليوم في جلسة حوار والحقيقة لن تكون جلسة حوار، بل جلسة مساءلة ونقولها بوضوح لأن انقطاع التيار الكهربائي والماء ولم يحدث أبدا بهذه الطريقة منذ الاستقلال وهذا يتطلب مساءلة للحكومة، ولكن أعتبر غياب هذه الحكومة بالنسبة لي احتقارا لمؤسسة سيادية كمجلس نواب الشعب.

لهذا لن أتوجه اليوم بمداخلتي إلى الحكومة، بل إلى من عين الحكومة وهو السيد رئيس الجمهورية، اليوم يا سيدي الرئيس لم تعد أزمة الكهرباء مجرد عطب تقني، بل أصبحت عنوانا لأزمة حوكمة وأزمة تواصل وأزمة قرار وأؤكد لك السيد رئيس الجمهورية أنك أنت على علم بهذه الأزمة منذ سنتين وهذه اليوم دراسة رسمية للمعهد الاستراتيجي لرئاسة الجمهورية وقد حذرت منذ سنوات وأكدت تراجع الاستقلال الطاقي لتونس من 81% سنة 2010 إلى 45% سنة 2022 وتراجع إنتاج النفط والغاز وارتفاع التبعية للغاز المستورد وتفاقم مديونية مؤسسات الطاقة وتأخر الاستثمار في الشبكات وغياب خطط إدارة الأزمات كل هذه المؤشرات موجودة في الدراسة الاستراتيجية ولا يوجد اليوم رئيس في مركز الدراسات الاستراتيجية برئاسة الجمهورية.

كانت هذه المؤشرات تنذر بأن البلاد تتجه نحو وضع خطير إذا لم يقع التدخل في الوقت المناسب وأبين لكم في هذه النقطة العديد من البدائل لمجموعة من التدابير العاجلة لمنع انهيار المنظومة الطاقية في بلادنا على المدى القريب منها استعادة سيادة القانون من خلال تأكيد سلطة الدولة، تعزيز القدرات المالية لمشغلين عموميين حتى يتمكنوا من القيام بالمهمة الموكولة إليهم، تأمين واردات الغاز مع العمل على تعزيز المزيج الكهربائي وفي الأخير قالوا التدابير التي يمكن اعتمادها كحل أخير أو نقطة أسود على أبيض يقول لك قد تضطر السلطات إلى ترشيد توزيع الوقود أو الكهرباء من أجل حماية البلاد من خطر انقطاع كلي إذا ما تعثر التزود بالطاقة ونفذ المخزون الاحتياطي يعني تم التحذير منذ سنتين لكن ماذا فعلت هذه الحكومة؟ لم تفعل أي شيء وأكثر من هذا في الوقت الذي ننتظر فيه توضيحا ولماذا وصلنا إلى هذا الوضع وإلى آخره؟ لا نجد أي كلمة ولا خطاب واحتقارا كاملا لمجلس نواب الشعب حتى وصلنا إلى القيام بتدوينات على الفيسبوك كهذه الجلسة فقط "فرغ قلبك".

لم نر اليوم في عيد الجمهورية خطابا للشعب عندما احترقت غار الملح والكاف لم يجد المواطن متابعة علنية من الحكومة أو رسالة طمأنة لم نر اليوم أي شيء ونريد أن نعرف لماذا بقيت وزارة الطاقة بدون وزير؟ اليوم نريد أن نعرف إذا كانت الدولة لا تتوقع الأزمات قبل وقوعها ولا تفعل أي شيء وتكتفي الإدارة ببعض الإجراءات بعد انفجار الوضع. أظن أنه حان الوقت أن تتم إقالة هذه الحكومة أو أن تستقيل لأن الشعب مات في المستشفيات والمصحات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد علي زغدود، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

في البداية أستنكر غياب الحكومة عن هذه الجلسة العامة رغم أنها جاءت بطلب من النواب منذ يوم الإثنين الفارط فكيف يناقش مجلس نواب الشعب أزمة وطنية بهذا الحجم دون حضور من يتحمل المسؤولية السياسية والإدارية؟ وكيف نمارس دورنا الرقابي في غياب الطرف المعني بالإجابة وتحمل المسؤولية؟ إن احترام البرلمان هو احترام للشعب التونسي لأننا هنا نمثل إرادة كل التونسيين.

السيد الرئيس، إن ما تعيشه بلادنا اليوم من انقطاعات متكررة للماء والكهرباء لم يعد مجرد إشكال تقني أو ظرفي فرضته موجة الحر الأخيرة، بل أصبح عنوان لأزمة أعمق تتعلق بالحوكمة والتخطيط والاستثمار وحسن إدارة المرافق العمومية.

لقد حذرنا السيد الرئيس منذ أشهر من هشاشة المنظومة الطاقية وطالبنا بالإسراع في صيانة الشبكات وتجديدها وتعزيز قدرات الإنتاج لكن للأسف بقيت التحذيرات دون استجابة حتى وجد المواطن نفسه يدفع وحدة ثمن هذا التقصير وقلنا أيضا في عديد المناسبات إن الفشل لا ينتج إلا الفشل وأن الإبقاء على السياسات نفسها والعقليات نفسها والأشخاص أنفسهم، لا يمكن أن يقود إلى نتائج مختلفة، فالأزمات التي نعيشها اليوم ليست قدرا وإنما هي نتيجة خيارات

وتقصير وتأخر في اتخاذ القرار، لذلك فإن تونس اليوم في حاجة إلى مراجعة شاملة وإلى تقييم جاري للأداء وإلى محاسبة كل من أخفق في أداء واجبه لأن الوطن لا يبنى إلا بالكفاءة والجرأة وتحمل المسؤولية.

سيدي الرئيس، يتحدث كثيرون اليوم عن أزمة ظرفية لكنني أتحدث عن معتمدية بن قردان التي تمثل نموذجا لمعاناة متواصلة منذ سنوات فأنا لم أكتشف هذا الملف اليوم أو الأمس ولم أثره بسبب ما وقع في هذا الصيف، بل كنت أنبه إليه منذ دخولي إلى مجلس نواب الشعب وفي كل مناسبة لأن أهالي بن قردان يعيشون معاناة يومية من الانقطاعات المتكررة للماء والتيار الكهربائي في الصيف كما في الشتاء حتى أصبحت هذه الانقطاعات جزءا من واقعهم اليومي وهو أمر غير مقبول في دولة تسعى إلى تحقيق التنمية والعدالة بين الجهات.

سيدي الرئيس، إن بن قردان ليست منطقة هامشية حتى تترك لمواجهة مصيرها، بل هي بوابة تونس الجنوبية وخطها الدفاعي الأول وشريان اقتصادي يربط بين تونس بعمقها المغاربي والإفريقي وقد تحملت هذه المعتمدية عبر تاريخها أعباء كبيرة دفاعا عن الوطن ومن حقها اليوم أن تحظى ببنية تحتية تليق بمكانتها والأكثر غرابة أن محطة تحويل الكهرباء ببن قردان أصبحت جاهزة منذ مدة ورغم ذلك لم تدخل إلى اليوم حيز الاستغلال وفي كل مرة نتلقى تاريخا جديدا لتشغيلها ثم يتأجل الموعد دون تفسير.

محطة تحلية المياه بسعيدان إلى الآن مصيرها مجهول وكأن أبناء بن قردان مطالبون فقط بالاكتفاء بالوعود، إن السؤال الذي يطرحه المواطن البسيط هو إذا كانت المحطة جاهزة فما الذي يمنع تشغيلها؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا التأخير؟ ومن سيحاسب على الأضرار التي لحقت بالمواطنين والتجار والحرفيين والفلاحين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب المحترم السيد عادل ضياف، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية سنوضح نقاطا هامة خاصة في علاقة بالتخطيط الاستراتيجي وقلناها سابقا ونعيدها دولة لا تخطط لمئات السنين ستساهم في هجرة اجيالها وهجرة أبنائها ولا نريد حدوث هذا لأن البلدان التي ترصدنا تستقطب طاقاتنا وحين يساهم قطاع من القطاعات الهامة وهو قطاع الطاقة في تدمير الاقتصاد وموت أشخاص يتنفسون بالأوكسجين ويحتاجون أدوية أتلفت في الثلاجات وأشخاص عندهم أمراض مزمنة ويموت الناس في درجة حرارة 55 من العطش ففي عمادة في سيدي حسين اعتبرتها منكوبة هي عمادة بيرين تصوروا أن الماء منقطع منذ عشرة أيام وأين الحوكمة؟ وأين هؤلاء المسؤولين؟

لا تجد عندهم الحلول حين تبحث معهم عنها فالخزانات ملوثة وغير محمية وهل تعرفون ما معنى الأمن القومي؟ الأمن القومي، حين يكون الخزان مفتوحا ويمكن لأي بشر استعماله وأن يضع فيه أي شيء حتى السموم كما يمكن أن يقضي على مئات الأشخاص وتقول لي هذا هو الموجود والكهرباء هو السبب في أن لا يصل الماء الى مناطق وأحياء مثل حي رحيم وحي البشير وحي السيفي وحي الكلاش وبير الجزار وقد أغلقوا الطريق على مصب برج شاكير11 يوما وكادت أن تكون أزمة لولا أننا حلحلنا الأمور وأنقذنا الموقف.

كاد أن يتوقف اقتصاد البلاد وتحدث البلديات أزمة وفي الأخير لا تجد مسؤولا يجيبك، اخرجوا وأجيبوا الناس، أعطوهم الأسباب ولا تبحثوا عن أعذار من قبيل ها قد جلبت جرارا وحفرت لتنفيس الفانا وسأعالج هذه المضخة الأمور ليست جدية وأود أن يخرج المسؤول في الـ "SONEDE" أو في الـ "STEG" ليعطي أجوبة للناس لماذا نصل لقطع الطرقات؟ لا نريد ذلك ونريد السلم الاجتماعي فالناس قالوا لك بأن المسألة حياتية، افهموا لقد ماتت الحيوانات لقد اعطينا السم للحيوانات وهي ترتعش وأحدهم ماتت له بقرة بـ 20 ألف دينار يعني خسر رأس المال والآخر ماتت له 2500 دجاجة من جراء انقطاع الكهرباء وخسر أيضا رأس المال كيف ندمر بلادنا بهذه الطريقة؟

قلنا لرئيس الجمهورية عين الكفاءات من أبنائك فهؤلاء الناس دمروا البلاد احمل أغراضك وارحل ويبقى الناس الوطنيون الذين يحبون البلاد فهؤلاء الناس ليست عندهم أي وطنية ومن العادي أن ينقطع الماء على غيره وعلى الحيوان وعلى الإنسان ولا يهمه ذلك ويتقاضى راتبه وهو في المكيف ولا يهمه الناس الآخرون لماذا لم تقطع الـ "SONEDE" مع الـ "STEG" وركزت مولدات بالطاقة الشمسية؟ هل تبقى دائما رهينة الـ "STEG"؟ هل هذا معقول؟ سنخسر الأجيال القادمة بهذه الطريقة والعبثية والكيفية التي تتصرف بها الإدارة الموجودة سيغادرنا كلهم وتهاجر الأدمغة ويحصل أولادنا على التأشيرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نفضح في تونس بتردي البنية التحتية في 2026 حين ينزل المطر وفي الصيف حين يسعى المواطن التونسي إلى استغلال الأجهزة الكهربائية انكشفت الحقيقة وأنه ليس عندنا طاقيا ما يغطي احتياج التونسي بالنسبة إلى اليوم.

تحدث كل الخبراء منذ 2019 عما سيحدث في تونس في 2026 وسمعنا عن الانقطاعات المتكررة في الكهرباء وحتى لا يقولون عنا أننا برلمان يتحدث فقط أو يسب ويخاصم الحكومة فقط أو برلمان " bla bla" فقط جئتكم اليوم بحلول بسيطة جدا أتساءل لماذا لم تستعملها الشركة التونسية لاستغلال الكهرباء والغاز حتى نتجاوز الإشكال إذ كان يمكن أن تبني الـ "STEG" محطات إنتاج بالغاز قادرة على تزويد البلاد في 24 ساعة حتى يرجع التوازن بين العرض والطلب هذا حل. لماذا لم نسرع باعتماد الشبكة الذكية التي تعتبر المسألة الوحيدة اليوم لتمكننا من التعديل والتحكم في الاستهلاك وقت الذروة وهذه حلول بسيطة جدا بلغة مبسطة جدا كان يمكن أن نعتمدها منذ 2019.

في افتتاحية ميزانية 2024 بحضور السيد رئيس الحكومة السيد كمال مدوري، كنت قدمت له تحت قبة البرلمان أخطر ملف في الفساد والخور في هذه المؤسسة كما أعتبره وكان هذا الملف يعتمد على مؤيدات وبراهين تثبت الفساد من أطراف معينة وسأعطيكم مثلا تبديل العدادات التجارية بعدادات منازل وهذه قائمة في العدادات.

اعتماد بعض العدادات في ديار تونسية بسرقة الكهرباء من الإنارة العمومية، هذه بعض الأرقام.

هذا الملف بهذه المؤيدات موجود في مكتب العلاقة مع المواطن في رئاسة الجمهورية وفي رئاسة الحكومة وفي وزارة العدل وهذا الملف موجود اليوم في إحدى المحاكم التونسية مدفون في أسفل السافلين وحين تثار القضايا تثار قضية نائب عنده صورة معلقة في الأماكن غير المخصصة، ولكن الملف الذي فيه سرقات كبيرة اليوم مدفون لا يراها أي أحد.

لا ألوم اليوم الحكومة، هم على حق بالعكس، أنا مبتهجة لأن الحكومة تعجز حقيقة على المواجهة وكنت أتمنى أن يكون أحد أعضاء الحكومة متواجدا حتى يجيبني عما فعلته في ملف الفساد الذي قدمته لك ولأن الأيادي كانت مرتعشة وليست لدينا يد صارمة اليوم تضرب الفساد ويبرزوا لنا أننا لم نكن ندافع عن مسرحية وهمية أو مسألة تافهة، حين تدفع وتحارب الفساد ويغيبون اليوم حين لا يجدون الإجابة وبودي سيدتي الكريمة لو تصورين لي مكان الحكومة وهو فارغ وأنا لا أترك الكرسي فارغا ويمكنني أن أواجه وجها لوجه وأعطي بالمؤيدات وبالبراهين الخور والسرقة وكل الأشياء السيئة في هذه المؤسسة وهذا الملف موجود في كل النقاط الحيوية ولم يعتمدها أي أحد.

السيدة رئيسة الحكومة،

السيدة وزيرة الطاقة،

سابقا حين قلت لها أكبر ملف فساد موجود عندك فأنا أتحدث عن هذا الملف وعوض أن تتصل بي وتقول لي السيدة النائبة ماذا عندك يتجند لي أشخاص قذرون ليواجهوني ويحاربوني من داخل البلاد وخارجها حتى يسكتوننا لكن أصحاب الكلمة الحرة والتاريخ نظيف لا يخاف من أي شيء، الملف موجود عندكم، افتحوه وانظروا فيه وتابعوه وعالجوا مصدر الخور وسبب تبديل أسلاك النحاس بالألمنيوم اليوم ولماذا تصير كل هذه الانقطاعات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي، تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله،

السيد الرئيس،

الزميلات والزملاء النواب،

نجتمع اليوم في جلسة عامة استثنائية لمناقشة أزمة وطنية مست حياة التونسيين لكن الأخطر من الأزمة هو غياب الحكومة عن هذه الجلسة، هذا الغياب ليس استخفافا بالنواب فقط بل استخفاف بالشعب التونسي وبالدستور وبمبدأ مساءلتها أمام مجلس نواب الشعب، فالحكومة التي تحضر عندما تحتاج المصادقة على القروض أو تمرير مشاريع القوانين وتختفي عندما يحين موعد تقديم الحساب، عدم حضورها ليس مجرد غياب، بل هروب من المسؤولية والأخطر أن يواصل المجلس أشغاله وكأن الأمر عادي فمن غير المقبول أن نناقش أزمة بهذا الحجم دون حضور أي وزير لأن قبولنا بذلك يعني القبول بتجريد البرلمان مما تبقى من وظيفة رقابية لكن الدفاع عن مكانة المجلس يقتضي أيضا ممارسة نقد ذاتي فلا يمكن أن نطالب الحكومة باحترام صلاحيات البرلمان إذا كنا لا نتمسك بكل صلاحياتنا الدستورية ولا نحترم نظامنا الداخلي فلا تزال مراسيم المرحلة الاستثنائية نافذة دون عرضها على المجلس وما تزال قوانين صادقنا عليها معطلة لأن أوامرها الترتيبية لم تصدر كما لا تزال مؤسسات دستورية أساسية وفي مقدمتها المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء غير مستكملة.

إن مصداقية البرلمان تقاس بقدرته على فرض احترام صلاحياته كاملة واحترام مبادئ الدستور لا بالخطابات والبيانات.

الزميلات والزملاء، لقد عاش ملايين التونسيين خلال الأيام الماضية انقطاعات متكررة وطويلة للكهرباء تزامنت مع موجة حر غير مسبوقة وأثرت في العائلات والمرضى وكبار السن والمؤسسات الاقتصادية وفي عديد المناطق تزامنت مع انقطاع المياه ولقد حاول البعض اختزال الأزمة في ارتفاع درجات الحرارة وكأن الصيف أصبح مفاجأة للدولة لكن الحقيقة أن ما نعيشه ليس أزمة حرارة، بل أزمة سياسية عامة وأزمة تخطيط وأزمة استثمار وأزمة غياب المسؤولية السياسية رغم تنبيه الخبراء والمختصين إنها نتيجة سنوات من تأجيل الاستثمار وتعطيل المشاريع وغياب رؤية حقيقية للأمن الطاقي والمائي.

ولذلك فإن تحميل المسؤولية للأعوان والمسؤولين والبحث عن أكباش فداء داخل الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لن يحل الأزمة لأنها في جوهرها مسؤولية السلطة التنفيذية بكل درجاتها وفشل خياراتها السياسية وسياساتها من رئيس الجمهورية إلى آخر عون تنفيذ في الدولة التونسية.

الزميلات والزملاء، إذا كانت الحكومة قد رفضت الحضور أمام ممثلي الشعب فإن الأمر لم يعد أزمة كهرباء، بل أزمة احترام للمؤسسات والدستور والرد على ذلك لا يكون بالاستكانة وجلسات "فرغ قلبك" المفرغة بطبعها، بل بأن يستطيع المجلس استعادة دوره الذي فرط فيه وأن يفرض احترام صلاحياته تشريعا ورقابة ويطالب بتنفيذ القوانين واستكمال المؤسسات الدستورية وممارسة رقابة فعلية على الحكومة.

ولذلك أدعو هذا المجلس إلى أن يجعل من هذه الجلسة منطلقا لتشاور جدي بين النواب من أجل تفعيل كل الآليات الدستورية والسياسية لمساءلة الحكومة بما في ذلك الآلية اللازمة لسحب الثقة منها وأدعو رئيس الجمهورية إلى تحمل مسؤوليته وإقالة هذه الحكومة لأنها فقدت مبرر وجودها، فالحكومة التي تطلب ثقة البرلمان عندما لا تحتاج إلى القروض لا يحق لها أن ترفض الحضور فيه إذا طلب منها تقديم الحساب.

إن ما تبقى من كرامة المجلس وحق التونسيين في معرفة الحقيقة يفرضان علينا موقفا واضحا وحازما يعيد للبرلمان صلاحياته المنتهكة ويؤكد أن سلطة الرقابة ليست امتيازا، بل واجب دستوري تجاه الشعب والسلام عليكم. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نجيب العكرمي، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الحضور الكريم من السادة الزملاء،

الرسالة اليوم ربما هي رسالة موجهة لشعبنا الكريم ورسالة موجهة إلى السيد رئيس الجمهورية لماذا؟ لأنه بطبيعة الحال نحن نتوجه إلى الهياكل المنتخبة فسيادة رئيس الجمهورية منتخب من الشعب مباشرة وأيضا إلى شعبنا الذي نتحمل نحن كنواب برلمان

المسؤولية قبل كل شيء وأيضا نواب مجلس الجهات والأقاليم والمجالس المحلية إذن فالمسؤولية هي مسؤولية المؤسسات المنتخبة و25 جويلية ليست فقط حدثا تاريخيا جاء من أجل تصحيح مسار سياسي عرف هزات وأزمات واغتيالات وإلى غير ذلك وإنما لحظة 25 جويلية جاءت بعدها مؤسسات 25 جويلية 2022 تم إصدار الدستور التونسي وأيضا البرلمان والمجالس المنتخبة جهويا ومحليا وأيضا انتخابات رئاسية بعدها إذن ف25 جويلية ليست فقط حدثا تاريخيا وإنما هي مؤسسات واليوم 25 جويلية ما هو الواقع اليوم؟

صحيح أن هنالك أزمة ولكن الأزمة لا يمكن أن نلخصها في أزمة ماء وكهرباء فقط هي مركبة لعقود واليوم نحن نكتشف أن هذه الأزمة ما تزال في التفشي والانتشار بطرق مختلفة طالما أن هذه الحكومة وغيرها من الهياكل الإدارية العمومية غير قادرة على وضع رؤية استراتيجية لخلق الثروة ولخلق مشروع تنموي بناء على رؤية استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، طالما غابت هذه الرؤية لن تستطيع هذه الحكومة وغيرها أن تحقق الاستقرار التنموي الذي نريده ولهذا تونس اليوم أو الجمهورية التونسية بين ثلاثة محاور كبرى وهي دعائم أساسية من خلالها تكتشف أو تتمظهر وطنية التونسيين ويظهر معنى الحفاظ على هذا الوطن.

أولا في المستوى السياسي والسيادة الوطنية وفي المستوى الأخلاقي بمعنى أنه حينما تغيب الأخلاق عن السياسة فإنه يمكن أن نرى هذه المشاهد التي تسيء لوطننا سواء في الداخل أو في الخارج وهي مظاهر تؤكد أن المستوى الأخلاقي تدنى كثيرا في هذه الفترات بمعنى أنه حينما تغيب الأخلاق فإنما تسقط السياسة وحينما تغيب الأخلاق تبنى أو تنشأ الأزمة بمعنى الأزمة هي أزمة أخلاق قبل أن تكون أزمة ماء وكهرباء ولأن أغلب المسؤولين اليوم للأسف الشديد تنصلوا من مسؤولياتهم وهذا نتيجة لخيارات أو رؤى وتوجهات سياسية ربما نختلف معهم فيها فالنتيجة ستكون ضرورة بمعنى أنه لا يمكن بالقديم السياسي أن نبني الجديد التنموي، بمعنى أنه هل يمكن من بقايا أحزاب وبقايا منظومات سياسية اليوم أن تتحكم في دواليب الدولة وأن تبني خيارات تنموية جديدة؟ هذا مستحيل لا بد على رئيس الدولة أن يقوم بإعادة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد اليحياوي، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجميع الزملاء،

أولا، نود أن نهئ الشعب التونسي بعيد الجمهورية ونتمنى له الخروج من هذه الأزمة.

في الحقيقة بعد تردد كبير في التدخل من عدمه نتيجة لغياب الحكومة قررنا التدخل، ولكن لإثارة بعض النقاط المهمة. أولا، لا بد أن نتحدث بشكل موضوعي حول الأزمة اليوم في تونس ونقر بأن هناك أزمة حقيقية على جميع المستويات خاصة عندما تلامس القطاعات الحيوية المتعلقة بالمواطن التونسي فلا بد أن ندق ناقوس الخطر، لكن هناك جدل واسع خلف انقطاع الماء والكهرباء اليوم في تونس ونحن نسجل أولا غياب كلي للوظيفة التنفيذية للتعاطي مع التونسيين وشرح الأسباب باستثناء خروج وحيد لرئيس الجمهورية لغدير القلة ما عدا ذلك ليست هناك أي متابعة وما هي القرارات المتخذة بعد هذه الزيارة؟ ترك المجال للصفحات والتواصل الاجتماعي للعبث بنفسية المواطن التونسي اليوم.

النقطة الثانية، التعامل مع المحتجين كأنهم أعداء وكأنهم متآمرون اليوم والحال أن مناطق واسعة من تونس تعاني من انقطاع الماء لأكثر من شهر هناك مناطق في جهة طبرقة أكثر من شهر، منطقة الحوامدية الظوايفية السلايمية ماذا تريد أن يفعل المواطن؟ لا بد أن يخرج ولا بد أن يحتج.

ثالثا، اليوم التعاطي بالنسبة للمهمة التنفيذية خاطئ سواء على مستوى الميزانية لأنها لم تشر إلى أي اعتمادات مالية للنهوض بهذه القطاعات الحيوية وحتى إذا جاءت بعض الاقتراحات من النواب يقع رفضها ولا تخرج النصوص الترتيبية وكنت قد تقدمت بفصل إضافي يهم المياه وسميته صندوق المياه وحظي بموافقة النواب، ولكن الحكومة تتنصل من ذلك لماذا؟ لأن هذا الصندوق فيه اقتطاع 50 مليم من الشركات التي تقوم بالتعليب، اليوم إذا يباع 1000 لتر من الماء لهذه الشركات بـ 50 مليم فالحكومة ترفض أن تضيف 50 مليم لمعالجة مشكل القنوات ومشكل نقص المياه خاصة في المناطق الريفية لحماية هذه الشركات التي تحولت في الحقيقة إلى ناهب رقم واحد للمائدة الجوفية وبالتالي فهذه الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية والسيد رئيس الجمهورية مدعو إلى الخروج ومصارحة الشعب التونسي بكل هذه المشاكل.

رابعا، خلفت هذه الأزمة جدلا واسعا فهل سنعاقب اليوم هذه المؤسسات من عدمه؟ وكأن الحكومة تتنصل من المشكل لتلقي بالمسؤولية لشركة "SONEDE" ولشركة الكهرباء والغاز، في حقيقة الأمر هم يبذلون مجهودات كبيرة من أجل معالجة هذه الأزمة وهي أزمة هيكلية متعلقة بنقص وقصور في الإنتاج.

النقطة الخامسة تتعلق بالنخبة التونسية وهي في الحقيقة تحاول البحث عن شماعة للزج بقضايا تهم المواطن قضايا حيوية تتاجر بآلام هذا المواطن من أجل حسابات سياسية، اليوم لا بد أن نتكلم بشكل واضح ولا بد من مصالحة حقيقية ما بين المهمة التنفيذية ومجلس النواب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد بوبكر بن يحيى، تفضل.

السيد بو بكر بن يحيى

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، لا بد من تسجيل غياب الحكومة في الحقيقة وأعتقد أن هذا ناتج عن عدم وجود خطة اتصالية مع المواطن أو رفض التعامل مع المواطن مباشرة ومع المجتمع المدني.

ثانيا، هذا تأكيد على أن الحكومة والوظيفة التنفيذية لا تؤمن بالعمل التشاركي مع المجتمع المدني والمجتمع السياسي لأن هذا الغياب وعدم الحضور في مثل هذه الأزمات هو دليل على عدم القدرة على الإقناع وعدم القدرة على الأقل على توضيح المسائل المطروح اليوم.

نحن من قبلي جئنا من منطقة تفتح على باب جهنم في الصيف يعني حرارة لا تطاق وبعد الانقطاعات المتكررة للماء والكهرباء ومعاناة المواطن والأزمات التي حصلت على مستوى الصحة سواء على مستوى المواد المنزلية أو على مستوى الاستثمار في السياحة والمخابز وغيرها جئنا من هناك محملين ببعض الأسئلة لأن المواطن هناك يسأل فعلا عن حقيقة هذه الأزمات ولا يسأل عن الأزمة في حد ذاتها بقدر ما يسأل

عن حقيقة المشاكل القائمة أو حقيقة أسباب هذه الأزمة وهي ثلاثة أسئلة الحقيقة لأن المواطن يريد أن يعرف والحكومة لا تريد أن تقول ما هو الموجود.

السؤال الأول، هل أن هذه الأزمة ناتجة عن عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؟ أم أنها كما قيل ناتجة عن اللوبيات وعن الفساد وعن التعطيل الممنهج؟ أم أنها أيضا ناتجة عن الإخلال في بعض العلاقات التعاقدية مع دول الجوار أو مع الخارج؟

نقول هذه الأزمات ليست منعزلة ومنفردة، عندنا أزمة في التعليم، أزمة في النقل وأزمات متكررة في عديد الحاجيات اليومية للمواطن والوضع الذي عايشناه دليل على أن الحكومات المتعاقبة فشلت فشلا ذريعا في تسيير الدولة وفي التعاطي مع الشأن العام ولا نلومهم أيضا فنحن نحاسب دوما الخيارات هناك خيارات دولة وتوجهات عامة وسياسات دولة وهناك دستور، هناك من يقرر ومن ينفذ.

نحن اليوم أمام حكومات تسمى حكومة تقنية أو حكومة كفاءات لكن أقول أن هذه الحكومات حكومة مدراء عامين يلتزمون بالقانون الإداري وبالتعليمات والتوجهات يطبقون ما يقال لها أو ما يملى عليهم لهذا الحكومة غير قادرة على أن تستمر وتعطي وغير قادرة على أن تخرج حتى توضح المسألة الموجودة اليوم لأنها لا تمتلك الحقيقة أو لا يراد لها أن تقول الحقيقة، لذلك أنا أعتقد اليوم أنه لا بد من وقفة تأمل ومن مراجعة هذه الخيارات من خلال السنوات الفائتة ومن خلال العشرية التي أثبتت فشلها.

لا بد اليوم من وقفة جدية وإعادة النظر في التوجهات العامة للدولة من أجل بناء تونس التي نحلم بها لذلك أعتقد أن حكومة كفاءات سياسية ذات صلاحيات واسعة منفتحة على كل مكونات المجتمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى المنظمات الوطنية ودورها المهم في التخطيط والتنمية منفتحة على كل الكفاءات الوطنية من خبرات ومختصين وعلماء وغيرهم، هذه الحكومة تكون قادرة على أن تتقدم بالبلاد وتكون قادرة على الأقل أن تؤمن الاستقرار الداخلي سياسيا واجتماعيا وثقافيا وغيرها وتؤمن حاجيات الناس في الداخل وتعمل الحكومة السياسية خارجيا على إعادة بوصلة دبلوماسية الخارجية إلى وجهتها الصحيحة من خلال سد الشغورات في السفارات وفي القنصليات ومن خلال إعداد سفارات جديدة حسب التغيرات الجيوسياسية في الخارج وكذلك من خلال بناء علاقات ثنائية جيدة منفعية تساهم في دفع الاستثمار في تونس وفي تحمل أعباء الدين الخارجي الذي يعطل اليوم فعلا أو يمثل مشكلة كبيرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم للسيد شفيق عزالدين الزعفوري، تفضل.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا، من المفروض قبل أن نخوض في تفاصيل هذا النقاش من حقنا أن نتساءل:

أولا، إلى من هو موجه هذا النقاش؟

ثانيا، ما الغاية العملية من هذا النقاش؟

ثالثا، ما مدى فاعلية هذه الجلسة في تحقيق نتائج ملموسة؟

إذا كان هذا النقاش موجها إلى الحكومة وربما هي تتابع من وراء الشاشات فإن وجودها لا غنى عنه لا لتستمع فقط، بل لتتفاعل وتلتزم أمام الشعب بما سيطرح من ملاحظات.

إن قيمة أي جلسة عامة لا تقاس بعدد المداخلات ولا بطولها وإنما بما تتركه من أثر وبما تفضي إليه من قرارات أو التزامات أو إصلاحات أما إذا كان النقاش سينتهي بانتهاء الجلسة دون متابعة أو مساءلة أو تنفيذ فإننا نخشى أن يتحول إلى مجرد تمرير شكلي لا يحقق ما ينتظره المواطن وهنا يطرح السؤال ما هي القيمة المضافة لهذه الجلسة؟ ما هي الآليات التي تضمن أن تتحول خلاصتها إلى إجراءات فعلية؟

سألتزم ببعض المقترحات السابقة فيما يخص الفيضانات والحرائق والتغير المناخي الذي يعاني منه كل العالم كنا قد اقترحنا سنة 2024 مع السيد وزير الداخلية السيد كمال الفقيه بإحداث مركز الطوارئ الإقليمي تونس- ليبيا-الجزائر بتكلفة حوالي 1.2 مليار دينار تونسي بين ثلاث دول في المقابل سيصبح هذا المركز قادرا على:

أولا، التدخل السريع في حرائق الغابات في تونس الجزائر وليبيا.

ثانيا، تنفيذ عمليات الإنقاذ أثناء الفيضانات والزلازل والكوارث الطبيعية.

ثالثا، تدريب فرق الحماية المدنية من دول المغرب العربي وإفريقيا.

رابعا، أن يكون من أكبر مراكز مكافحة الكوارث في القارة الإفريقية وفي العالم مع إمكانية الحصول على تمويل وشراكات دولية إلا أننا ممنوعون من التفكير.

الطاقة للمرة السابعة أو الثامنة أو العاشرة أين مجلة الطاقات المتجددة منذ تم طرح الموضوع سنة 2023؟ كيف سيتم توزيع البطاريات التي سيتم توفيرها في ظرف ثلاثة أشهر حسب ما وردنا من معلومات؟ هل سيتم احتكارها وبيعها وتكون تجارة مربحة كبقية المنتوجات ويتم فيها ذبح المواطن التونسي؟

الماء الصالح للشراب، جئت من أرياف سيدي بوزيد، رسالة بسيطة يطالبونكم بقطع الماء لمدة ستة أيام وتوفيره ليوم واحد.

شركة الكهرباء والغاز، تحية إلى كافة أعوان شركة الكهرباء والغاز إلا أنني أعيب فيكم شيئا واحدا: تهري شبكة التيار الكهربائي بمنطقة الهيشرية فالناس تستهلك الطاقة وتنتج.

بوزيد الغربية ما وراء الحزامية للمرة الألف قالوا لكم أعطونا الماء لمدة يوم وقطعه ستة أيام ليست صعبة. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد منير الكموني، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة الحاضرين في هذه الجلسة الأولى من نوعها وهي مجاورة لمقتضيات الفصل 108 محددة الموضوع حول الأوضاع بعدد من جهات البلاد جراء قطع الماء والكهرباء.

شأن محلي ارتقى بانتشاره لأن يكون شأنا وطنيا القطع المبرمج للكهرباء من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز لحماية الشبكة من الانهيار حسب تصريح مسؤولها أدى إلى اضطراب توزيع الماء هذا الوضع في ظل أزمة مناخية عالمية وهي موجة حر شديدة عمق معاناة بعض الجهات قلت عمق ولم أقل خلق أزمة لأن عديد المناطق بمعتمديات أولاد الشامخ والشربان وهبيرة تعيش منذ سنوات هذه الأزمة أزمة الماء والكهرباء رغم الجهود المبذولة من طرف عديد

الأطراف المعنية والمشرفين على القطاعين وضعف الإمكانيات المتوفرة، عديد المحولات الكهربائية لم تعد كافية لتغطية الحاجيات المتزايدة في الظروف العادية ناهيك عن ظروف الأزمة.

مناطق المعالطة والقرادحة والقواسم والمحارزة وبوسليم والطويبيا على سبيل الذكر لا الحصر تعيش هذه الظروف الصعبة منذ سنوات، ولكن ارتفاع نسق القطع وطول مدته في مراكز جديدة عمق الأزمة وخلق في هذه الجهات في ظل غياب المعلومة الواضحة شعورا بالتهميش و"الحقرة" والاستهداف ناهيك عن الخسائر المادية الفادحة التي ذكرها عديد الزملاء في التجهيزات والمواد الأولية وموارد الرزق، لذلك كنا نأمل أن تكون الوظيفة التنفيذية حاضرة لتوضيح أسباب الأزمة و الإجراءات المتخذة والحلول المقترحة على المدى القريب والبعيد لأن عديد الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها محليا أو جهويا أو حتى قطاعيا منها:

ما هي المقاييس المعتمدة عند قطع التيار الكهربائي عن بعض المناطق لتخفيف الأحمال على الشبكة لحمايتها من الانهيار؟ ثم هل هناك نص قانوني ينظم هذه العملية لضمان الشفافية ويحدد الإجراءات ويخرج هذه العملية من باب الاجتهاد الشخصي للأعوان؟ ما هي الأسباب الحقيقية لهذا الإجراء؟ هل هي مشكلة في إنتاج الطاقة أي أن الطلب أكثر من العرض أم أنها مشكلة الشبكة وتجهيزاتها غير قادرة على مواكبة الطلب؟ أم كل ذلك معا؟ هل هناك عوائق فنية لتوزيع هذا الحمل الزائد بين الجهات بصفة معقولة؟ ألا يمكن ضبط هذا التقشف في رزنامة واضحة معلومة تراعي خصوصية الجهات وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والصحية والأمنية بها؟ ألا يمكن أن يتم الإعلام بها مسبقا حتى تتخذ كل الأطراف الاحتياطات اللازمة وحتى نخفف من حدة الأزمة؟

لذلك نتدخل اليوم في غياب الحكومة لطرح هذه الأسئلة بالإضافة إلى التذكير بالمشاغل القارة التي عبرنا عنها عديد المرات السابقة، الحق أننا ما زلنا بعيدين عن رؤية استراتيجية واضحة عديد من المواطنين يعانون من إشكاليات الربط بالشبكتين الماء والكهرباء أمام ديارهم، ولكن بينهم عشرات الملايين حتى الموظفين الذين أجورهم محترمة عاجزون.

هناك أشياء يجب أن تتغير عديد الحلول الحينية والإستراتيجية يمكن أن تخفف الأزمة، مزيد دعم الإنتاج الذاتي للطاقة البديلة بتعميمه على المنازل والمنشآت الخاصة والمؤسسات العمومية لتخفيف الحمل على مصادر تقليدية لإنتاج الطاقة والشبكة الناقلة، دعم بطاريات تخزين الطاقة البديلة والعمل على تخفيف كلفتها، التسريع في تحويل خطوط الضغط العالي من هوائية إلى أرضية وخصم داخل المدن والتجمعات الكبرى للتخفيف من تأثرها بالعوامل الجوية وتطوير المجال العمراني وتحسين جماليتها، مزيد التحفيز على استغلال مياه الأمطار في المناطق الحضرية والريفية بحفر الفسقيات والمواجن وخزانات الماء على أسطح المنازل والعمارات. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد مختار عبد المولى، تفضل.

السيد مختارعبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

من المفروض اليوم أن يجرى هذا النقاش أو أن تنعقد هذه الجلسة العامة بحضور رئيسة الحكومة وكل أعضائها لنسألها عن الإخفاقات في مجابهة الأزمة التي حدثت، ولكن عندما يصبح الإصلاح شعارا بلا مضمون وعندما نتحدث عن التعويل على الذات نسأل: التعويل على الذات من أين؟ وبلادنا ما زالت مرهونة بالقروض وما زلنا في كل مرة نمد أيدينا للخارج لنغطي فشل السياسات الداخلية، نعم نتحدث عن السيادة، ولكن السيادة لا تكون بالكلام السيادة تكون بالفعل وتكون بالماء وبالغذاء وبالطاقات وبالقرار الوطني المستقل.

كيف نتحدث عن السيادة المائية وما من رؤية واضحة لاستغلال الثروات المائية ولا مشاريع جدية في المناطق التي تقع فوق مائدة مائية عذبة كما في "رمادة" أو "الذهيبة"؟ وكيف نتحدث عن السيادة الطاقية والبلاد بأكملها تتوفر بها شمس تكفي لتكون قاطرة لإنتاج الطاقة النظيفة ولم نر مشاريع بحجم الإمكانيات الموجودة؟ وعندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية نجد أنها لم تصل بعد إلى المناطق المهمشة وما زالت رمادة وغيرها من الجهات تنتظر أبسط الحقوق في التنمية. أكيد أننا سنصل إلى السيناريو نفسه في كل عام وفي كل مرة الخطابات ذاتها والتبريرات ذاتها والأعذار ذاتها تتغير الأرقام وتزين الشعارات أما الواقع فقد بقي على ما هو عليه والمواطن هو من يدفع الفاتورة.

البلاد اليوم لم تعد تستطيع العيش على الأوهام هي تنتظر قرارا وإرادة لأن البلاد ينقصها مسؤول يفكر والفعل وللأسف، إن المشهد الذي رأيناه في المدة الماضية يبعث على الألم إذ أرجعنا إلى الوراء وكأن بيت العنكبوت مركب تركيبة عجيبة أصلب وأقوى من مؤسسات الدولة إن تعقيد الأوضاع جعل المقارنة موجعة أكثر من أي وقت مضى ومن غير المعقول أن ترفع الدولة شعار "التعويل على الذات" ولم تسع حتى للحظة لتحقيق هذا الشعار على أرض الواقع حتى القوانين التي كنا نعتقد أنها ستحمي الشعب وقع التهاون في تطبيقها.

أما الشركات الأهلية التي قدمت على أنها حل لتنمية الجهات وخلق الثروة فما زال العديد منها معطلا ولم نر في "رمادة" على سبيل المثال أي شركة باشرت نشاطها الأساسي بالشكل المطلوب.

وفي القطاع الفلاحي ما زال الفلاح يعاني نتحدث عن الأمن والسيادة الغذائية بينما الواقع يقول أن الفلاح ما زال وحده في ظل غياب بنية تحتية حقيقية وغياب الإرشاد والتوجيه والمرافقة ولطالما طالبنا بإعادة الاعتبار للفلاح كشريك أساسي في معادلة السيادة الغذائية وإرجاعه إلى مركز القرار الوطني مع توفير الإطار القانوني اللازم وتحفيز الاستثمار الشعبي في الأرض لأن الأمن الغذائي لا يتحقق بالشعارات، بل يتحقق بالفعل.

وطالبنا كذلك بأن يكون كل مشروع تنموي جزءا من منظومة الدفاع عن البلاد لأن الاقتصاد القوي والطاقة والماء والغذاء كلها عنصرا من عناصر الأمن القومي وأكدنا في أكثر من مناسبة أن إدارة الأزمات لا تكون بالارتجال، بل تحتاج إلى مسؤولين وسياسيين وإداريين أصحاب كفاءة قادرين على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية والعمل بمنطق الدولة لا بمنطق الصورة.

إن التمسك بمسؤولين أثبت الواقع محدودية أدائهم رغم تواصل الإخفاقات يزيد من ضعف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ويبعث برسالة سلبية مفادها أن النتائج لم تعد لها أي قيمة.

وفي الأخير، سأعيد ذكر ما صرحت به في بداية الدورة النيابية الأولى، هذه الحكومة في تقديري لا تسمع كما يجب ولا تخطط كما يجب وقد تبين بجلاء أنها ليست لديها القدرة الكافية على إدارة الأزمات فالإدارة الصادقة تبني بالسيادة المائية والسيادة الغذائية والسيادة الطاقية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد باديس بالحاج علي، تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

أزمة انقطاع التيار الكهربائي والماء الصالح للشرب في غيابٍ تام لمؤسسات الدولة وللوظيفة التنفيذية في التعامل والمجاراة أثناء الأزمة فمنذ مدة دخلنا المرحلة الأولى بالانقطاعات المتكررة للمياه في جميع المناطق وهذه مشكلة هيكلية واستراتيجية وليست ظرفية تحدثنا فيها كثيرا واليوم حين أكلم وزيرا لأقول له أن الماء مقطوع في منطقة معينة يجيبني بأن المياه مقطوعة أيضا في مناطق أخرى، ما معنى هذا؟ هل نوزع الانقطاع أم نوزع الحلول؟ حتى وإن كانت المياه مقطوعة في مناطق أخرى فمن واجبك ودورك كدولة أن توفر الحل وأن توفر المياه لا أن تقيس الانقطاع بالانقطاع.

ثم تلتها أزمة انقطاع التيار الكهربائي التي زادت من عمق الأزمة ونحن نعلم أن انقطاع الكهرباء يؤثر مباشرة على توزيع المياه وذلك أيضا في غياب تام للحكومة وللوظيفة التنفيذية فلم نر أي تفاعل ولم نر أي ظهور إعلامي يفسر الوضعية للمواطن، بل رأينا بضعة تصريحات متفرقة في وسائل إعلام سمعية أو بصرية لمديرين في الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه يقدمون فيها توضيحات أو تبريرات تقنية وفنية بحتة.

كما شهدنا غيابا تاما لوزارة الطاقة وغيابا تاما لرئاسة الحكومة وغيابا تاما لرئاسة الجمهورية كمؤسسة وكرئيس جمهورية، مؤخرا رأينا اجتماعا يتيما ومحتشما كان من المفروض أن يعقد على مستوى رئاسة الحكومة في مجلس وزاري مضيق لتنبثق عنه قرارات وإجراءات استثنائية عاجلة لمعالجة هذا الوضع الاستثنائي، كما كان من المفروض أن ينعقد مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية وتنبثق عنه قرارات وإجراءات عملية فعلية وخاصة خطاب يطمئن الشعب التونسي، خطاب طمأنة وثقة.

وكان من المفروض أيضا تقديم توضيحات من رئاسة الحكومة ونشر ومضات تحسيسية وتفسيرية تحث المواطن على الطريقة المثلى للتعامل مع الأزمة ترشيدا للاستهلاك والاقتصاد في الطاقة والمياه وفي الحلول المعتمدة وكانت وزارة الطاقة مطالبة منذ بداية الأزمة بالخروج لتفسير الوضع وشرح الموارد المتاحة وطاقة الإنتاج وحجم الاستهلاك وتوضيح ذلك للمواطن بالشفافية اللازمة حتى يتفهم الوضعية ويساهم في تجاوز هذه الأزمة.

والحقيقة أن ما حدث هو فشل تام...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

سيدي الرئيس، كان من المفروض اليوم أن تكون الحكومة حاضرة بيننا تحت قبة البرلمان أو على الأقل أن يعتذر وزيرا الطاقة والفلاحة ويقدما رسائل طمأنة للشعب كالإعلان مثلا عن إحداث محطات جديدة لتوليد الطاقة تنير ظلماتهم وتصلح حظهم العاثر في هذا الوطن أو إفراد محطات ضخ المياه بمولدات خاصة تابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أسوة بالمستشفيات لتروي على الأقل عطشهم.

اليوم وللأسف يخلف الطرف الحكومي الوعد والموعد ويغيب عن هذه الجلسة في اعتراف مفضوح بعدم قدرته على إدارة الأزمات وفي كل أزمة يتحدثون عن فتح تحقيقات ومحاكمات للمسؤولين عنها.

السيدة رئيسة الحكومة،

السادة الوزراء،

من يحاكم من؟ ومن يحقق مع من؟ ومن يسائل من؟ الشعب اليوم يسألكم عن الجرم الذي ارتكبتموه في حقه الدستوري في الماء والكهرباء، من منكم خرج واعتذر للشعب؟ إن غيابكم اليوم كحكومة هو هروب من تحمل المسؤولية وإقرار بالفشل.

في الصيف يقطع الماء والكهرباء وفي الشتاء تعطل المسالك الفلاحية كل شيء، الفلاح اليوم يسألكم في الشوامخ والسهلات والأميسات والجينات والشرايطية ولمثانين وأولاد عاشور عن الخسائر التي تكبدها وهم الذين زرعوا القليل من الفلفل والطماطم والخضر الورقية وتكبدوا خسائر بعشرات الملايين من يتحمل هذه الخسائر؟ إن الأرض في بوحجلة مقدسة أم تريدون إخراجهم قسرا من أرضهم؟

المرضى اليوم وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة أتلفت أدويتهم والتجار أتلفت بضاعتهم إنها انقطاعات متكررة في الكهرباء، بل أكثر من ذلك كل يوم يصدر إشعار من الإدارة الجهوية للكهرباء والغاز ينص على منطقتين فقط مثل السهيلات وأولاد عاشور، بينما يقطعون الكهرباء عن أكثر من عشر عمادات في بوحجلة لأكثر من عشر ساعات هذا جرم في حق الشعب أما بالنسبة لمسألة انقطاع الماء الصالح للشراب فحدث ولا حرج.

السيد رئيس الجمهورية،

حكومتكم مهزومة اليوم إنسانيا وأخلاقيا وسياسيا أمام الشعب.

وفي الختام، إن كنتم ستحملون المسؤولية لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، فهؤلاء أعوان قد تعبوا يعملون ليلا ونهارا لأكثر من 30 أو 35 ساعة متواصلة حتى إن بعضهم نقل إلى أقسام الاستعجالي، تحية لهم وتحية لكل قواتنا الأمنية التي صمدت وكانت صمام الأمان في هذا الظرف في حين أن حكومة كاملة فشلت فشلا ذريعا في التواصل مع الشعب أو الخروج بوجه مكشوف لتقول: "نحن نتحمل المسؤولية وهذه مسؤوليتنا لأننا أخطأنا في سياساتنا تجاه هذا الشعب" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد حاتم الهواوي، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

سيدي رئيس البرلمان،

مرحبا بالحضور الكريم،

سلام على متضرري جريمة إصدار صك دون رصيد الذين تجاوزهم العفو الرئاسي للأسف ونأمل في تدارك هذا الأمر،

سلام على شباب تونس والمرأة التونسية ومنها الحرة بالوسط الريفي،

سلام على كل تونسية وتونسي داخل وخارج أرض الوطن.

سيدي الرئيس، رسالتي اليوم من تحت قبة البرلمان حيث لا نبحث عن شماعة لتبادل التهم وتعليق الإخفاق إن لم نقل الفشل والأصل في الشيء وتلك الأيام نداولها بين الناس والحال إما أن تكتب بأحرف من ذهب وإما إلى مزبلة التاريخ لا سمح الله.

المشكلة ن في انقطاع الماء وانقطاع الكهرباء وانتشار الحرائق، لكن المشكلة الأهم كيف نستعد لذلك مجددا السنوات اللاحقة؟ لأن المؤمن والمقتنع بالأمانة لا يجب أن يلدغ من جحر مرتين كي نتجنب مقولة "الحبل على الجرارة" وللأسف ككل مرة لا لشيء فقط لأنه " ce monde appartient à ceux qui se lève tôt" ومهما كان النقد من طبيعة الموازين أن المطرقة لا تهوى إلا المستقيم والثابت.

سيدي رئيس الجلسة، العمل المسؤول والمتواصل وديمومة سياسة الدولة والنظام وخلق الثروة نحو الاستقلال الحقيقي لتونس ولشعبها والحق في العيش الكريم وبثقل الأمانة من أهالي في جندوبة من قنطرة اللوح مرورا بعين الكريمة وصولا لسوق السبت جندوبة الجنوبية الشرقية ومنطقة سيدي حامد جندوبة الشمالية، الماء منقطع، سيدي الرئيس، وسد "ملاق" أيضا الكهرباء مقطوعة، لا سلامة لعباد ولا سلامة لحيوانات.

وأنهي بـ "ربي اجعل تونس بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات والنجاحات والأمن والاستقرار والريادة".

وأذكر دائما وأبدا بـ "لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا" وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيس،

في الحقيقة كان بإمكاني اليوم مثل غيري أن أقاطع هذه الجلسة احتجاجا على غياب الحكومة، لكنني اخترت أن أتحدث وسأستنكر اليوم بشدة هذا الغياب لأننا نمثل الشعب التونسي ويجب علينا أن نتحدث عن آلاف العائلات التونسية التي عاشت في الظلام واليوم يجب أن نتحدث عن معاناتها عن المرضى الذين انقطع عنهم التيار الكهربائي ولا نستطيع تأجيل آلامهم وعن الأطباء الذين أجبروا على غلق عياداتهم وأصحاب المخابر أيضا والتجار الذين أتلفت بضائعهم وأصحاب المؤسسات الذين فقدوا مورد رزقهم وينتظرون اليوم من يمثلهم تحت قبة البرلمان، لذلك سأطرح أسئلتي سواء حضرت الحكومة أم غابت: من أوصل هذه البلاد إلى هذا الوضع؟ ومن يتحمل المسؤولية؟

المواطن يقول لكم اليوم: "أنا أدفع فاتورة الكهرباء كاملة، فلماذا تحرمونني من حقي في خدمة عمومية مستمرة؟ أم أن المواطن هو السبب اليوم بسبب كثرة الاستهلاك؟ هل أصبح المواطن اليوم هو المسؤول عن فشل السياسة الطاقية للدولة؟

لقد قمت منذ أن توليت مهامي بزيارات ميدانية لعدد من منشآت الكهرباء والغاز والتقيتُ بالإطارات والمهندسين وتحدثنا واطلعت حتى على التقارير وحاولت الفهم قدر المستطاع وخرجت بقناعة واضحة، إن ما يحدث اليوم لم يكن مفاجأة نعم، ليس مفاجأة، بل كان متوقعا ومنذ أن حضرنا تحت هذه القبة حذرنا المختصون في العديد من المرات وأكدوا جميعا أن منظومة الإنتاج والشبكة تعمل تحت ضغط كبير، أليس كذلك؟

في كل سنة يرتفع الطلب على الكهرباء ففي سنة 2024 وصل الاستهلاك إلى 4800 ميغاوات واليوم سيصل إلى حدود 5000 ميغاوات، هذا كله نعرفه، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل تطورت الشبكة؟ هل تطورت هذه الشبكة بنفس نسق تطور الطلب؟ هل وقع تأهيل هذه الشبكة منذ سنة 2011؟ هل أنجزت محطات إنتاج جديدة بالنسق الذي يفرضه تطور الاستهلاك؟ أم أننا تركنا الشبكات تتقادم والمحطات تتهالك حتى أصبحت عاجزة عن استيعاب حاجيات البلاد، واليوم نأتي إلى المواطن ونقول له: "عذرا، أنت من سيدفع الفاتورة".

اليوم تلتجئ الدولة إلى سياسة ترقيع وسياسة إدارة أزمات وأقولها هنا بكل وضوح إن القطع الدوري ليس حلا، بل هو اعتراف رسمي بأن الدولة اليوم عاجزة وغير قادرة على تغطية الطلب الوطني على الكهرباء، فمن يتحمل مسؤولية هذه السياسة الفاشلة؟

دعونا نفسر ونفهم قليلا مادامت الحكومة قد رفضت التواجد اليوم تحت هذه القبة، المعطيات الرسمية ماذا تقول؟ تونس تنتج أكثر من 95% من كهربائها باستعمال الغاز الطبيعي والغاز من أين يأتي؟ يأتي من الجزائر والمشكلة لا تكمن في ذلك، بل في غياب تنويع مصادر الطاقة.

لماذا لا نسأل أنفسنا: أين الاستراتيجية؟ أين الرؤية؟ أين الأمن الطاقي الذي يفترض أن يكون جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي؟ لماذا نحن اليوم في تبعية طاقية لمصدر واحد؟ المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية رفع تقاريره ووضح فيها كل شيء، فأين هذه الدراسات التي وصلت إلى مؤسسة رئاسة الجمهورية منذ سنة 2020 لكي تتجسد في سياسة الدولة؟ أين الخطة الوطنية لإنقاذ القطاع؟ أين المتابعة؟ وأين التنفيذ اليوم؟

حين تحدثتم عن الطاقة الشمسية كان موقفي واضحا تحت قبة البرلمان فالدولة التونسية تتمتع بأكثر من 300 يوم مشمس في السنة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد إبراهيم حسين، تفضل.

السيد ابراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

جلسة اليوم تندرج في إطار المشكل العام والخطير والذي يهدد الأمن العام للبلاد، الانقطاع الكلي للماء الصالح للشراب وانقطاعات الكهرباء المتكررة في اليوم الواحد تصل إلى 12 ساعة وأكثر في بعض المعتمديات مثلا المحرص والصخيرة والغريبة دون إعلام لا يستثني القطاعات الحيوية، مستشفيات، مناطق اقتصادية حيوية، آبار التزود بالماء، مما زاد في تعميق الأزمة ولا بد لهذه المؤسسات الـ "SONEDE " و"STEG" من مصارحة الشعب وإيجاد الحلول الوقتية والعاجلة فمثلا المناطق المحرص والصخيرة والغريبة، ولمدة أكثر من شهر الماء منقطع تماما عن الأهالي أكثر من 100,000 ساكن بدون ماء في هذا الصيف الحار.

انقطاع كلي ومتواصل للماء أمام عجز وشلل وغياب الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء وتحمل مسؤوليتها والتدخل العاجل لإيجاد الحلول الجذرية وإعطاء توضيحات للأهالي بالرغم من التواصل اليومي مع المسؤولين المركزيين والجهويين، بماذا سيجيبون أهالي هذه المناطق أمام كثرة الوعود في جلساتنا قبل حلول الأزمة في شهر أفريل

2026، مع السيد الرئيس المدير العام للشركة والتي أفضت إلى تعهدات لتفادي هذا النقص العاجل بالمحور الجنوبي، صرح بأنه تم حفر عدد 2 آبار بمعدل 50 لتر في الثانية والدخول في مرحلة الاستغلال قبل 15 جوان 2026 لتغطية العجز كما تعهد بالإسراع بحفر بئر بمعتمدية الغريبة وربط الشفار بمحطة التحلية قبل 15 ماي 2026.

التسريع بربط المحرص، الصخيرة، الغريبة وعقارب بمحطة التحلية كل هذه التعهدات لم تنجز، بل الأزمة زادت تعقيدا مقارنة بالسنوات السابقة مما اضطر لتدخل المؤسسات العسكرية التي قامت بروح من المسؤولية بتزويد العديد من الأحياء بهذه المعتمدية بالماء الصالح للشراب والمشكورة على هذه المبادرة، لذا وجب إحداث لجنة تخطيط ومتابعة لإنقاذ هذا الانقطاع حتى ترتقي بهذه الأهداف العامة إلى إنجازات ملموسة.

التعجيل باستغلال هذه الآبار وربطها بهذه المعتمديات.

التعجيل بربط المحور الجنوبي بمحطة التحلية حتى وإن انطلقت أشغال هذه القنوات إلا أن مشروع إنجاز محطات الضخ ما زال معطل وهذا ما يتطلب التدخل العاجل.

التسريع الفوري في حفر آبار بكل من معتمدية الصخيرة والغريبة.

فتح ملف الجمعيات المائية المعطل.

إن معظم الجمعيات خارج الخدمة ولا يتمتع الأهالي بالماء وربطها بالشبكة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خاصة في ظل عزوف هيئة التسيير وتراكم الديون مما زاد الوضع تعقيدا للانقطاع الكهربائي غير المدروس وغير المعلن في ظل سياسة طاقية منعدمة تصل إلى أكثر من 12 ساعة تقريبا في بعض المناطق ولم يستثن المؤسسات الصحية والاقتصادية الحيوية وآبار التزويد بالماء ولهذا نطرح السؤال: لماذا وصلنا إلى هذا الوضع؟

إن الاستراتيجية الطاقية التي بدأت سنة 2018 كانت تعتمد على عدة ركائز لضمان استمرارية الشبكة وأبرزها: خلاص كل مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لدى مؤسسات الدولة وتطوير الاستكشافات النفطية والغازية وإنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالغاز بالصخيرة وتطوير مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، لكن ينفذ 80% من هذا البرنامج في شكل لزمات مع شركات أجنبية وإلى حد الآن لم يتم خلاص مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لدى الدولة ولم تتم مراجعة مجلة المحروقات مع توقف تام لكل المشاريع الإنتاجية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز كما لم يتم إنجاز محطة توليد الكهرباء بالغاز بالصخيرة والمشروع الوحيد الذي عملت عليه الوزارة هو اللزمات، بل وقع توجيه جل استثمارات الشركة نحو خطوط الضغط العالي لنقل الكهرباء المنتجة من قبل الشركات الأجنبية.

وفي نهاية الأمر لا الشركة الوطنية أنجزت محطات جديدة ولا المستثمر الأجنبي أنجز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد مسعود قريرة، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي رئيس المجلس،

أولا، أعتذر للشعب التونسي عن انقطاع الماء والكهرباء رغم الجهد الذي بذلته محليا وجهويا ووطنيا صحبة زملائي أعضاء مجلس النواب، لكني لم أبلغ إلى ما أصبو إليه وأحمل الوظيفة التنفيذية كامل المسؤولية.

أعتذر لكل مواطن، لكل مريض ازدادت آلامه، لكل مهاجر تخلى عن العودة لكل بحار وفلاح أصبح عاطلا، لكل خباز، لكل صنائعي، ولكل عائلة تزامنت أفراحها وأتراحها مع قطع الماء والكهرباء واضطرت لكراء المولدات وجلب الماء بالصهاريج، أدين صمت الوظيفة التنفيذية وعدم وجود تواصل إعلامي مع الشعب وتغيبها عن هذه الجلسة.

أعلم الشعب التونسي بأن الأزمة متوقعة منذ زمن بعيد لوجود خلل متزامن بين إنتاج الكهرباء والماء والطلب المتزايد دون وجود خطة مسبقة للمواجهة وقد قدم معهد الدراسات الإستراتيجية كل التفاصيل عن الأسباب واقترح الحلول حيث شهدت وتزامنت هذه الأزمة مع ارتفاع درجات الحرارة في البحر المتوسط نتيجة الانحباس الحراري، بل الالتهاب الحراري وأعلمكم أن نتائجه التي عشناها هذه الأيام بسيطة ما قد يحدث مستقبلا من انخفاض غريب في درجات الحرارة شتاء أو عواصف مطرية أو تقدم البحر على اليابسة أو جفاف لفترة طويلة وعلى الوظيفة التنفيذية الاستعداد لمواجهة قساوة الطبيعة مستقبلا وإياكم قول "لم نتوقع حدوث هذه الظواهر".

أمام تغيب الوظيفة التنفيذية على مستوى مركزي، تحمل مجلس نواب الشعب وأعضاء المجالس المحلية والمعتمدون والعمد والولاة الانتقادات وحاولوا التفاعل مع المواطنين ما يمكن القيام به، أتوجه لهؤلاء بجزيل الشكر، الشكر لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والحماية المدنية والسلطة الأمنية على ما بذلوه من جهد.

لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالتآمر فقد شهدت الجزائر 850 حريقا ونفس الشيء بإسبانيا في مدريد وفرنسا في بوردو، بل توجد أسباب علمية موضوعية يقدمها الخبراء ولا بد من الاستفادة من هؤلاء والاستماع إليهم وتقديم الحلول العلمية والموضوعية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقطع الماء والكهرباء قد تفوق آثار الكورونا ولا بد من تدارس الوضع وطمأنة المتضررين والتفكير في التعويضات من ميزانية الطوارئ.

أنبه الجميع من استغلال هذه الأوضاع لشيطنة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ووضعها في وضع العدو لإحداث مناخ كره يسبق التفويت في المؤسستين الوطنيتين، فالمطلوب هو الإصلاح وليس التفويت، أشهد أن النواب قاموا بدورهم قدر الإمكان إلا أن الوظيفة التنفيذية المركزية لم تتجاوب مع هؤلاء وأعتقد أن عدم التجاوب من شأنه أن يحدث مشاكل أكثر تعقيدا.

رغم اليأس أقترح بعض الحلول الآنية والمتوسطة، تغيير التوقيت بإضافة ساعة للوقت القانوني لنكسب ساعة في الصباح وساعة في المساء وهو ما يمكننا من توفير الطاقة، مراسلة الجمعيات الرياضية لمنع التدريبات الليلية، مراسلة الأطر المسجدية والبلديات والثكنات والإدارات للتخفيض من استهلاك الماء والكهرباء.

محليا الإسراع بإنجاز الجزء الثاني من محطة تحلية مياه البحر بجربة.

اقليميا الإسراع بالتفاوض مع ليبيا والجزائر لإنجاز حقول ضخمة لتوليد الطاقة الشمسية بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي.

اللهم إني بلغت اللهم فاشهد ولن أتخلى عن أداء وظيفتي مهما كانت العراقيل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، غياب السلطة التنفيذية عن هذه الجلسة رغم علمها مسبقا هو مواصلة لسياسة اتصالية فاشلة تجاه الأزمة وهو إقرار ضمني بعدم وجود أجوبة مقنعة لتساؤلات التونسيين وعدم امتلاكها لبرنامج واضح لتجاوزها، بل كل يلقي بفشله على الآخر.

لسنا ضد فتح بحث قضائي أو إداري أو بعث لجنة برلمانية، بل أكثر من هذا ندعو إلى كشف إن كان هناك تواطؤ أو تقصير، ولكن كان يفترض أن يبدأ البحث والمحاسبة والمساءلة من المسؤول الأول على رأس كل وزارة معنية لأنه يعطي التعليمات والأوامر والبرامج وما بقية الهياكل إلا آليات تنفيذ والحال لم يخرج أي مسؤول من المسؤولين لتوضيح ما جرى وإعطاء برنامج للتعامل مع الأزمة.

لقد بلغت الأزمة في الأسابيع الأخيرة مستوى غير مسبوق من الخطورة نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والماء الصالح للشراب، انقطاعات شملت كل ولايات الجمهورية خلفت آثارا سلبية إنسانية اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة خاصة على قطاعات حساسة مثل الصحة نتحدث عن المرضى كبار السن والأطفال وطبعا تضرر عدة منشآت اقتصادية وأمام سياسة الصمت المريب سواء من رئاسة الحكومة أو الوزيرين أو المعنيين مباشرة بالأزمة وغياب سياسة تواصلية واضحة الأمر الذي أثار غضب واحتجاج المواطنين في أغلب الجهات وسأقولها وقلتها وفي العلن لا يمكن إلا أن نكون معهم وفي الصفوف الأمامية دفاعا عن حقوقهم الدستورية المشروعة ولا يمكن شيطنة كل الاحتجاجات ومن هيأ الظرفية والأرضية لخصومه في الداخل والخارج للاستثمار في هذه الأزمة كان الأولى به أن يستقيل أين وزير الفلاحة؟ أين كاتب الدولة للمياه؟ أين وزير الصناعة؟ ولماذا يكون مكلفا بمهمة إلى الآن؟

في المقابل وكأن المسألة انحصرت لدى الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وأيضا الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز وبعض المديرين والمسؤولين الجهويين والحال أن هذه سياسة الدولة ويفترض برنامج واضح للتدخل الحيني والمستقبلي، ولكن بعض المسؤولين للأسف ليسوا في حجم المسؤولية ولهذا طالبنا بالتغيير، بل ليس فقط التغيير لا بد من المحاسبة لأنه بان بالكاشف أنهم جزء من الأزمة.

الأزمة أكبر من حصرها في أسبوع كانت فيه درجات الحرارة قياسية وفي ظرف طبيعي شمل أغلب دول العالم لكن أيضا أزمة مركبة في علاقة ببرنامج الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وللأمانة كانت الانقطاعات على طول السنة وستبقى طالما لن تكون هناك جدية ومسؤول في حجم المسؤولية هل يعقل ان يتواصل انقطاع الماء الصالح للشراب اليوم في 2026 في بعض المناطق في معتمدية بني خداش لأكثر من شهر؟ ما ذنبهم إن كانت إقامتهم في أماكن مرتفعة؟

من المسؤول عن تأخر تجهيز الآبار التي انتهى حفرها؟ من المسؤول عن تأخر الشروع في تجديد الشبكة والمفترض ان تكون في فصل الشتاء رغم رصد الاعتمادات؟ من المسؤول عن تأخر الشروع في بناء الخزان بالجهة رغم رصد الاعتمادات أيضا؟ أين الوعد بفتح وحدة أشغال بالجهة؟ أين الدراسات التي يفترض أنها تمت لربط الجهة بمحطة الزارات لتحلية المياه؟

أختم قد يمر قطاع أو قطاعات بأزمة هذا طبيعي في كل الدول، ولكن الغير الطبيعي هو عدم استباق الأزمات ووضع برنامج لعدم تكرارها والغير الطبيعي أيضا هو الاستثمار في مأساة التونسيين لتصفية حسابات سياسية والاستقواء بالخارج فهذا سقوط ما بعده سقوط ولم ولن يقبله التونسيون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي، تفضل.

السيد صالح السالمي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير لكل الناس،

ما يحدث اليوم في البلاد في علاقة بمسألتين هما لب الأمن والأمان والاستقرار الكهرباء والماء والمشكل المطروح اليوم أن المواطن لم يعد يطرح مسائل مختلفة من أسباب تحقيق الكرامة والمواطنة الشغل والحرية والبنى التحتية والصحة والتعليم وغيرها، مواضيع أصبحت مختزلة كلها في الكهرباء والماء ولسائل أن يسأل ألم نستطع إلى هذه الدرجة تحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة والماء الصالح للشراب وحتى غير الصالح للشراب؟

تونس بلاد "الخير والخمير" تعاني اليوم وأتحدث عن دائرتي جلمة والسبالة أولا هي دائرة لم تجد حظها في الولاية وضعتها الجغرافيا في ركن بين ثلاث ولايات وتفرق دمها بينها.

ذكرتني وضعية الماء الصالح للشراب بمقولة الشاعر:

" كالعيس في البيداء يقطنها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول".

أتحدث في كل جلسة عن دائرتي المعطشة وبات الأمر مقصودا إذا عرفنا أن جلمة والسبالة أغنى منطقة من حيث توفر الماء كما وكيفا فلماذا كل هذا التعتيم؟ كل خيرات المنطقة توجه للولايات المجاورة والناس عطشى وكثرت المعامل المعلبة للمياه في المنطقة ففي دائرتي 16 بئر عميقة محفورة من 2014 ومغلقة إلى اليوم.

يعاني أهالي المغيلة الكبرى من الماء والشيء المضحك المبكي فيها ست آبار عميقة عمومية لكن سيطرة الجمعيات همشت الدور الأساسي لها.

عين جفال اسم على مسمى، جبل مغيلة من خنقة زقلاص إلى حدود ولاية القصرين كله ماء لكن للأسف الشديد أغلب الناس عطشى ونحن نطالب لأكثر من عامين بمضخة جديدة للجمعية المائية بعين جفال لكن للأسف الشديد تكرموا علينا أخيرا بمضخة أقل من الموجودة ولو حافظوا على التي نملكها لكان أفضل.

يجتهد الكل في المعتمديات ويبحثون عن الحلول إلا في جلمة والسبالة المقصية وأحيي الناس في جلمة والسبالة الذين يعانون من التهميش والإقصاء في صمت وأسأل هل أن الدولة واعية بالخسائر المائية للفلاحة؟

دمرت عائلات وخسرت كل شيء ونحن الآن في موسم الفلفل والطماطم، فمن يعوض لهؤلاء الناس الخسائر الكبيرة؟ زوروا الفلاحين في جلمة والسبالة ستقفون على حجم الخسائر الفادحة.

أرجع للتيار الكهربائي وأتساءل لماذا تقع معاملة السبالة خصيصا بتلك المعاملة؟ لا يوجد عدل ولا عدالة حتى في انقطاع الكهرباء وهذا الأمر في أغلب المناطق في الدائرة ككل اليوم نحتاج وقفة تأمل فيما وقع نظرة استراتيجية تؤمن الأمن الطاقي والمائي للبلاد ككل خاصة أن بلادنا غنية بالشمس والريح ويجب أن تكون طاقتنا وطنية ويكفي من التبعية في تحقيق أمننا الطاقي والمائي. دائرتي تطالب بتجهيز الآبار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ياسين مامي، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

حقيقة لا يجب أن نبقى اليوم في هذه الجلسة المتعلقة بالنقاش حول الوضع العام فقط في جانب التشخيص للأزمة والمشاكل الموجودة وربما أخطر ما يمكن أن نحسه أن يكون هناك إحساس من التونسيين أن هناك نوعا من الاستهتار بهذه الأزمة خاصة في مثل هذه الظروف ينتظر كل الناس أن تكون هناك مواقف رسمية وتعاطي إعلامي رسمي مع هذه الأزمة ليس فقط على المستوى التقني يكون التواصل الإعلامي في مثل هذه الأزمات في صلب إدارة هذه الأزمة وهذه المشاكل وحين نجيب عن جملة من التساؤلات تكون من قبل الحكومة ليس فقط من قبل التقنيين كنا نسمع قبل أن هناك إشكالا وتتكون خلية أزمة أو اجتماع طارئ وبالنظر في التداعيات ولم نر هذا اليوم من قبل الحكومة في تعاطيها مع هذا الموضوع ونعرف جميعا أن البلاد اليوم عندها عجز طاقي بنسبة 65% ونسبة استهلاك الطاقة تزيد 5% كل عام وأن عندنا تقلبات مناخية في البلاد وهذه لا تخفى على أحد ومع كل هذا في غياب الإصلاحات في قطاع الطاقة يصبح الوضع الذي وصلنا له نتيجة حتمية ومتوقعة وليست غير منتظرة أو موضوعا طارئا.

قطاع الطاقة اليوم هو قطاع حياتي ومعيشي لكل التونسيين فلا بد من عدم الاستهتار بهذه المواضيع وأن تكون هناك اليوم تساؤلات واضحة لماذا وصلنا لهذه الأزمة؟ وما الذي سنفعله لتدارك مثل هذه الأزمات في المستقبل؟ وما هي الاستثمارات أو التوجهات والخيارات الاستراتيجية التي سننتهجها في هذه الأزمة حتى يحس المواطن التونسي بأن هذا القطاع في صميم اهتمام مؤسسات الدولة.

اليوم أيضا المواطنون والمؤسسات الذين قالوا سنعتمد على أنفسنا ونستبق هذه الأزمة باقتناء ما نسميه مجمع إلكتروجين أو باقتناء ما يجعل تداعيات أزمة هذه الانقطاعات محدودة عليهم ربما فيتفاجؤون بتضاعف أسعار هذه المحولات الكهربائية يعني حتى حين وقعنا اليوم في مشكل لم نجد الاستباق للحد من كلفته على المواطن القصص التي نسمعها اليوم من المواطنين والمؤسسات عديدة حول هذه الأزمة وحسب الـ "STEG" فهي تقول لا نريد أن نصل إلى "black-out" ووصلنا له من قبل حتى في عهد بن علي في نهائي كأس العالم ويجب ألا تتواصل هذه الانقطاعات اليوم ولا بد أن يتم احترام الفترات المعلن عنها من الـ "STEG" ولا بد أن تخرج الحكومة وتوضح للتونسيين ما ستفعله في المستقبل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

نتحدث اليوم عن العجز الطاقي وهو ليس أمرا طارئا أو فجئيا، بل هو معلوم وأسبابه أيضا معلومة وأذكر أن عند مناقشة ميزانية الدولة سواء في 24 أو 25 أو 26 ضمنت الاستراتيجية المتعلقة بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة الالتزام باستمرارية التزويد بالتيار الكهربائي على أساس العدل والإنصاف بين كامل المواطنين وفي كافة أنحاء الجمهورية وكان بالإمكان أن يكون الحل الذي اعتمدته اليوم هو الحل الأخير قطع التيار الكهربائي.

لن أكرر اليوم ما ذكره زملائي، ولكن أريد أن أقول أنني أنتمي إلى معتمدية شهدت أكثر عدد من انقطاع الماء والكهرباء ولساعات طويلة وسجل هذا الموقف استياء شديدا في منطقة معتمدية قربة وأيضا في كامل ولاية نابل وتعرضنا إلى مظلمة حقيقية.

لا تفتقر الدولة التونسية هيكليا اليوم إلى مؤسسات تعنى بالطاقة ويمكن أن نذكر أهمها: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة فيها إدارة عامة للكهرباء والانتقال الطاقي وإدارة عامة للاستراتيجيات واليقظة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وصندوق الانتقال الطاقي المحدث سنة 2014 والذي تم بمقتضاه تعويض صندوق التحكم في الطاقة والذي تعززت موارده من خلال توظيف ضرائب جديدة لتمويله على مواد الطاقة كما أن للقطاع الخاص دور لإنتاج الطاقة وتخفيف العبء على الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

نريد أن نتحدث اليوم عن معهد تونس للدراسات الاستراتيجية الذي أنجز دراسات حول الانتقال الإيكولوجي والطاقي واقترح حلولا عملية إلى أفق 2030، كيفية الحفاظ على الأمن الطاقي وتعزيزه صادق عليه مجلس الوزراء في 11 أفريل 2023 تفيد هذه الدراسة أن استقلالية تونس في مجال الطاقي تراجعت إلى 45% سنة 2022 مقارنة ب 2010 التي كانت 81% ويعود هذا التدهور إلى انخفاض الإنتاج من النفط والغاز وصعوبات استيراد الوقود والغاز الطبيعي وتم تسجيل تحسن طفيف في 2023.

لا بد من حلول عملية اليوم والتي جاءت أيضا على لسان معهد تونس للدراسات الاستراتيجية ومن هذه الحلول الآنية العاجلة كاستعادة هيبة القانون وتطبيقه واستخلاص الديون لفائدة الـ "STEG" والشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، الشركة التونسية لتوزيع البترول.

وضع حد للاستغلال والربط العشوائي للكهرباء. مكافحة تهريب المحروقات. وضع خطط عملية لمجابهة الكوارث في إدارة الأزمات ومراجعة التوقيت الإداري نظام الحصة الواحدة هذا المقترح يأتي في عديد من الدراسات، مراجعة التوقيت المدرسي أيضا وتقليص ساعات الدراسة هذا إلى جانب الهياكل العلمية.

أيضا يمكن أن نتحدث عن مركز البحوث والتكنولوجيات الطاقية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يضم 4 مخابر علمية في مجال الطاقة وعدد 5 وحدات بحث متخصصة في المجالات الطاقية الفوطو الضوئية والأساليب الحرارية، طاقة الرياح، التثمين الطاقي للنفايات، الطاقات المتجددة وغيرها ويساهم في دعم الشراكات والشركات الخاصة وتأطير الطلبة في الماجستير والدكتوراه.

نتحدث أيضا عن مركز تونس الدولي لتكنولوجيات البيئة "CITET" الذي يعمل تحت إشراف وزارة البيئة ويعد التقنيات الجديدة إنتاجا وتطويرا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

كان يفترض أن تكون جلسة اليوم جلسة حوار ومساءلة بحضور أعضاء الحكومة حول الأزمة التي تعيشها البلاد التونسية بكل مناطقها وولاياتها لانقطاع الكهرباء والماء الصالح للشراب لكن للأسف نتحدث اليوم مع بعضنا وآمل أن يصل هذا الخطاب وهذه المداخلات إلى السادة الوزراء وإلى السيد رئيس الجمهورية رأسا لأنه رأس السلطة التنفيذية.

السيد رئيس الجمهورية،

لا يغيب عنك أن هذه الأزمة لا تمثل انقطاع الماء الصالح للشراب والكهرباء فقط، بل هي أزمة كبرى تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وغيرها يعني ما نعبر عنه "iceberg" هذا رأس الجليد، أزمة صغيرة تغطي تحتها أزمة كبيرة وخاصة أزمة إدارة الأزمات.

لدينا اليوم مشكلة كبيرة وتواجه الحكومة كل مشكل يصير في البلاد التونسية بالصمت وبعد الإصرار من المواطنين ومجلس نواب الشعب وممثلي الشعب ونرى بعض التبريرات وتعليق الفشل على بعض الأطراف وما زلنا لا نعرفهم ثم يتواصل إلى خطابات أخرى والبحث عن كبش فداء ورأينا معاناة البعض من الأعوان المساكين من "SONEDE" و"STEG" من هرسلة الناس لهم رغم أنهم "صبابة ماء على اليدين" كما نقولها باللغة العامية.

نعرف أزمتنا اليوم وحذرت منها كل الدراسات منذ سنين، ولكن الحكومة خبأت رأسها في إدارة الأزمة ووضع استراتيجية وحلول وأيضا في الحضور اليوم حتى تعطي تفسيرا للمواطنين، صمت قاتل دون أي كلمة لم يخرج أي مسؤول ليحدثنا عن الموجود وعما نعانيه وما السبب؟ تركوا الشعب التونسي يعيش وحده ويبحث كيف سيتجاوز هذه الأزمة التي تمس طبعا الأمن الوطني القومي ونرى على الأقل انعقاد مجلس الأمن القومي وعلى رأسه السيد رئيس الجمهورية لإيجاد حلول عاجلة ونضع حقا خطة وطنية يمكن أن تخرج البلاد التونسية مما تعيش فيه من ظلام ونحتفل مع عيد الجمهورية 69 بالظلام وانقطاع الماء وكأننا عدنا مئات السنين إلى الوراء.

ثم أين خلايا الأزمات الجهوية؟ لم نر اليوم ولاة ولا معتمدين يعقدون جلسات مع الأطراف المتداخلة تمسك الجميع بمكاتبها المكيفة وتحتفل في بعض الجهات كما صار عندنا في سوسة وكأن هناك انقطاعا كاملا عن الواقع الحقيقي للشعب التونسي لا يوجد أي شيء المسؤولون غير موجودين غائبون عنا كليا في إدارة هذه الأزمة وأرجع وأخص ولاية سوسة بهذه المداخلة، فهي قاطرة اقتصادية كبيرة في هذا الوطن العزيز نعرف اليوم أن عدد سكانها يتضاعف ويفوق 2 مليون خلال فترة الصائفة فنجدها تعاني من انقطاع الماء والكهرباء ومن المبكيات المضحكات أكبر محطة إنتاج كهرباء في ولاية سوسة، محطة تحلية مياه البحر وعليها عدة استفهامات في معتمدية سيدي عبد الحميد لم تنطلق في العمل لحد الآن ويتم التنكيل بولاية سوسة أشد التنكيل بهذه الانقطاعات.

السيد رئيس الجمهورية، أريد أن أذكرك كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عمار العيدودي، تفضل.

السيد عمار العيدودي

شكرا السيد الرئيس،

سأتوجه في تدخلي هذا بملاحظات برقية إلى السيد رئيس الجمهورية.

أولا أنا لا أنتمي إلى أية غرفة مظلمة في خارج الوطن ولا في داخله.

السيد رئيس الجمهورية، حكومتك وزراؤها ومدراؤها ولاتك ومعتمدوك سكاكين في رقاب الشعب وفي رقاب المواطنين.

الوطن مستباح مرتع للصهيونية والأفارقة.

الثروات مستباحة مهدورة وحرية التعبير تحتضر.

الشعب التونسي لم يعرف عيدا دينيا كعيد الأضحى ولم يعرف عيدا وطنيا كعيد الجمهورية.

التنمية والتوزيع العادل للثروات والعدالة الاجتماعية والجهوية أكذوبة في هذه العشرية الثانية.

مخطط التنمية أقصى درجات الحيف في حق الجهات الداخلية، في حق ولاية القصرين وتالة وحيدرة وفوسانة صفر مشروع وطني ولعبة الأقاليم أكذوبة، انجراف في الجغرافيا وتحيل على المواطنين حتى المشاريع المذكورة في المخطط هي مشاريع قديمة ذكرت من باب المغالطة والمماطلة.

السيد رئيس الجمهورية، بعد النجاة من الكورونا أصبنا بكورونا الماء وكورونا الكهرباء وما زال الهواء، ننتظر الحكومة لتجعل منه ثالوثا مكتملا.

السيد الرئيس، كبلت مجلس نواب الشعب المنتخب لأنك لا تعترف بمجلس نواب الشعب، بل لا تؤمن به أصلا وأعطيت أوامرك للحكومة حتى لا تتعامل معه وصار النائب مهمشا مدعاة للسخرية.

السيد الرئيس، صحرت البلاد وأفرغتها من الأحزاب والمنظمات والجمعيات، دعوناك للحضور بالمجلس ولم تصغ لمطلبنا وتماديت في زمن لا تقوم فيه الدول إلا بالالتفاف والتحاور.

دعوناك لزيارة الجهات ولم تلبّ، بل وصل بك الأمر أن عطلت زيارة لأعضاء مجلس النواب لتالة - حيدرة فوسانة.

السيد الرئيس، مدتك الرئاسية الثانية غير شرعية ودون الحديث عن الانتخابات وتفاصيلها فقد أديت اليمين في جلسة برلمانية غير قانونية حسب النظام الداخلي للمجلس لأن جلسة مقترح قانون تجريم التطبيع لا تزال معلقة وقتها.

السيد الرئيس، تتحدث عن إدارة عميقة وبؤر ولوبيات، أنت المسؤول الأول والأخير لأنك أنت من عين مدراءها ووزراءها فإذا كانت ثمة إدارة عميقة فأنت رأسها.

أخيرا السيد الرئيس وبعيدا عن الغرف المظلمة تدبر أمرك قبل أن يقال لك ضيعت اللبن ونداء أخير إلى الشعب التونسي وإلى الأهالي في القصرين في كل الولاية إن الحقوق تفتك والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن احترام مجلس نواب الشعب ليس مسألة بروتوكولية، بل هو من صميم احترام الدولة ومؤسساتها والحد الأدنى من المسؤولية السياسية والأخلاقية أن تكون الحكومة حاضرة عندما يتعلق الأمر بحياة المواطنين، كيف يطلب من مجلس نواب الشعب أن يمارس دوره الرقابي والحكومة تعلم بهذه الجلسة وتلزم الصمت، بل وتمتنع عن الحضور؟ ما معنى الرقابة إذا كان الطرف الخاضع للمساءلة يختار متى يحضر ومتى يغيب؟

إن غياب أعضاء الحكومة اليوم أو عن عامة الجلسات الحوارية لا يمكن أن يقرأ إلا باعتباره تفصيا من المسؤولية السياسية والأخلاقية واستخفافا بدور البرلمان وبحق المواطنين في معرفة الحقيقة عبر ممثليهم والأخطر من ذلك أن هذا لم يعد استثناء، بل أصبح عادة وسلوكا متكررا حتى بدا وكأن مجلس نواب الشعب لا يستدعى إلا للمصادقة على القروض ويا ليتنا نعرف أين تذهب هذه القروض ومتابعة أوجه صرفها والوقوف على أثرها على المواطنين تضل دائما دون الإجابات الكافية رغم مطالبنا المتكررة.

لقد عاش التونسيون خلال الأيام الماضية موجة حر استثنائية ناهزت فيها درجات الحرارة 40 و50 درجة في بعض الجهات تزامنت مع انقطاعات متكررة وعشوائية للماء والكهرباء فعاشت آلاف العائلات ظروفا قاسية وتعطلت مصالح المواطنين وتضررت الأنشطة الاقتصادية وازدادت معاناة الفئات الهشة التي كانت في أمس الحاجة إلى استمرارية هذه الخدمات الأساسية.

وهنا نطرح سؤالا أخلاقيا، ماذا نجيب مواطنا يقول أن حياته تعتمد على آلة الأكسجين وحياته رهينة عودة التيار الكهربائي؟ وماذا نجيب مسنا يمد يديه للدولة في وقت هو في أمس الحاجة فيه إلى الأمان، ولكن لا من مجيب؟

واليوم يداول الرأي العام معطيات حول تزايد عدد الوفيات خلال هذه الفترة دون أن تقدم الجهات الرسمية إلى حد الآن معطيات دقيقة وشفافة ومن واجب الدولة أن تكشف الحقيقة كاملة لأن الشفافية في إدارة الأزمات ليست خيارا، بل هي واجب.

إن ما حدث لا يمكن اختزاله في موجة حر استثنائية أو في انقطاع ظرفي للكهرباء، بل هي أزمة أعمق هي غياب الرؤية والإستراتيجية في إدارة المرافق الحيوية الأساسية فعلى سبيل المثال زيادة نسبة استهلاك الكهرباء بنسبة 3% سنويا هي معلومة معروفة، فلماذا نتعامل دائما بمنطق رد الفعل وتغيب عنا السياسة الاستباقية تماما؟

أختم بالقول: نحن لا نطلب حضور الوزراء من باب المجاملة، بل لأن الدستور هو الذي يضعهم موضع المسؤولية أمام ممثلي الشعب وإذا أصبحت الحكومة تعتبر الآلية الرقابية أمرا اختياريا فإن ذلك يمس جوهر الدستور.

كما أؤكد أن حماية الدولة والمواطن لا تكون فقط بمواجهة التحديات الخارجية وإنما أيضا بالاستعداد للتحديات الداخلية والطبيعية التي أصبحت تفرض نفسها اليوم على العالم بأجمعه، الدولة مطالبة اليوم باستشراف الأزمات والإصغاء إلى الخبراء واعتماد الكفاءات في إدارة المرافق الحيوية ووضع رؤية طاقية واضحة على المديين المتوسط والبعيد حتى تحافظ على عمومية المؤسسة الوطنية وتضمن أمننا الطاقي وتحمي مصالح المواطنين.

واليوم أتوجه أيضا بخطابي إلى السيد رئيس الجمهورية باعتباره يتحمل المسؤولية السياسية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة السيدة منال بديدة، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

قبل كل شيء أستغرب من عدم حضور الحكومة في هذه الجلسة التي سنتكلم فيها عن موضوع يهم كل التونسيين بلا استثناء، حكومة تريد أن تحكم لوحدها دون الاستماع لأصوات المواطنين من خلال ممثليهم الشرعيين وأستغرب أيضا من سلبيتنا نحن نواب الشعب، لأننا لم نمارس حقنا في سحب الثقة من هذه الحكومة التي رجعت بنا إلى ما وراء الوراء حكومة بلا إستراتيجية ولا جدية ولا مسؤولية ولا انتماء.

مر الشعب التونسي خلال هذا الشهر جويلية 2026 بأزمة لم يسبق أن مر بها الشعب التونسي، عاش شهرا من الجحيم والمعاناة والإرهاق النفسي بسبب انقطاعات الماء والكهرباء بالتزامن مع موجة حر تجوب عددا من بلدان العالم، موجة حر معلومة مسبقا كان من المفترض أن تتجهز بلادنا منذ بداية السنة للتخفيف من حدتها على المواطن سيظن البعض أنها أزمة ومرت، لكن هي أزمة لحقيقتنا عرت ولعجزنا عن ضمان أبسط الحقوق كشفت ولفشلنا في إدارة الأزمات فضحت.

أزمة أزهقت أرواحا وألحقت أضرار اقتصادية وخسائر في المعدات المنزلية بالجملة، لكننا لم نجد أي إحصاء في خصوصها لدى الطرف الحكومي. في بئر علي بن خليفة مثلا، إلى جانب المواطنين الذين يعانون من انقطاع الماء لسنوات على غرار الطويلة، وادي الشيخ، الخميسة، القندول، الفوز، وادي الرخام، واد رانس، ديرات، أولاد محمود المركز والشمالية لحواشين وبالإضافة إلى المواطنين الذين تقدموا بمطالب للربط بالشبكة وبقيت مطالبهم في الرفوف لسنوات اليوم في بئر علي بن خليفة أحياء كاملة محرومة من الماء لمدة تقارب الشهر، حي "AFH"، الجبل الأحمر، حي الورود واحد وإثنين، حي المستقبل واحد وإثنين، حي الهناء، حي النصر، حي العرارمة، الكرايمة، الربايع، راس فرطوطة، طريق قابس، وسط السوق، أولاد بلقاسم، طريق أم الشوشة وطريق سيدي منصور، الناظور وغيرها.

بئر علي هي ثاني معتمدية في صفاقس من حيث انعدام الماء ومن حيث المعاناة في التزود بالماء والكهرباء، لا يكفي أن المحولات ضعيفة وقد تقدم المواطنون بمطالب لتقويتها دون استجابة، زد على ذلك أن القطع العشوائي دون سابق إعلام للكهرباء أضر كثيرا بالمواطنين في بئر علي وكان أكثر حدة ويدوم لساعات في ولاية صفاقس، حرمنا حتى من العدالة في تقسيم المعاناة والأزمات.

ومن خلال هذه المداخلة أريد إيصال رسالة لكل مسؤول، انزع عنك نظارات الوهم وتوقف عن خداع نفسك وانظر إلى الواقع كما هو بلا تزيين ولا خداع ولا إيهام بأن الأمور على ما يرام، الأمور ليست على ما يرام في بلادي ونحن لا نمر بأزمة كهرباء وماء فقط، بل نمر بأزمات والسبب الرئيسي لهذه الأزمات هي القطيعة بين مؤسسات، بل بين كل

مؤسسات الدولة كل المؤسسات والمجالس والأشخاص منتخبين أو معينين هم موظفون لدى الشعب صاحب السيادة لوحده من واجب كل هذه الوظائف أن تتعاون وتتكامل كلنا ملزمون بالعمل ندا لند ويدا في يد من أجل الشعب والبلد.

هل يعقل مجلس نواب الشعب يطلب جلسة حوار مع الحكومة ولا تأتي؟ هل يعقل أن نوجه السؤال الشفاهي لوزير ولا يأتي؟ هل يعقل أن نقدم مطلبا لمقابلة وزير ويرفض؟ لا أظن أن هذا الأمر حصل في أي دولة من دول العالم، أتمنى أن يتدارك المسؤولون أخطاءهم قبل فوات الأوان وقبل أن نندم يوم لا ينفع ندم والله ولي التوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد شكري بن البحري، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، إلى الحكومة الغائبة الصامتة العاجزة التي أشاحت بنظرها حتى عن جلسة مهمة كجلسة اليوم لمناقشة أزمة من أخطر الأزمات التي عاشها التونسيون وما زالوا سيقاسونها. فرصة كانت تتيح للحكومة أن تعتذر أو على الأقل أن تصارح التونسيين لتقول لهم ما الذي حدث؟ ولماذا حدث؟ ومن يتحمل المسؤولية؟ وما هي الحلول؟

من يتحمل مسؤولية معاناة الناس الذين قطعتم عنهم الكهرباء والماء والإنترنت والأكسجين وقوت يومهم في قاع الصيف؟ من يتحمل مسؤولية الخسائر الكبيرة للمستثمرين والتجار والفلاحين والصناعيين والحرفيين؟ من يتحمل مسؤولية الناس الذين توفوا؟ ومن يتحمل مسؤولية الوضع الذي وصلنا إليه حين لم نجد ماء ولا كهرباء؟ من يتحمل مسؤولية التوجهات الخاطئة والسياسات الفاشلة التي كنا قد حذرناكم منها؟ إذا كنتم تعلمون أن الأزمة ستحدث ولم تفعلوا شيئا فتلك مصيبة، وإذا كنتم لا تعلمون فالمصيبة أكبر.

سيسجل التاريخ أنكم أقوى حكومة في تاريخ العطش والظلام وأقوى حكومة في تاريخ الصمت والعجز حتى عن مواجهة التونسيين والاستعداد للأزمة لأن الحلول موجودة في دولة تحترم نفسها كنا سنسمع على الأقل باستقالات أو أضعف الإيمان نسمع بإقالات، ولكن لا حياة لمن تنادي.

سأتحدث عن "عقارب"، المدينة المهمشة في الماء والكهرباء وفي كل شيء حتى الآن ننتظر قطرة ماء في قرقور والفلاق والرغاية والجبارنة والوادي الكبير والملاليح والذياب والمداس والعكاشات، ننتظر قطرة ماء وإذا وصل الماء يكون عكرا غير صالح للشرب، هذا ما يشربه الناس في عقارب، فمن يتحمل المسؤولية؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة السيدة ألفة المرواني، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس المجلس،

الحقيقة لن أطيل عليكم اليوم لأنه لم يعد لدي ما أقوله فقد قلنا كل شيء وتكلمنا في كل شيء ونهنا ووجهنا وتجادلنا وصرخنا ولكن لا حياة لمن تنادي، "صم بكم عمي فهم لا يعقلون"، لقد قلنا أن هذه حكومة فاشلة بامتياز وقلنا أن هؤلاء وزراء من ورق والمشاكل تتراكم ولا وجود للحلول وقلنا أن الأوضاع متردية على جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولا من مجيب ولا حياة لمن تنادي وقلنا أن الدولة لا تدار عبر مواقع التواصل الاجتماعي الـ "Facebook"، فإذا بها لا تدار إلا عبره وقلنا أن الدولة يجب أن تكون بعيدة عن الشعارات الفارغة والشعبوية الفضفاضة، ولكن في الواقع لا يوجد سوى الكلام الفضفاض والشعارات الكاذبة والتونسيون اليوم ليسوا بحاجة إلى سماع الفرزدق والجرير، بل يريدون حلولا آنية.

اليوم يجب علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية ونعترف بالفشل وأول فشل هو فشل هذا المجلس وهي فرصة اليوم لأدعو المسؤولين عن قطع التيار الكهربائي أن يأتوا ويكملوا قطعه عن هذا المجلس، هذا المجلس الذي أصبح "لا يهش ولا ينش"، المجلس الذي بات بلا قيمة ولم يتركوا له القدرة على أي شيء لا على الفعل ولا على التغيير رغم كل الجهود.

عندما تهرب رئيسة الحكومة اليوم من الحوار المباشر مع نواب الشعب تبعا لما يمليه دستور البلاد في أكثر من مناسبة ومنها الجلسة التي خصصت للتداول حول الأوضاع في قابس ومشاكل المجمع الكيميائي هناك وترفض الحضور كذلك في جلسات مناقشة الميزانية زد على ذلك قامت بتعليق أنشطة الحكومة في البرلمان في ظرف سياسي واجتماعي دقيق دون حتى موقف استنكار من مجلس النواب فحينها حقا أدعو الإخوة المسؤولين عن قطع الكهرباء ليأتوا ويقطعوها عن هذا المجلس لأننا في هذا المجلس لم نعد نتحدث عن خطاب المنطق والعقل والمصلحة الوطنية.

قولوا ما تشاؤون وتناقشوا يا زملائي النواب وفرغوا ما في قلوبكم، ولكنكم في النهاية تعرفون جيدا ما الذي يمر وما الذي لا يمر، هذا المجلس يجب أن يقطع عنه التيار الكهربائي أين لجان التحقيق التي طالبنا بها في أكثر من مناسبة؟ وأين مشاريع القوانين التي اجتهد النواب لإعدادها لإيجاد حلول تشريعية لبلادنا؟ إما أنها أهملت في الأدراج أو داخل اللجان شخصيا تقدمت بأكثر من مبادرة تشريعية لم يصل أي منها إلى الجلسة العامة، وها هي العهدة النيابية أوشكت على الانتهاء ومن الصعب جدا أن نخرج منها بقانون واحد، أين قانون تجريم التطبيع؟ أين قانون تعديل المرسوم 54؟ أين قانون المحكمة الدستورية؟

لا يمر شيء سوى القروض حتى أصبحنا نسمى بـ "مجلس القروض" ومنذ الغد يا زملائي ستكون لديكم حزمة جديدة من القروض لتقوموا بالصادقة عليها أو بالأحرى المفروض عليكم المصادقة عليها تفضلوا واصلوا رهن البلاد واقضوا على أحلام الأجيال القادمة في الكرامة والسيادة والحرية.

مصارحة الشعب يا سيد رئيس المجلس هي الحل هذه الحكومة لم تجد حلا لارتفاع نسب البطالة والفقر ولم تحقق تراجع القدرة الشرائية ولم تواجه مشكلة الهجرة غير النظامية ولم تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولم تعمل على مشاريع قوانين تنهض بواقع التونسيين، بل ولم تدعنا نعمل إذ تعرقل العمل التشريعي للبرلمان وتهمش الدور الرقابي وما تقوم به هذه الحكومة هو مساس مباشر بحق التونسيين في الرقابة والمساءلة.

وعليه أقول للحكومة، يمكنكم أن تتفضلوا بقطع الكهرباء عن مجلس نواب الشعب مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا، أردت أن أقول في البداية أن غياب الحكومة ليس حدثا تصاغ في ضوئه المواقف فلم تتوقف الحكومة عن الحضور طيلة سنوات، فهل تغير شيء؟ هل تحقق أمر؟ تحتجون على غيابها وهي غائبة حتى وإن كانت حاضرة بيننا فاقدة لكل مهامها ومستقيلة على نحو نهائي وحضورها مهم فقط في مشاريع القوانين المتعلقة بالقروض لا أكثر، فهل لديكم القدرة غدا على مقاطعتها؟

رسائل ثلاث أردنا توجيهها:

الرسالة الأولى: إلى مجلس نواب الشعب، إلى متى يبقى هذا المجلس أسيرا لحكومة فقدت القدرة على الفعل واكتفت بإدارة الأزمات بدلا من حلها؟ إلى متى سننتظر قوانين مؤجلة ومبادرات معلقة وحوارات لا تعقد إلا على الورق بينما المواطن وحده يدفع كلفة هذا التعطيل؟ إن المجلس لا يستعيد مكانته بالانتظار وإنما بممارسة صلاحياته كاملة والدفاع عن حق المواطن.

الرسالة الثانية: إلى أبناء شعبنا في الفيافي والقرى والأرياف والمناطق الداخلية وفي مارث وفي دخيلة التوجان وفي مطماطة، الذين يواجهون العطش والظلام إن احتجاجاتكم مشروعة والحق في الماء والكهرباء والخدمات هو حق دستوري لقد تكلمنا وكتبنا وراسلنا ونهنا وأثرنا جميع الملفات في كل مناسبة، لكننا لم نجد إلا الصمت وقلنا أن جهاتنا تتعرض لظلم مائي فالماء يستخرج من أراضيها ومن بحرها ويوجه إلى مناطق أخرى ويظل أهالينا هناك في حالة عطش دائمة في تعطيش ممنهج ومقصود والدولة غائبة.

لقد اخترنا أصعب المواقف وانتقدنا أداء الحكومة لأنها لا تتفاعل فكان نصيبنا الهجوم والتشكيك قاطعنا كل مشاريعها لأنها ترفض الحوار مع المجلس وترفض الحضور إلى جلساته وترفض الإصغاء إلى المقترحات، بل وترفض تنفيذ قوانين صادق عليها البرلمان وفي مقدمتها القانون عدد 18 لسنة 2025، إن الحكومة لم تعد تلاحق الأزمات، بل أصبحت أحد أسبابها فلم تستشرف المخاطر ولم تخطط ولم تهيئ الحلول وتركت المواطن وحيدا يواجه نتائج هذا الفشل.

الرسالة الثالثة: إلى السيد رئيس الجمهورية،

السيد رئيس الجمهورية، إن ما تعيشه البلاد اليوم يفرض أسئلة لا يجوز تأجيلها إلى متى سيظل المواطن يدفع ثمن هذا الأداء؟ ومن يتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية عما يحدث؟ هل قامت الحكومة بما يجب أن تقوم به؟ هل استشرفت الأزمة قبل وقوعها؟ هل أعدت خططا لمواجهتها؟ هل تحركت بالسرعة المطلوبة؟

الواقع يجيب: العطش لم يتراجع، بل اتسعت رقعته وانقطاع الماء والكهرباء لم يعد حالة استثنائية، بل أصبح واقعا يوميا في مناطق عديدة إذا كانت الحكومة مسؤولة عن إدارة الشأن العام، فلماذا لم تحاسب على هذا الإخفاق؟ وإذا كان أداؤها محل رضا، فلماذا تتفاقم الأزمات بدلا من أن تنحسر؟

السيد رئيس الجمهورية، إذا استمر التعامل مع الأزمات بالإنكار أو بالتأجيل أو بإدارة الوقت فإن الأزمات ستتكاثر وستصبح أكثر تعقيدا وكلفة.

السيد رئيس الجمهورية، لم يعد الوقت يسمح بالمزيد من الانتظار عليك أن تتدخل الآن وهنا فالأزمة قد تفاقمت.

السيد رئيس الجمهورية، لا يجب علينا أن نتأخر أكثر في إصدار قانون أو إجراء يمكنه أن يحل الأزمة أو ينقص منها على الأقل وشكرا.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في ختام جلسة التداول حول الأوضاع بالبلاد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

شكرا للسيدات والسادة النواب على مداخلاتهم القيمة.

إن قيام نواب الشعب بدورهم في متابعة مشاغل المواطنين ونقلها والدفاع عنها والحرص على تحقيق تطلعاتهم لا سيما في توفير المقومات الأساسية للعيش الكريم يرافقه في المقام الأول حرص منهم على معاضدة مجهودات مؤسسات الدولة لا فقط لاستعادة الثقة فيها، بل وأساسا من أجل بناء متماسك ومتين وإصلاحات شاملة تطال على وجه الخصوص القطاعات الحيوية والحساسة التي ندرك جيدا أنها قد شهدت خلال السنوات الأخيرة ولأسباب عدة أزمات هيكلية حادة وعرفت تعطلا ممنهجا في إنجاز المشاريع وبرامج الاستثمار مما نتج عنه تدهور وتردد للوضعية الحالية والكارثية للمؤسسات العمومية المعنية، هذه المؤسسات التي تعد من أبرز المنشآت العمومية بالبلاد والتي يفترض أن تقوم بدورها في تأمين حاجياتنا الأساسية والحيوية وفي مقدمتها الماء والكهرباء.

وللتذكير، فقد صادق مجلسنا على العديد من مشاريع القوانين التي تعلقت بدعم هذه المؤسسات الوطنية وببرامج الاستثمار في الطاقات المتجددة والانتقال الطاقي وأمام صعوبة هذه الوضعية وبالنظر إلى جسامة التحديات الماثلة فإن مجلس نواب الشعب يجدد التأكيد على استعداده التام والدائم وفي نطاق صلاحياته الدستورية وخاصة على المستوى التشريعي من أجل المشاركة الجادة والفاعلة في التصدي لهذه التحديات والعمل في المدى القريب على إيجاد الحلول العاجلة لتجاوز الصعوبات الراهنة ووضع التدابير المستعجلة لمساندة هذه الشركات لاستعادة نسق نشاطها والشروع في أقرب الآجال في الإصلاحات التشريعية التي في مقدمتها مجلة المياه ومجلة المحروقات ومجلة المناجم ومشاريع القوانين الضرورية في مجال الطاقة عموما، فضلا عن الإصلاحات الهيكلية للنهوض بقدرات هذه القطاعات والارتقاء بجودة الخدمات المسداة وتحقيق المساهمة المنتظرة في تكريس دعائم الدولة الاجتماعية وتدعيم مقومات جودة الحياة ودعم النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتوفير متطلبات المواطن والقطاعات المنتجة على حد سواء ما من شأنه أن يسهم بصفة جدية في تحقيق أسباب الانتعاش الاقتصادي والرقي الاجتماعي المنشودين.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع الزميلات والزملاء وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم وعليه نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وخمسة عشر دقيقة)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 25 ماي 2026 والسيدة النائبة ريم الصغير بتاريخ 28 أفريل 2026 والسيد النائب نجيب عكرمي بتاريخ 4 ماي

2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جويلية 2026:

كما تقدم كل من السيد النائب طيب الطالبي بتاريخ 12 ماي 2026 والسيد النائب صابر المصمودي بتاريخ 11 جوان 2026 والسيدة النائبة ضحى السالمي بتاريخ 5 جوان 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها في شهر جويلية 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر جويلية 2026:

ريم المعشاوي بتاريخ 14 ماي 2026، فتحي رجب بتاريخ 11 جوان 2026، نجيب عكرمي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 و18 ماي 2026، منال بديدة بتاريخ 2 أفريل 2026، محمد علي فنيرة بتاريخ 6 أفريل 2026، محمود شلغاف بتاريخ 25 مارس 2026، مريم الشريف بتاريخ 25 مارس 2026، سيرين بوصندل بتاريخ 24 ماي 2026.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جويلية 2026:

حسن جربوعي بتاريخ 18 جويلية 2026، إلياس بوكوشة بتاريخ 30 مارس 2026، حمزة بضياقي بتاريخ 5 ماي 2026، ريم المعشاوي بتاريخ 26 جانفي 2026، الطاهر بن منصور بتاريخ 18 فيفري 2026، عادل ضياف بتاريخ 1 ديسمبر 2025، محمد علي والطاهر بن منصور وبوبكر بن يحيى بتاريخ 15 ماي 2026، محمد علي بتاريخ 8 جوان 2026، نجيب عكرمي بتاريخ 24 أكتوبر 2025، يوسف التومي بتاريخ 24 مارس 2026.

وأخيرا تقدم السيد النائب الطاهر بن منصور بتاريخ 26 جوان 2026 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتلقى الإجابة عنه في شهر جويلية 2026.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع: سؤال كتابي حول اخلالات بيئية في محيط تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس

1-بعد دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال والانتهاء من الأشغال هل تابعتم مدى التزام الشركة الوطنية لاستغلال المياه وتوزيعها بدراسة المؤثرات البيئية ؟ وهل عاينتم رفع جميع الاخلالات التي رافقت انجاز المحطة شأن ازالة الأتربة وفواضل البناء من محيط المشروع وردم الحفر والخنادق التي انجزت في إطار الأشغال وحتى بعدها أثناء التدخل لمعالجة الأعطاب الطارئة؟

2-في يوم 21 ماي 2026 توفي طفل عائد من مدرسته جراء غرقه في بركة مياه تُركت مفتوحة بسبب تسربات من قنوات محطة حديثة الإنجاز ، لم تُردم، ولم تُؤمن ....فهل تنبهت مصالحكم المختصة لهذا الاخلال في دورها المناط بعهدتها وهل نبهت الجهات المعنية ودعتها الى ضرورة تجاوزه؟

3-هل لديكم تقارير متعلقة بالمتابعة الدورية للوضع البيني في محيط محطة تحلية مياه البحر بالزارات ؟ مع ضرورة مدنا بها .

4-ماهي الاجراءات التي سيتم اتخاذها للتصدي لجملة التجاوزات التي ترافق دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال خاصة وأن بعض برك المياه الأخرى مازالت دون ردم منذ أشهر عديدة وإلى حد الساعة وهو ما يؤكد الاستهتار بأرواح الناس ..

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب عبد السلام الدحماني.

المرجع :مراسلتكم عدد ص2026-26-3000-0001562 بتاريخ 04 جوان 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للسيد النائب عبد السلام دحماني بخصوص إخلالات بيئية في محيط محطة تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بأنّ مصالح الوكالة الوطنية لحماية المحيط قامت بزيارة متابعة بيئية للمحطة المذكورة بتاريخ 18 ديسمبر 2025 تبيّن على إثرها أنّ:

- المحطة في طور الاستغلال بطاقة إنتاج تقدر بخمسون ألف متر مكعب في اليوم (50000م/3اليوم) .
- الجزء البري للمحطة مكتمل في حين لا تزال الأشغال البحرية متواصلة وتتمثل في إزالة المصطبة البحرية .
- تكديس مواد الجهر على الشاطئ خلافًا لما نصت عليه دراسة المؤثرات على المحيط .

وعليه، تمت دعوة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى ضرورة:

- استكمال أشغال إزالة المصطبة البحرية وإرجاع الموقع إلى حالته الأصلية .
- رفع جميع النفايات والهياكل الحديدية ومخلفات الأشغال البحرية والساحلية والبرية وإعادة تأهيل المكان
- التقيد بمقتضيات دراسة المؤثرات على المحيط، خاصة فيما يتعلق بكيفية التصرف في مواد الجهر حيث نصت الدراسة على إلقاء مواد الجهر بالبحر وإعادة استعمالها وعدم تكديسها على الشريط الساحلي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب

أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: طلب عاجل للتصرف في نفايات بمصب الرحمة - منزل بوزلفة عبر تثمينها صناعياً .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للوضع البيني الحرج الذي يشهده مصب الرحمة الكائن بمنطقة داموس الحاجة بمعتمدية منزل بوزلفة، وما يطرحه من مخاطر متزايدة على الصحة العامة والبيئة السليمة خاصة في ظل تراكم كميات هامة من النفايات وما يرافقها من انبعاثات وروائح كريهة وتلوث للمياه والتربة يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

متى يتم التدخل العاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من كمية تقدر بحوالي 100 طن من النفايات المتراكمة بالمصب المذكور، وذلك عبر توجيهها نحو التثمين الطاقي أو المعالجة الصناعية وخاصة لفائدة معمل الإسمنت بجبل الجلود في إطار اعتماد حلول الاقتصاد الدائري واستغلال النفايات كوقود بديل؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير البيئة

الموضـوع :حول السؤال الكتابي لعضو مجلس نواب الشعب السيّدة النائبة ريم الصغير .

المرجع: مكتوبكم عدد- ص2026-26-3000- 0001387 بتاريخ 07 ماي 2026

المصاحيب بطاقة إجابة.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمّن للسؤال الكتابي للسيدة النائبة ريم الصغير حول التصرف في النفايات بالمصب المراقب بالرحمة من معتمدية منزل بوزلفة عبر تثمينها صناعيا، أتشرف بأن أحيل عليكم بطاقة إجابة عن السؤال المذكور.

والسلام

بطاقة إجابة

الموضوع :سؤال السيدة النائبة ريم الصغير حول التصرف في النفايات بالمصب المراقب بالرحمة من معتمدية منزل بوزلفة عبر تثمينها صناعيا.

يعتبر المصب المراقب بالرحمة بمعتمدية منزل بوزلفة من ولاية نابل منذ دخوله حيز الاستغلال سنة 2009 المنشأة الأساسية والوحيدة المخصصة لمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بولاية نابل. وتتكوّن منظومة التصرف في النفايات بالجهة من المصب المراقب بالرحمة ومراكز جمع وتحويل النفايات بكل من نابل والحمامات وقربة والهوارية وبني خلاد وسليمان وقليبية، حيث يستقبل المصب سنويا النفايات المنزلية والمشابهة في إطار منظومة ردم فني مراقبة ومطابقة للمواصفات المعتمدة.

وفي إطار تنفيذ التوجهات الوطنية الرامية إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز الاقتصاد الدائري والانتقال الطاقي، شرعت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في إنجاز مشروع إستراتيجي يتمثل في تركيز وحدة متكاملة لاستخراج ومعالجة وتثمين الغازات المنبعثة من المصب بطاقة معالجة تبلغ 1200 متر مكعب في الساعة . وكان من المبرمج استكمال إنجاز هذا المشروع خلال سنة2025، إلا أن تكرر الوقفات الاحتجاجية والاضطرابات المسجّلة بالموقع حال دون إستكمال الأشغال في الاجال المحدّدة.

وقد بلغت نسبة تقدّم إنجاز هذا المشروع حوالي 90 بالمائة، حيث تتواصل حاليا الأشغال النهائية المتعلقة بربط شبكة تجميع وضخ الغاز على مستوى آبار الاستخراج بوحدة المعالجة، ومن المنتظر دخول الوحدة حيّز الاستغلال خلال شهر أوت2026، في حال عدم تسجيل تعطيلات جديدة.

ويعد هذا المشروع من أهم المشاريع البيئية بالجهة، باعتباره سيمكّن في مرحلة أولى من معالجة الغازات المنبعثة من المصب والحد من تأثيرها على المناخ عبر تحويل غاز الميثان إلى غازات أقل تأثيرا على ظاهرة الاحتباس الحراري، بما يساهم في تفادي إنبعاث ما يناهز 100 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ tonnes 100000) (équivalent co_2 (tco_2e)وبالتالي في التقليص من الإنبعاثات الغازية تحسين الأداء البيئي للموقع.

كما سيمكّن المشروع، في مرحلة ثانية من الانتقال إلى التثمين الطاقي لغاز الميثان المستخرج وتحويله إلى طاقة كهربائية خضراء بإنتاج سنوي يقدّر بأكثر من 5 مليون متر مكعب من غاز الميثان، بما يعادل قرابة 18 مليون كيلوواط ساعة من الكهرباء سنويا (18GWh/an)وهي كمية تكفي لتزويد ما بين 5000 و6000 مسكن بالطاقة الكهربائية سنويا، مع المساهمة في دعم الإنتاج الوطني للطاقة من مصادر متجددة و التقليص من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية و الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة بما ينسجم أهداف الدولة في مجال التنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي .ونعمل حاليا على استحثاث تقدّم إنجاز هذا المشروع حتى نتمكّن من إيجاد مصادر تمويل لبقية الاستثمارات اللازمة لتحقيق ديمومته.

وأما بخصوص مقترح السيّدة النائبة حول توجيه نفايات مصب الرحمة إلى معمل الإسمنت بجبل الجلود لتثمينها صناعيا، تجدر الإشارة أنه طبقا للتشريع الوطني الجاري به العمل والمتعلق بتثمين النفايات فإنّه يحجر تثمين النفايات بمصانع الإسمنت دون فرز مسبق حيث يتعيّن فرز النفايات وإعدادها لتكون جاهزة للتثمين الطاقي .وفي هذا الإطار، أعدّت وزارة البيئة مشروع أمر حول إنتاج ونقل الوقود المشتق من النفايات الغير الخطرة وهو حاليا في طور المراجعة تبعا للملاحظات الواردة في شأنه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع :سؤال كتابي حول التدخل العاجل في وضعية المصب العشوائي حي عمر بن سليمان معتمدية القصر

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير البيئة بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

1)ضرورة التدخل العاجل لإيجاد حل جذري للمصب العشوائي والتسريع باحداث مراقب بمعتمدية القصر حي عمر بن سليمان نظرا للضرر الذي يتسبب فيه المصب العشوائي وأضراره البيئية والصحية على متساكني حي عمر بن سليمان معتمدية القصر.

المصاحيب:

- 1- تقرير حول الوضع البيئي والصحي لسكان حي عمر بن سلمان جراء المصب

2-عريضة من أهالي حي عمر بن سليمان.

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب نجيب عكرمي

المرجع :مكتوبكم عدد ص2026-26-3000- 0001387 بتاريخ 07 ماي 2026.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب نجيب عكرمي بخصوص وضعية المصب العشوائي حي عمر بن سليمان بمعتمدية القصر من ولاية قفصة، أتشرف بإفادتكم بأنّ التصرف في المصبات البلدية لا يدخل ضمن المهام الموكولة إلى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت برمجة تركيز منظومة للتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قفصة تتضمن وحدة لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة و08 مراكز تجميع ونقل النفايات بما في ذلك مركز مشترك بين بلديتي القصر ولالة وهو ما سيساعد على التقليص والحد من انتشار المصبات العشوائية وتحسين الوضع البيئي بالجهة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالقيروان.

المصاحيب: صور من داخل البناية.

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير المحترم،

بعد المعاينة الميدانية لبناية المعهد التحضيري للدراسات الهندسية التي هي على وجه الكراء يوم السبت 2026/05/07 لاحظنا عدم استجابة البناية لأبسط شروط التدريس (قاعات تدريس لا تستجيب لأدنى شروط السلامة، تواجد أعمدة في وسط القاعة مكاتب لا تتجاوز مساحتها 4 م ^{2} للإداريين غياب ساحة وقاعات مراجعة للطلبة التنقل اليومي للمبيت الجامعي برقادة) كلها عوامل جعلت معظم الطلبة يرغبون في النقلة لمعاهد مجاورة.

وأمام بطيء أشغال البناية الجديدة، نقترح على سيادتكم تخصيص جزء من المركب الجامعي برقادة ليحتضن طلبة المعهد التحضيري للدراسات الهندسية في انتظار اكتمال البناية الجديدة.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير مع الشكر .

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: إحالتكم عدد ص2026-26-3000- 0001573 الواردة علينا بتاريخ 18 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب" الطيب الطالبي "حول وضعية المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالقيروان، يُشرّفني مدّكم بالمعطيات التالية:

- يشغل المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالقيروان، حاليا، مقرًا على وجه الكراء يتكوّن من طابق أرضي و3 طوابق علوية وتحمل رخصة بناء باسم مالكها مخصصة لمؤسسة تعليمية خاصة .علما وأنّه كان يشغل جزءا من مقر المعهد العالي للرياضيات التطبيقية والإعلامية بالقيروان على وجه المساكنة والذي يتم العمل على تهيئته وصيانته تبعا لنتيجة الاختبار المنجز والقاضي بالقيام بهذه الأشغال حرصا على سلامة الطلبة ومستعملي المؤسسة.

- يتوفّر بالبناية المسوّغة جميع شروط السلامة ويتوفر بملف الصفقة جميع الشهادات التي من شأنها اثبات صلوحية الشبكات المختلفة وصلوحية هيكل البناية.

- تم اختيار البناية الكائنة بتقسيم دار الأمان بالقيروان لعدة أسباب منها قربها من المركب الجامعي دار الأمان وقربها من المطعم الجامعي الأغالبة ومن المقر الجديد للمعهد المزمع إنجازه.

- كما تم التنسيق المسبق مع مصالح الشركة الجهوية للنقل بالقيروان لنقل الطلبة الذين يتم ايوائهم بالمبيتات الجامعية المتواجدة برقادة .

- ويأتي هذا الخيار، سابقا، في ظل عدم توفّر إمكانية المساكنة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان وبقية المؤسسات الأخرى المتواجدة بالجهة .

- -فيما يتعلّق بالصور المصاحبة لنص السؤال الكتابي فهي تظهر المقسم المحاذي لبناية المعهد، وهو عقار لا يرجع بالنظر للمؤسسة . هذا، وتولّت جامعة القيروان مراسلة المصالح الجهوية المعنية للغرض . كما تم التدخّل من قبل بلدية القيروان عديد المرّات قصد إجراء اللازم.

- بالنسبة إلى أشغال المقرّ الجديد للمعهد فهي انطلقت منذ تاريخ 20أكتوبر 2025 وتتولّى المقاولة المعنية انجازها بنسبة تقدّم مُقدّرة بحوالي 35% مع تعهد بتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لاستكمال الأشغال في آجالها المحدّدة .علما وأنّ الآجال التعاقدية للمشروع مقدرة بـ 740 يوما.

- هذا، وتُنجز الأشغال بنسق عادي وفقا لمحاضر جلسات الحضيرة التي تنعقد بصفة دورية كل 15 يوما ووفقا لجدول الأعمال لجميع الأشغال الواجب تنفيذها المعد من طرف المقاولة المعنية بالإنجاز .علما وأن المشروع تحت إشراف الإدارة العامة للبنايات المدنية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع :حول الإسراع بتنفيذ أحكام صادرة عن المحكمة الإدارية

تحية طيبة وبعد،

بلغ إلى علمنا ملف مواطن متضرر من عدم تنفيذ الأحكام، الدكتور ر .ب .حيث تقدم المعني بالأمر لمناظرة انتداب المساعدين لسنة2011 ، ولم يقع التصريح بنجاحه من قبل اللجنة المعينة من الوزارة فتولى الطعن في ذلك أمام القضاء الإداري، وانتهت جميع مراحل التقاضي بالحكم لفائدته بخصوص الطعن في عدم التصريح بنجاحه، وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في القضية عدد 319909.

وقد قام المعني بالأمر بجميع الإجراءات القانونية المستوجبة للإعلام والتنفيذ، إلا أنه وإلى حد تاريخ تحرير هذا السؤال، لم يتلق أي رد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لذا نتوجه إلى سيادتكم بالتساؤل حول أسباب تأخر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية، رغم أن التشريع التونسي والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية تفرض بصورة واضحة وصريحة تنفيذ هذه الأحكام.

وحيث نص الفصل 23 من دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 17أوت 2022 على أن" :المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون دون أي تمييز ."

وحيث نص الدستور كذلك على أن تصدر "الأحكام باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية ."

وحيث اقتضت المادة 8 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948أن لكل "شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أي أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون ."

وحيث اقتضى الفصل 2 من القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين أن" :الفساد : كل تصرف مخالف للقانون والتراتيب الجاري بها العمل يضر أو من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة"...، ويشمل ذلك" تعطيل قرارات السلطة القضائية"، بما يجعله من قبيل أفعال الفساد بمقتضى القانون.

وحيث اقتضى الفصل 315 من المجلة الجزائية أنه يعاقب بالسجن مدة خمسة عشر يوما وبخطية قدرها أربعة دنانير وثمانمائة مليم الأشخاص الذين لا يمتثلون لما أمرت به القوانين والقرارات الصادرة عمن له النظر ."

وحيث نص الفصل 8 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية على أن" :المحكمة الإدارية تلغي المقررات التي وقع الطعن فيها إذا ثبت لديها أن دعوى تجاوز السلطة ترتكز على أسس صحيحة"...، كما نص في فقرته الأخيرة على أن المقررات الواقع إلغاؤها بسبب تجاوز السلطة تعتبر كأنها لم تتخذ إطلاقا ."

وحيث اقتضت أحكام الفصل 9 من ذات القانون أن قرار الإلغاء يوجب على الإدارة إعادة الوضعية القانونية التي وقع تنقيحها أو حذفها بالمقررات الإدارية الواقع إلغاؤها إلى حالتها الأصلية بصفة كلية ."

وحيث اقتضت أحكام الفصل 10 من ذات القانون أنه يعتبر " عدم التنفيذ المقصود لقرارات المحكمة الإدارية خطأ فاحشا معمّرا لذمة السلطة الإدارية المعنية بالأمر ."

ونظرا لتواصل الضرر اللاحق بالمعني بالأمر، ورغم صدور الأمر عدد 749 لسنة 2023 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023 والمتعلق بإلغاء الأحكام الخاصة بانتداب مساعدين للتعليم العالي، فإن استقرار فقه القضاء الإداري ومبادئ تنفيذ الأحكام القضائية يقتضيان عدم سريان ذلك على الوضعية موضوع الحكم، باعتبار أن الحقوق المكتسبة بموجب حكم قضائي بات تظل واجبة النفاذ.

كما أن تنفيذ الحكم يقتضي ترتيب جميع آثاره القانونية والإدارية والمالية، بما في ذلك احتساب المسار المهني والترقيات التي كان من المفترض أن ينتفع بها المعني بالأمر لو تم التصريح بنجاحه في الإبان مع تحمل الإدارة لتبعات التأخير الناجم عن استمرار النزاع القضائي وعدم تنفيذ الحكم في آجاله.

وعليه، يكون المعني بالأمر مستحقا للتمتع بالرتب اللاحقة وفق التسلسل الزمني الطبيعي لمساره المهني مع احتساب جميع الآثار المترتبة عن الحكم القاضي بإلغاء عدم التصريح بنجاحه.

لذلك، نسأل السيد الوزير ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتنفيذ الحكم تنفيذا كاملا وترتيب جميع آثاره القانونية والإدارية والمالية؟ وما هو الأجل الزمني المتوقع لاستكمال إجراءات التنفيذ؟

ونلتمس من سيادتكم ردا موضوعيا ومفصلا يبين كيفية تنفيذ قرار المحكمة الإدارية، مع مراعاة أهمية عامل الزمن بالنسبة للمتضرر وللإدارة على حد سواء، وذلك دعما لمبادئ دولة القانون والمؤسسات واحتراما لحجية الأحكام القضائية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي .

<u>المرجع</u>: إحالتكم عدد ص2026-26-3000- 0001711 الواردة علينا بتاريخ 29 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب" صابر المصمودي "حول الإسراع بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية بتاريخ 31 ديسمبر 2024، يُشرّفني مدّكم بالمعطيات التالية:

- تعذّر تنفيذ الحكم باعتبار المعطى القانوني اللاحق لوقائع النزاع، والمتمثل في صدور الأمر عدد 749 لسنة 2023 المتعلّق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1825 لسنة 1993 والذي ألغى أحكام الفصول 34 و35 و36 و37 منه، وهي الفصول التي كانت تضبط شروط وإجراءات الانتداب في رتبة" مساعد للتعليم العالي ."وهو ما جعل التصريح المباشر بالنجاح في المناظرة، وفق الإطار القانوني الذي كانت تجري بمقتضاه، متعذرا ماديا وقانونيا خاصة في ظل ما استقر عليه العمل في تنفيذ الأحكام الإدارية القاضية بإلغاء مناظرات الانتداب في سلك مساعدي التعليم العالي التابعين للجامعات والذي يقتضي إعادة فتح

تلك المناظرة لفائدة المترشّحين غير الناجحين متى توفّر نفس الإطار القانوني ونفس شروط التناظر.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول الإطار القانوني والتقييمي لمطلب إعادة الإصلاح بعد الباكالوريا وضمانات الشفافية وتكافؤ الفرص

المصاحيب:

-ميثاق الجامعة .

-بطاقات أعداد التعليم الثانوي من السنة الأولى إلى السنة الرابعة .

-بطاقة أعداد مناظرة إعادة التوجيه بعد البكالوريا

- مطلب إعادة الإصلاح الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمقدم من طرف عائلة الطالبة .

-مطلب إعادة الإصلاح الى السيد رئيس جامعة المنستير لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

السيد الوزير المحترم،

تحية طيبة وبعد،

حرصًا على متابعة مدى احترام مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وضمان عدالة التقييم في المنظومة الجامعية، وفي إطار ما يكرّسه الدستور التونسي من مبادئ عامة، وخاصة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية وحسن سير المرفق العام، أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص مطلب إعادة الإصلاح المتعلق بوضعية طالبة كانت قد اجتازت امتحان البكالوريا علوم تجريبية لسنة 2025 بملاحظة حسن وحسب المعطيات المتوفرة، فقد تحصلت المعنية بالأمر خلال مسارها الدراسي في التعليم الثانوي على أعداد تتراوح بين 15و 16 في مادة الفرنسية، كما تحصلت في امتحان البكالوريا لسنة 2025على عدد 20/14 في نفس المادة، وهو ما يعكس نسقا دراسيًا مستقرًا ومتميزا.

غير أن نتائجها في امتحان إعادة التوجيه بعد البكالوريا سجلت تراجعا إلى 20/4.88 في نفس المادة، وهو ما دفع العائلة إلى تقديم مطلب في إعادة الإصلاح قصد التثبت من سلامة التقييم وآليات احتساب العدد.

وفي هذا الإطار، يُثار التساؤل حول الإطار القانوني والترتيبي المنظم لمطلب إعادة الإصلاح في هذا النوع من الامتحانات وخاصة من حيث شروطه وإجراءاته والجهة المخولة بالبت فيه.

كما يُطرح التساؤل حول مدى وجود نص صريح ينظّم أو يقيد إعادة الإصلاح في هذه الحالات، وحول أسباب عدم الاستجابة للمطلب المقدّم، مع تحديد الجهة التي تولّت البت فيه أو امتنعت عن النظر فيه.

وعليه نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية :

1-ما هو الإطار القانوني والترتيبي المنظم لمطلب إعادة الإصلاح في إطار امتحانات ما بعد البكالوريا ؟

2-هل يوجد نص صريح يمنع أو يقيّد إعادة الإصلاح في مثل هذه الحالات؟ ما هي الجهة المختصة بالبت في مطالب إعادة الإصلاح الوزارة أو رئاسة الجامعة أو غيرها)؟

3-ما هي الأسباب القانونية أو الإدارية التي حالت دون الاستجابة للمطلب المقدم من طرف العائلة؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام .

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي

المرجع :إحالتكم عدد ص2026-26-3000- 0001711 الواردة علينا بتاريخ 29 جوان 2026.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي صادر عن السيدة النائبة" ضحى السالمي حول مناظرة إعادة التوجيه الجامعي دورة مارس2026 ، يُشرّفني مدكم بالمعطيات التالية:

- تضمن دليل إجراءات مناظرات إعادة التوجيه الجامعي الصادر بتاريخ 20 فيفري 2024 تمكين الطالب من الاطلاع على أوراق الامتحان الخاصة به وطلب الإصلاح في صورة وجود خطأ مادّي، كما نص على أنه في حال وجوده يتم إصلاحه من قبل مصححين إثنين، وذلك بعد رفع هوية المترشّح عن ورقة الامتحان ضمانا لسرّية العملية، وفي صورة تجاوز الفارق بين المصححين 3 نقاط يتم المرور إلى مصحح ثالث.

- وعليه وتطبيقا لما سبق بيانه، تمّ تأمين عملية إصلاح أوراق الامتحانات وفقا لذلك.

- نصت أحكام المنشور عدد 04 الصادر عن الوزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 06 فيفري 2023 والمتعلق بتنظيم الامتحانات الجامعية في النقطة السادسة منه والمتعلّقة بالمداولات والتصريح بالنتائج) المطتين 3 و4 منها على أنّه" يمكن للطالب(ة)، أن يتقدّم في أجل لا يتجاوز الأسبوع من تاريخ الإعلان عن النتائج، بمطلب قصد الاطلاع على ورقة الامتحان والتثبت من صحة العدد المسند ."و"يتعيّن إصلاح كل خطأ مادي"،

- وحيث أنّه على إثر التصريح بالنتائج الأولية للمناظرة الوطنية والموحدة لإعادة التوجيه الجامعي لشعب الطب وطب الأسنان والصيدلة دورة مارس 2026 ، تمّ إصدار بلاغ من طرف جامعة المنستير بتاريخ 25 ماي 2026 يتضمن إجراءات وآجال تقديم مطالب الاطلاع على أوراق الامتحانات للطلبة الراغبين في ذلك،

- وحيث تقدّمت الطالبة المعنية بمطلب للاطّلاع على ورقة امتحان مادة الفرنسية وتم تمكينها من كما قامت بتدوين ملاحظاتها في الغرض . وبعد الاطلاع على الملاحظات المذكورة من قبل متفقدي مادّة الفرنسية، تمّ تأكيد صحة العدد المسند للطالبة المعنية،

- وتطبيقا للتراتيب الجاري بها العمل تعذّرت الاستجابة لطلب إعادة إصلاح أوراق الامتحانات الصادرة عن المترشحين لمناظرة إعادة التوجيه الجامعي وذلك باعتبار أنّه تمّ تأمين عملية الاصلاح المزدوج

وعند الاقتضاء الاصلاح الثالث لأوراق الامتحانات بعد رفع الهوية عليها وقبل التصريح بالنتائج وذلك ضمانا للمبادئ العامة للامتحانات والمتمثلة أساسا في الانصاف وتكافؤ الفرص،

- هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه تمت دعوة متفقدي مادة الفرنسية لمدّ الجامعة بتقرير تفصيلي بخصوص عملية إصلاح ورقة الامتحان مادة الفرنسية للطالبة المعنية والذين تولّوا على إثر ذلك موافاتها بجدول الإصلاح مُرفق بتقرير تفصيلي فبي الغرض.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول مدى تقدم إنجاز الدراسات المتعلقة بسد جبلي أو بحيرة جبلية بوادي المهاريس بمنطقة اللاس - معتمدية السرس - ولاية الكاف .

السيد الوزير المحترم،

تحية طيبة وبعد،

على إثر إجابتكم السابقة بخصوص سؤالي المتعلق بمشروع إنجاز سد جبلي أو بحيرة جبلية على وادي المهاريس بمنطقة اللاس بمعتمدية السرس ولاية الكاف، أفدتم بأنه سيتم اقتراح برمجة إنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالشبكة المائية بالمنطقة، وذلك في إطار ميزانية سنة2026 ، قصد تعويض السد الجبلي الحالي.

وحيث إن المنطقة ما تزال تعاني من إشكاليات حقيقية في التزود بالمياه وتراجع البنية المائية، فإننا نتساءل:

أين وصلت فعلياً إجراءات إعداد هذه الدراسات؟ ومتى سيتم الشروع في إنجازها بشكل رسمي؟ وهل تم فعلاً إدراج المشروع بصفة نهائية ضمن ميزانية سنة 2026 أم ما يزال في مرحلة الاقتراح؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير مع الشكر والسّلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: الإجابة على الأسئلة الكتابية للسادة النواب (01 نائب)

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-06-3000- 1565- بتاريخ 08 جوان 2026.

المصاحيب: 1 بطاقة إجابة موجهة إلى السيدة النائب.

تحية واحتراما وبعد،

أتشرف بموافاتكم رفقة هذا ببطاقة إجابة (01) موجهة للسيدة النائب ريم المعشاوي (01)، جوابا على طلبها المضمن بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه.

تقبلوا السيد رئيس مجلس نواب الشعب فائق الاحترام وبالغ التقدير

*نسخة تُحال إلى رئاسة الحكومة للإعلام.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب ريم المعشاوي

الموضوع: حول تقدم إنجاز الدراسات المتعلقة بالسد الجبلي اللاس بمعتمدية السرس بولاية الكاف.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 13 ماي 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص تقدم إنجاز الدراسات المتعلقة بالسد الجبلي اللاس بمعتمدية السرس بولاية الكاف، أتشرف إفادتكم بما يلي:

-تمت برمجة إنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية للسد الجبلي اللاس ضمن طلب العروض عدد 51 ف/2025 الذي تم طرحه في موفي سنة 2025 وتبعا لرأي اللجنة العليا المراقبة وتدقيق صفقات البناءات والهندسة المدنية.

-تم في موفى شهر أفريل 2026 الإعلان عن إسناد الصفقة الخاصة بإنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية الخاصة بمشاريع ستة سدود جبلية (من بينها السد الجبلي اللاس) لمكتب الدراسات الذي سيتكفل بإعداد الدراسات والصفقة حاليا بصدد الإبرام والتسجيل.

كما سيتم برمجة الزيارات الميدانية الأولى لمواقع السدود بالتنسيق مع مكتب الدراسات فور إتمام الإجراءات القانونية لإبرام وتسجيل الصفقة وإعطاء الإذن ببدء الدراسات والتي على إثرها سيتم البحث عن التمويل الضروري لإنجاز الأشغال والقيام بالتصفية العقارية الضرورية حسب مخرجات الدراسات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فتحي رجب

الموضوع: سؤال كتابي حول مبدأ المساواة في تطبيق القانون وتمكين متساكني منطقة الصيانة ببلدية الجم من خدمات الماء والكهرباء.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد

إثر التوجيهات الأخيرة من طرف السيد وزير الداخلية حول تقديم تسهيلات للمواطنين قصد الترخيص لهم بالربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب مع إمضائهم على التزام يسهل العمل الإداري، تقدم العديد من المواطنين بالمطالب والإمضاء على الالتزام معترفا بأن رخص الكهرباء والماء لا تملك ولا تعتبر وثيقة قانونية لدى القضاء.

تم بعث لجنة على مستوى بلدية الجم لإعداد ودراسة الملفات المطروحة من طرف المواطنين، تم تمكين الأغلبية بالموافقة الأولية على مستوى البلدية في انتظار القرار من طرف السيد والي المهدية.

سيدي الوزير بمنطقة الصيانة لبلدية الجم يوجد أكثر من ألف (1000) مسكن، 70 % منهم تمتعون بالماء والكهرباء و30 % منذ تواجد المجلس البلدي السابق أما العديد المتبقي يطلب الترخيص لهم بالربط بالماء والكهرباء، لكن للأسف 63 منهم (قرابة 10 حالات) صدر في شأنهم في السابق قرار هدم يطلب من الحرس البلدي بسبب تواجدهم بمنطقة الصيانة.

سيدي الوزير في بعض التساؤلات:

طلب قرار الهدم تم في السابق بعد تقديم تقرير من طرف الحرس البلدي للبعض منهم أما الأغلبية تم غض النظر عنهم، فكيف سيتم تنفيذ قرار هدم على 3 % من البناءات (10 حالات) ويتم التغاطي على البقية ولهم نفس التجاوز والمخالفة ويفوق عددهم 990 مسكن؟

هل يعقل أن يتم هدم حي بالكامل وسط المدينة بها أكثر من 1000 مسكن؟

في السابق الدولة تحرص على إيصال الماء والكهرباء لكل العائلات المتساكنة بالمناطق الفلاحية وتشجيعها بالتمركز في المناطق الفلاحية وتشجيعهم على النشاط الفلاحي، أما الآن يتم حرمانهم حتى من شربة ماء.

مثال التهيئة العمرانية لبلدية الجم لم يتم مراجعته منذ سنة 2002 ولم تعد توجد أراضي للبناء مما جعل العديد من المتساكنين تمركز بأراضي مصنفة مناطق صيانة سيدي الوزير، ما ذنب المواطن والبلدية لم تتمكن من مراجعة وتحيين مثال التهيئة العمرانية.

سيدي الوزير لماذا لا يتم التنازل على قرارات الهدم وقتيا وتمكن المواطن من الربط بالماء والكهرباء وذلك في انتظار صدور مثال التهيئة العمرانية في القريب العاجل والذي يشمل هذه البناءات في المثال المقترح؟

سيدي الوزير أملي فيكم كبير بأن تنظروا بعين الرحمة لهذه المجموعة من المواطنين وتمكينهم من شربة ماء تروي عطشهم وتمكنهم من حقهم الدستوري علما بأن عداد الماء والكهرباء لا يمنع السلطة من تنفيذ قرارات الهدم.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب فتحي رجب

الموضوع: حول مبدأ المساواة في تطبيق القانون وتمكين متساكني منطقة الصيانة ببلدية الجم من خدمات الماء والكهرباء

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 11 جوان 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص مبدأ المساواة في تطبيق القانون وتمكين متساكني منطقة الصيانة ببلدية الجم من خدمات الماء والكهرباء، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أكد **الفصل 10 من الأمر عدد 157 المتعلق بنظام الاشتراكات في الماء المؤرخ في** 2017/01/19 على أن الموافقة على الاشتراكات لا تكون إلا لمالكي العقارات وأن المطالب ذات العلاقة تكون مصحوبة وجوبا بالوثائق المبينة لصفة المالك والرخص والوثائق المشترطة من قبل السلط الإدارية المختصة.

كما أشار **نظام الاتصال والإرشاد الإداري** المصادق عليه من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية لشهر نوفمبر 2006 على أنه من شروط الانتفاع بخدمة التزود بالماء أن يكون المعني بالأمر مالكا أو حائزا أو متصرفا في المحل المطلوب تزويده الحوز والتصرف طبقا للقانون.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع سؤال كتابي حول طلب احداث بحيرة جبلية في معتمدية زانوش

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم بالسؤال الكتابي التالي: إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

السؤال:

1-نظرا لما تتوفر عليه معتمدية زانوش من مؤهلات طبيعية وجيولوجية وخاصة امتداد السلسلة الجبلية عرباطة التي تعد ثان أعلى قمة جبلية في تونس وتوفر أودية موسمية وذلك بناء على الدراسات الجغرافية والجيولوجية فإن هذه المعطيات تساعد على احداث بحيرة جبلية في منطقة أم العلق أو في منطقة وادي بن مانوش من معتمدية زانوش.

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: الإجابة على الأسئلة الكتابية للسادة النواب (01 نائب).

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2026-06-3000-1565 بتاريخ 08 جوان 2026

المصاحيب: 2 بطاقتي إجابة موجهة إلى السيد النائب.

تحية واحتراما، وبعد،

أتشرف بموافاتكم رفقة هذا ببطاقتي إجابة (02) موجهة للسيد النائب نجيب عكرمي (02)، جوابا على طلبه المضمن بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه.

تقبلوا السيد رئيس مجلس نواب الشعب فائق الاحترام وبالغ التقدير.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب نجيب عكرمي

الموضوع حول طلب احداث بحيرة جبلية في معتمدية زانوش

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 13 ماي 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص احداث بحيرة جبلية في معتمدية زانوش، أتشرف بإفادتكم أن المصالح الفنية المختصة بالمندوبية بصدد اعداد كراس الشروط للإعلان عن طلب عروض متعلق بدراسة احداث بحيرات جبلية بولاية قفصة وتحديد الأماكن الممكنة لإنجازها بمختلف معتمديات ولاية قفصة ومنها منطقة زانوش.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع سؤال كتابي حول التعطيل والعجز المتواصل في حل مشكلة العطش في معتمدية زانوش والشمالية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالسؤال الكتاني التالي:

السؤال: 1- إلى متى سيتواصل تعطل حل مشكلة العطش وانهاء أزمة غياب المياه الصالحة للشراب لأكثر من 10 آلاف ساكن في التجمعات السكانية بمعتمدية زانوش (الظواهر - اولاد دلاج - العماريس - اعلايكية – الشطابية - البنعاسبة ، أولاد حامد، أم العلق) هنشر الافراح - بوشال

2 - إلى متى سيظل أكثر من 4000 آلاف ساكن في معتمدية قفصة الشمالية (أولاد احمد بن سعد، منزل ميمون، الفج) في انتظار انهاء الأزمة العطش.

3- إلى متى تنتظر قرى السونية، وجبل العبابسة حوالي 300 ساكن من معتمدية سيدي عيش حلول لمشكل العطش.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: الإجابة على الأسئلة الكتابية للسادة النواب (01 نائب).

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2026-06-3000-1565 بتاريخ 08 جوان 2026

المصاحيب: 2 بطاقتي إجابة موجهة إلى السيد النائب.

تحية واحتراما، وبعد،

أتشرف بموافاتكم رفقة هذا ببطاقتي إجابة (02) موجهة للسيد النائب نجيب عكرمي (02)، جوابا على طلبه المضمن بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه.

تقبلوا، السيد رئيس مجلس نواب الشعب، فائق الاحترام وبالغ التقدير.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب نجيب عكرمي

الموضوع: حول التعطيل والعجز المتواصل في حل مشكلة العطش من معتمدية زانوش

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 18 ماي 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص التعطيل والعجز المتواصل في حل مشكلة العطش من معتمدية زانوش أتشرف بإفادتكم بما يلي:

-تم القيام بالدراسات اللازمة لربط التجمعات السكنية بزانوش.

-تم تجهيز وكهربة البئر الجديدة بزانوش وبرمجة ربطها لتدعيم الموارد المائية بمنطق زانوش.

-بالنسبة لمنطقة منزل ميمون والتي تضم 450 مشترك فهي تتزود عن طريق بئر عميقة ذات دفق 6 لتر في الثانية وتمت برمجة بئر تدعيمية جديدة على ميزانية 2027.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إحداث حديقة وطنية أو محمية طبيعية في عمادة ودران الجنوبي بمعتمدية بئر علي بن خليفة

السيد الوزير تعتبر الغابات رئة الأرض الحيوية وتوفر فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية لا تقدر بثمن أبرزها امتصاص ثاني أكسيد الكربون وتنقية الهواء وانتاج الأكسجين وحماية التربة من الانجراف كما تعد موطنا لأكثر من 80% من الكائنات البرية ومصدرا للغذاء والدواء والخشب إضافة إلى دورها في تنظيم المناخ وجلب الأمطار وتوفير مساحات للاستجمام والترفيه والتقليل من تأثيرات الاحتباس الحراري.

رغم أهميتها المتعددة تشهد الغابات في بلادنا تراجعا كبيرا حيث خسرت الدولة ما يقارب 56 ألف هكتار من الغابات بين سنة 2016 و2023 نتيجة القطع الجائر والحرائق والجفاف وأصبحت تشكل فقط 6% من المساحة الجملية للبلاد ومن هنا يأتي دور الدولة في حماية ما تبقى من غابات ولم لا توسعة مساحاتها بالتشجير وإحداث مناطق غابية جديدة.

أما الغابات في صفاقس فلا تتجاوز مساحتها 1% من المساحة الجملية للولاية توجد المساحة الأكبر منها في عمادة ودران الجنوبي من معتمدية بئر علي بن خليفة بإمكانها أن تكون كنزا للدولة والمواطنين إلا أنها تشهد إهمالا وعدم وجود استراتيجية لاستغلالها حق استغلال.

وتشمل الغابات في ودران الجنوبي جزء غابيًا ممتدا لا يمكن الدخول إليه أصبح يتكاثر فيه الذئب بشكل كبير والذي يشكل خطرا على المتساكنين حيث يقوم بمهاجمة انتاجهم الحيواني من فترة لأخرى وجزء آخر منقوص التشجير ويمكن الولوج إليه واستغلاله كمرعى عمومي للأجوار.

السيد وزير الفلاحة إن الاستغلال الأمثل لمنطقة الغابات بودران الجنوبي هو إحداث حديقة وطنية أو محمية طبيعية حسب خاصية المنطقة التي تحددها الإدارة، وسيكون لهذا المشروع فوائد عديدة ومنها:

- ✓ حماية التنوع البيولوجي والتوازن البيئي.
- ✓ إحداث قطب أساسي للسياحة البيئية في ولاية صفاقس وتوفير متنفس وطني طبيعي يرتاده الزوار حتى من خارج الولاية.
- ✓ استغلال الغابات في البحث العلمي.
- ✓ دعم الاقتصاد المحلي عن طريق خلق فرص عمل جديدة لأبناء المنطقة.
- ✓ إحداث مشاريع اقتصادية محاذية كتربية النحل وإنتاج العسل.
- ✓ تغيير الغابات من فضاء خطير ومهدد لأمن الأجوار إلى فضاء محمي وآمن للأجوار.
- ✓ تحسين البنية التحتية في كامل المنطقة من تعبيد طرقات وربط بالماء والكهرباء والأنترانت وغيرها وتغيير كلي للمنطقة لتصبح منطقة حيوية منتجة وليس عبء وخطرا محدقا بالسكان.

إن إحداث محمية طبيعية أو حديقة وطنية في عمادة ودران الجنوبي بمعتمدية بئر علي بن خليفة سيكون له فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية كثيرة وسيعود بالنفع على كامل البلاد فهل بإمكان وزارتكم الموقرة العمل على إنجاز هذا المشروع في الجهة؟؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب منال بديدة

الموضوع: حول احداث حديقة وطنية أو محمية طبيعية بمنطقة ودران من معتمدية بئر علي بن خليفة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 02 أفريل 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص احداث حديقة وطنية أو محمية طبيعية بمنطقة ودران من معتمدية بئر علي بن خليفة أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن احداث المناطق المحمية بما في ذلك الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية يخضع الأحكام الفصول 218 وما يليها من مجلة الغابات الجاري بها العمل، وذلك بالنسبة للإطار القانوني المنظم لإحداث المناطق المحمية بموجب أوامر في الغرض.

-اما من الناحية العلمية والفنية فان احداث المناطق المحمية يستوجب القيام بدراسات حول القيمة البيئية للموقع والأصناف النباتية والحيوانية المتواجدة به بالإضافة الى تقييم مدى تدهور المنظومات المذكورة. واستنادا الى ما سبق ذكره يتم اجراء مسح عقاري للموقع والشروع في إجراءات الانتزاع في صورة إذا كان العقار على ملك الخواص لاستكمال ملف الاحداث.

وحاليا تعتبر منطقة القنة المصنفة كمحمية طبيعية من المواقع ذات الأهمية البيئية الكبرى بولاية صفاقس الى حين الشروع في الدراسات المتعلقة بإحداث مناطق إضافية.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: سؤال كتابي حول فيضانات الأودية وخروجها عن مساراتها الطبيعية بمعتمدية قرمبالية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

سيدي الوزير،

على إثر الفيضانات الأخيرة التي شهدتها معتمدية قرمبالية من ولاية نابل، سجل فيضان عدد من الأودية وخروجها عن مساراتها الطبيعية، مما تسبب في أضرار متفاوتة للمواطنين وللأراضي الفلاحية، وأثار تخوفات جدية حول مدى صيانة هذه المجاري المائية ومراقبتها.

وفي هذا الإطار، نسائلكم حول:

1-الوادي المار بجانب مدينة النيانو:

-ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فيضانه؟

-وهل صحيح أن مجرى الوادي ممتلئ بالأتربة ولم يخضع لعمليات تنظيف وصيانة دورية؟

-وهل تم تسجيل تعديات على حرم الوادي (احداث جسور أو ردم أجزاء منه) مما ساهم في تعطيل سيلان المياه وفيضانه على المواطنين؟

2- الوادي المار بجانب قرية بلي محطة:

-ما أسباب فيضانه على المواطنين؟

-وهل تم القيام بالدراسات والصيانة اللازمة لتفادي تكرار هذه الحوادث؟

3-وادي الطاحونة (على مستوى قرية السبالة):

-ما أسباب فيضانه على المواطنين؟

-وهل تم القيام بالدراسات والصيانة اللازمة لتفادي تكرار هذه الحوادث؟

خاصة أني سمعة ان هناك سور لضيعة مقابلة قرية السيالة قد سقط في الواد واغلقه

4- وادي تركي:

-ما أسباب فيضانه وخروجه عن مساره الطبيعي؟

-ولماذا تضررت الأراضي الفلاحية المجاورة رغم أهميتها الإنتاجية ووجودها في منطقة سنوية؟

5- وادي الدفلة (بين التوتة وفندق الجديد)

-ما أسباب فيضانه على المواطنين؟

-وهل تم القيام بالدراسات والصيانة اللازمة لتفادي تكرار هذه الحوادث؟

-وهل صحيح انه أحدث به ممرات دون الرجوع واستشارة وزارة الفلاحة.

وعليه، ترجو منكم مدنا بتقرير مفضل يتضمن:

تشخيصاً دقيقا الأسباب هذه الفيضانات بكل وادي على حدة، مدى احترام حرم الأودية والتصدي للتجاوزات، برنامج الوزارة في تنظيف وصيانة الأودية،

والإجراءات العاجلة والمستقبلية لحماية المواطنين والممتلكات والأراضي الفلاحية من تكرار هذه الكوارث.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول فيضانات الأودية وخروجها عن مساراتها الطبيعية بقرمبالية

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 02 أفريل 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص فيضانات الأودية وخروجها عن مجاريها الطبيعية بقرمبالية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- ظاهرة مستمرة وليست ظرفية:

إن خروج الأودية عن مساراتها الطبيعية لا يعد حدثا عارضا، بل يرتبط بما يعرف **بذاكرة الوادي**، أي المسارات التاريخية التي كانت تتخذها المياه خلال فترات الجريان القوي والفيضانات.

2- المناطق المتضررة : أشارت الدراسات الهيدرولوجية إلى أن عددا من المناطق التي شهدت أضرارا تقع ضمن مجالات توسع طبيعي للأودية أثناء فترات الذروة، مما يفسر عودة المياه إلى هذه المسارات عند تساقط كميات كبيرة من الأمطار في وقت قصير.

3- العوامل المساهمة للفيضانات:

- التوسع العمراني داخل حرم الأودية.
- تغييرات في تضاريس المجاري الطبيعية نتيجة الترسبات أو التدخلات البشرية.
- ضعف استيعاب بعض المنشآت المانية الحالية للتدفقات الاستثنائية.

4- **التدخلات المنجزة والمبرمجة لجهر وتنظيف الأودية**

- بالنسبة للواد المار بجانب مدينة نيانو والمسمى وادي لميلح فإن ارتفاع منسوب المياه بالإضافة إلى التصريف المستمر لمياه مصنع SOTIPAPIER وتكدس نفايات الورق أدى إلى تجاوز كمية لمياه لقدرة الوادي على الاستيعاب وبذلك فيضانه. كما تم جهر وتنظيف هذا الواد على مسافة 5كلم سنة 2024.
- بالنسبة للواد المار بجانب قرية بلي محطة والمسمى وادي الزقروطي والذي تم تسجيل تعمد بعض السكان ردم جزء منه والبناء فوقه وإلقاء الفضلات فيه، نعلمكم أنه تم جهره خلال سنة 2020.
- بالنسبة لوادي الطاحونة (وادي اللوزة) فإن ارتفاع منسوب المياه بالإضافة إلى التصريف المستمر المياه التطهير أدى إلى فيضانه، علما وأنه تم جهر هذا الوادي سنة 2020 على مسافة 3.5 كلم وجهر 2 كلم منه سنة 2025.
- واد تركي تم جهره سنة 2025 على مسافة 2 كم.
- واد الدفلة تم جهره سنة 2026 على مسافة 2 كلم.
- واد زيانة تم جهره سنة 2026 على مسافة 1 كلم

كما تم رصد إعتمادات في حدود 2600 ألف دينار لجهر الأودية المتضررة من فيضانات جانفي 2026 وقد تم نشر طلب عروض في الغرض بتاريخ 08 أفريل 2026، يشمل 32 واد على مسافة 100كم في 04 أقساط منفصلة، وهي مبينة بالجدول المصاحب

برنامج المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل لتهيئة وجهر وتنظيف الأودية لسنة 2026

ع/ر	المعتمدية	المنطقة	إسم الوادي المبرمج للجهر	المسافة بالكم
1	بني خلاد	سيدي التومي	سيدي التومي	6
2	منزل بوزلفة	العيثة	سيدي سعيد	2
3	سليمان	بوشراي	الباي	4
4	قرمبالية	قرمبالية	اللوزة (الطاحونة)	5
5	قرمبالية	نيانو	لميلح	5
6	الحمامات	سيدي الجديدي	حتوس	7
7	بني خيار	بني خيار	الكبير	4
8	نابل	عين كميشة	سوحيل	5
9	قربة	بويوسف	بويوسف	4
10	الميدة	الكرشين	النجار	1
11	الميدة	الكرشين	الكرشين	2
12	منزل تميم	الوديان	القمبار	1,5

13	منزل تميم	واد القصب	القيطون	3
14	منزل تميم	منزل تميم	سيدي عبد المنعم	1
15	منزل تميم	منزل تميم	الملاعبي	1
16	منزل تميم	منزل حر	منزل عيسى	1
17	قليبية	قليبية	بني مالك	2
18	قليبية	قليبية	الإمام	2
19	قليبية	العليق	العليق	3
20	قليبة	قليبية	النخلة	1
21	الهوارية	تازغران	تازغران	1
22	بني خيار	الصمعة	داروفة	6
23	تاكلسة	الدوالة	الدوالة	2,5
24	بوعرقوب	بوعرقوب	بوعرقوب	3
25	بوعرقوب	بوعرقوب	القوارصية	1
26	دار شعبان	عمرون	عمرون	3,5
27	دار شعبان	دار شعبان	سيدي موسى	4,5
28	قربة	قربة	بني مشكال	3
29	قربة	قربة	خراز	4,5
30	قربة	قربة	الربع	4,5
31	قربة	بولدين	بولدين	3
32	قربة	قربة	القصيبات	3
		الجملة		100 كم

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغوف

الموضوع: سؤال كتابي حول طلب إحداث بئر تعويضي لمجمع التنمية الفلاحي الوسط بقرقنة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

حيث أن تدفق البئر الارتوازي الحالي والمحدث سنة 1997 في أدنى مستوياته (15/ل على مساحة 180 هك) وهذا يعتبر تدفقا ضعيفا جدا إذا لم نقل إنه في حالة نضوب خاصة أنه تعرض إلى عدة اضطرابات ومنها كسر تعذر على إثره إنزال مضخة داخل البئر بهدف تدفق المياه.

السيد الوزير،

نظرا للوضعية الحرجة التي آلت إليها البئر الحالية وبهدف ضمان إستمرار خدمة سقي الأشجار لفائدة 368 منتفع نرجو من سيادتكم الإذن بإحداث بتر تعويضية في أقرب الآجال الممكنة.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة اجابة عن سؤال كتابي

للسيد النائب محمود شلغاف

الموضوع: حول طلب إحداث بئر تعويضية لمجمع التنمية الفلاحي الوسط بقرقنة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 25 مارس 2026

وبعد، جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه بخصوص طلب إحداث بتر تعويضية لمجمع التنمية الفلاحي الوسط بقرقنة بولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- أحدثت البئر العميقة الرملة 03 سنة 1994، وهي بئر ارتوازية بعمق 370 مترا، وتتولى تزويد المنطقة السقوية بالرملة.

- خلال سنة 2009، تم التدخل على هذه البئر بإعادة إكسائها من الداخل بواسطة أنابيب ذات قطر أصغر (9) إلى حدود عمق 59 مترا.

- خلال سنة 2026، لوحظ تدن في دفق البشر، حيث بلغ حوالي 15 لترا في الثانية، مما استوجب إنزال مضخة غاطسة بقطر (8") من طرف الفريق الفني التابع لدائرة المناطق السقوية، إلا أنه تعذر تجاوز عمق 9 أمتار أثناء عملية الإنزال.

مما استوجب اللجوء إلى القيام بعملية التصوير الباطني للبئر المذكورة بتاريخ 11 ماي 2026، حيث أظهرت النتائج وجود اهتراء كبير في الأنابيب

وبناء على نتائج المعاينة الفنية، تم برمجة تدخل عاجل لإعادة تطوير البئر يشمل تنظيف قاعها وإعادة تأهيلها، وذلك في أقرب الآجال الممكنة، بهدف استرجاع طاقتها الإنتاجية وضمان استمرارية تزويد المنطقة السقوية بالمياه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: استراتيجية الوزارة في تخزين القمح في ظل الأوضاع العالمية الراهنة.

تحية طيبة وبعد،

نظرا للأوضاع الحالية، نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

ماهي استراتيجية وزارتكم بخصوص تخزين القمح في ظل الأوضاع العالمية؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائبة مريم الشريف

الموضوع: حول استراتيجية الوزارة في تخزين القمح في ظل الأوضاع العالمية

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 25 مارس 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص استراتيجية الوزارة في تخزين القمح في ظل الأوضاع العالمية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أن تداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية الدائرة بمنطقة الشرق الأوسط أثرت بصفة أساسية ومباشرة على أسواق النفط والطاقة كما أثرت كذلك نسبيا على أسواق الحبوب خاصة فيما يتعلق بكلفة النقل والتأمين ويمكن أن تتصاعد هذه التأثيرات في صورة تواصل أمد هذه الحرب حيث يمكن أن تتعطل سلاسل الإمداد تبعا لتحويل مسارات الشحن نتيجة الضغط على المضائق البحرية.

وفي هذا الإطار ولتامين حاجيات البلاد من الحبوب تولت مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الإعلان عن طلبات عروض لإقتناء كميات من الحبوب مما يمكن من الربط مع انطلاق الصابة المحلية بالنسبة للقمح الصلب، أما بالنسبة للقمح اللين فينتظر أن تؤمن الكميات التي تم اقتناؤها بعد اندلاع الحرب حاجيات البلاد إلى موفى شهر جويلية 2026، كما ستواصل مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتابعة اللصيقة للمتغيرات العالمية وتأثيراتها على أسواق الحبوب واغتنام الفرص المتاحة للتوريد قصد تأمين التزويد العادي للبلاد، وكذلك العمل مع كافة الأطراف المتدخلة قصد توفير التمويلات الضرورية لتأمين توريد باقي شراءات سنة 2026 في أحسن الظروف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مراجعة نظام جهاز المراقبة عبر الأقمار الصناعية (VMS)

تبعا للزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري والتي تم خلالها الاستماع إلى مشاغل ومشاكل البحارة بمختلف مناطق الجمهورية، تبين لنا أن جهاز المراقبة عبر الأقمار الصناعية (VMS) يمثل عبئا على عدد كبير من البحارة من الشمال إلى الجنوب، سواء من حيث الكلفة أو طريقة التطبيق.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم للاستفسار حول موقف الوزارة من هذا الموضوع، والإجراءات الممكن اتخاذها لمراجعة هذا النظام أو التخفيف من انعكاساته على البحارة، بما يضمن التوازن بين متطلبات الرقابة وحماية المورد البحري وظروف العمل الصعبة التي يواجهها المهنيون في هذا القطاع.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائبة سيرين بوصندل

الموضوع: حول مراجعة نظام جهاز المراقبة عبر الأقمار الصناعية (VMS)

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 24 مارس 2026

وبعد جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه بخصوص مراجعة نظام جهاز المراقبة عبر الأقمار الصناعية (VMS)أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تعد منظومة مراقبة المراكب عبر الأقمار الصناعية (VMS) أداة حيوية لضمان استدامة الموارد البحرية التونسية وحوكمة قطاع الصيد البحري تهدف المنظومة أساسا إلى مكافحة الصيد العشوائي وغير القانوني وحماية الأعماق البحرية الهشة، والمحافظة على الثروة الوطنية والمحافظة على سلامة البحارة. ورغم النجاحات المسجلة، يواجه التطبيق الميداني تحديات تقنية واجتماعية استوجبت المراجعات لتحقيق التوازن العادل بين متطلبات الردع والرقابة، وبين الواقع الاقتصادي والمعيشي للبحارة.

ولضمان استدامة نجاح المنظومة وتطوير إيجابياتها، يتم العمل على تفعيل حزمة من الإصلاحات الهيكلية:

- **المحور التقني: الانتقال إلى "الرقابة الذكية"**

- <u>يتم التنسيق على تطوير تطبيق جوال خاص بالبحارة:</u> يتيح للزبان رؤية موقعه الفعلي مقارنة بالمناطق المحجرة لتجنب الأخطاء والمخالفات غير العمدية، وتتبع حالة تشغيل جهازه

- <u>العمل على بعث نظام التنبيه الاستباقي:</u> (SMS) تفعيل آلية إشعار فوري عبر الهاتف لصاحب المركب عند انقطاع بث الإشارة مع منحة مهلة قانونية وإدارية (مثلا من 6 إلى 12 ساعة) لتسوية الوضعية قبل تحرير محضر المخالفة.

- <u>معالجة الفراغات الرقمية:</u> إرساء إطار قانوني وتقني يرفع عن البحارة المسؤولية في حال إثبات أن انقطاع الإشارة ناتج عن خلل عام في الشبكة أو عوامل جوية استثنائية.

- يجري العمل على استقطاب مزودين جدد لتعزيز مبدأ المنافسة وضمان جودة الخدمات.

- **المحور المالي والاجتماعي: الدعم والمرافقة**

تم إعفاء أجهزة (VMS) وقطع غيارها الموردة من الأداءات الديوانية، لتخفيض كلفة الاقتناء والتجديد على كاهل المجهزين.

- **المحور التوعوي والتشاركي لبناء الثقة**

- **التكوين المستمر:** تنظيم أيام إعلامية دورية في الموانئ لتبسيط الجوانب التقنية للمنظومة وتعريف البحارة بحقوقهم وواجباتهم.

- **الشراكة الاستراتيجية** تغيير المقاربة الرقابية لتكريس مبدأ الثقة واعتبار البحار الشريك الأول في حماية الثروة الوطنية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص تسوية وضعية عمال ديوان الأراضي الدولية .

المصاحيب: عقود شغل محدودة المدة .

تحية طيبة،

وصلتنا عديد التشكيات من عمال ديوان الأراضي الدولية وذلك لعدم القيام بأي اجراء بخصوص تطيق القانون عدد 9 لسنة 2025 الذي ينص على منع المناولة وتنظيم عقود الشغل والذي نص في الفصل الثامن من الباب الرابع من الأحكام الانتقالية على ترسيمهم بالمؤسسات المستفيدة بداية من تاريخ دخول هذا القانون حيّز النفاذ.

إلا أننا ورغم كل هذه الإجراءات لاحظنا إعطاء العملة عقود محدودة المدة كما هو موجود في المصاحيب المرفقة، وهذا ما دعانا الى طرح هذا المشكل في الجلسة الحوارية مع السيد وزير الفلاحة بتاريخ 15جويلية 2025 والذي أجاب في آخر الجلسة على أن وزارة الفلاحة قامت بمراسلة رئاسة الحكومة للتعهد بهذا الملف.

فماهي الإجراءات المعتمدة من قبل رئاسة الحكومة للتسهيل في تسوية وضعية العمال تماشيا مع سياسة الدولة في تحقيق التوازن بين الكرامة والعدالة والتنمية وذلك عن طريق القطع مع أي شكل من أشكال العبودية المقنّعة أو التشغيل الهش؟

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي

المرجع :مكتوبكم ص2025-26-3000- 0002558 بتاريخ 22 سبتمبر2025

المصاحيب نسخة من إجابة السيّد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي، بخصوص تسوية وضعية عمال ديوان الأراضي الدولية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب حسن جربوعي

الموضوع: حول تسوية وضعية عمال ديوان الأراضي الدولية

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 7453-30-01-2025 بتاريخ 02 أكتوبر 2025.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد حسن جربوعي بخصوص تسوية وضعية عمال ديوان الأراضي الدولية، أتشرف بإفادتكم بأن ملف تسوية وضعية العملة بديوان الأراضي الدولية يندرج ضمن ملف شامل يخص تسوية وضعية العرضيين والمتعاقدين بالمنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف، وهو محل متابعة مستمرة من قبل مصالح الوزارة قصد إيجاد الحلول الكفيلة بالبت فيه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب إلياس بوكوشة

الموضوع: وضعية عمال حضائر الغابات بولاية قبلي.

تحية طيبة وبعد،

يعاني عمال حضائر الغابات بولاية قبلي منذ سنوات من هشاشة تشغيلية متواصلة، حيث يشتغلون وفق صيغ مؤقتة من قبيل نظام 6 أشهر عمل مقابل 6 أشهر بطالة، أو 3 أشهر عمل مقابل 3 أشهر بطالة، دون تسوية نهائية لوضعياتهم المهنية أو تمتيعهم بالحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والمهني.

ويأتي ذلك بالرغم من التوجهات المعلنة للدولة في القضاء على التشغيل الهش وبالرغم من صدور القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعيات عدد من أصناف العملة الهشة وادماجهم ضمن صيغ تشغيل لائقة تحفظ كرامتهم وتضمن حقوقهم الاجتماعية.

كما يضطلع هؤلاء العمال بمهام حيوية تتعلق بحماية الغابات مقاومة الحرائق العناية بالمحيط البيني والمساهمة في الحفاظ على الثروة الغابية، وهو ما يجعل استمرار تشغيلهم بصفة ظرفية وموسمية لا يتلاءم مع طبيعة المهام الموكولة إليهم ولا مع استمرارية المرفق العمومي.

لذا نرجو من سيادتكم مدنا بالإيضاحات التالية:

1.ما هي الوضعية القانونية الحالية لعمال حضائر الغابات بولاية قبلي؟

2.لماذا لم يتم إلى حد الآن تسوية وضعياتهم وإدماجهم ضمن صيغ تشغيل قارة، رغم صدور القانون عدد 9 لسنة 2025؟

3.هل أعدت الوزارة برنامجا أو رزنامة زمنية واضحة لتسوية هذه الوضعيات؟

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيّد الياس بوكوشة.

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0000879 بتاريخ 03 أفريل 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد الياس بوكوشة بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر الظرفية بدائرة الغابات.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب الياس بوكوشة

الموضوع: حول تسوية وضعية عمال الحضائر الظرفية بدائرة الغابات

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 2872-30-02-2026 بتاريخ 13 أفريل 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه وجوابا على سؤال السيد النائب الياس بوكوشة بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر الظرفية بدائرة الغابات، أتشرف بإفادتكم أن تسوية وضعية عملة الحضائر تخضع للأحكام الفصل 4 من الأمر الحكومي ع436دد لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذي يشترط الاسترسال في العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2020.

لذا، فإنه يتعذر حاليا تسوية وضعية المعنيين بالأمر في إطار أحكام الأمر المذكور أعلاه لعدم استجابتهم لشرط الاسترسال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حمزة بضيافي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تظلم قانوني ومطلب استعجالي لتفعيل الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 وتسوية وضعية عملة الحضائر (الدفعة الرابعة - أقل من 45 سنة)

تحية طيبة وبعد،

على إثر التأخير الغير مبرر في استكمال إجراءات تسوية وضعية عملة الحضائر (الدفعة الرابعة - أقل من 45 سنة) على الرغم من استيفائهم لكل الشروط القانونية والترتيبية.

متى يتم تفعيل الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 وتسوية وضعية عملة الحضائر (الدفعة الرابعة - أقل من 45 سنة)؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حمزة بضيافي

المرجع: مكتوبكم ص-2026-26-3000-0001567 بتاريخ 8 جوان 2026.

المصاحيب: إجابة السيّد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حمزة بضيافي، بخصوص تفعيل الأمر الحكومي عدد 436لسنة 2021 وتسوية وضعية عملة الحضائر الدفعة الرابعة أقل من 45 سنة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد حمزة بضيافي

السؤال حول تفعيل الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 وتسوية وضعية عملة الحضائر الدفعة الرابعة أقل من 45 سنة.

الإجابة:

تبعا للسؤال الذي تقدم به السيد حمزة بضيافي عضو بمجلس نواب الشعب حول تفعيل الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 وتسوية وضعية عملة الحضائر الدفعة الرابعة أقل من 45 سنة . أتشرف بإعلامكم أنه تم تعيين عملة الحضائر المعنيين بالتسوية في إطار الدفعة الرابعة للشريحة العمرية أقل من 45 سنة وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 حيث صدرت ثلاث بلاغات على النحو التالي:

- بلاغ بتاريخ 24 نوفمبر 2025 تمّ تعيين 5153 عامل (الدورة الأولى)،
- بلاغ بتاريخ 25 ديسمبر 2025 تمّ تعيين 546 عامل (الدورة الثانية)،
- بلاغ بتاريخ 23 جانفي 2026 تمّ تعيين العدد المتبقي من العملة والبالغ 87 عامل (الدورة الثالثة).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التسوية تتم عبر المصالح الوزارية حيث يتم دعوة المعنيين بالأمر لاستكمال ملفاتهم الإدارية ويتم البت في الملفات والتثبت في توفر شروط الانتداب وصحة الشهائد المدرسية أو العلمية المقدمة وتصنيف العملة وفقا لمستوياتهم العلمية من قبل اللجان الوزارية المحدثة في الغرض.

وقد بلغت مرحلة انجاز تسوية وضعية عملة حضائر الدفعة الرابعة للشريحة العمرية أقل من 45 سنة والبالغ عددهم 5786عون ما يلي:

- عدد العملة الذين تم البت في ملفاتهم بالإدماج أو الشطب أو الدعوة لمباشرة العمل 1679
- عدد العملة الذين يتم التثبت في توفر الشروط الخاصة للانتداب 592
- عدد العملة الذين تمت الدعوة لتقديم الوثائق الوجوبية 868
- عدد العملة الذين لم تتم دعوتهم لتقديم الوثائق الوجوبية من قبل الوزارات 2647

وتتولى اللجنة الوطنية المكلفة بإدماج عملة الحضائر المحدثة برئاسة الحكومة التنسيق الدوري مع الإدارات المكلفة بالموارد البشرية بالوزارات قصد التسريع في إدماج عملة الحضائر.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي حول الوضعية الحرجة التي تمرّ بها شركة معمل تعليب المياه المعدنية "صافية " الكائنة بمعتمدية القصور من ولاية الكاف.

السيدة رئيسة الحكومة،

تحية طيبة وبعد،

عملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وتكريسا لدور الرقابة البرلمانية على عمل السلطة التنفيذية، أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي المتعلق بالوضعية الحرجة التي تمرّ بها شركة معمل تعليب المياه المعدنية « صافية» الكائنة بمعتمدية القصور من ولاية الكاف.

حيث تواجه هذه المؤسسة منذ مدة طويلة صعوبات جدية تهدد استمرارية نشاطها، وذلك نتيجة تعطل البتّ في مطلبها المتعلّق بالحصول على رخصة حفر بئر تعويضية، رغم استكمال الملف لكافة الشروط القانونية والفنية، ورغم تعدّد المراسلات والتنبيهات الموجّهة إلى المصالح الجهوية والمركزية التابعة لوزارتكم.

وقد ترتب عن هذا التعطيل تراجع واضح في نسق الإنتاج، وتقليص ساعات العمل وانخفاض الأجور، ممّا أدّى إلى حالة احتقان اجتماعي في صفوف العملة، الذين باتوا مهدّدين بفقدان مورد رزقهم في جهة تعاني أصلا من هشاشة اقتصادية وارتفاع نسب البطالة.

كما انعكس هذا الوضع سلبًا على أصحاب رخص توزيع المياه، الذين تقلصت حصصهم ومداخيلهم بشكل ملحوظ، وهو ما أثر على الدورة الاقتصادية المحلية، وأنذر بتداعيات اجتماعية أوسع قد يصعب احتواؤها في حال تواصل هذا التعطيل، وعليه أسأل سيادتكم ما يلي:

ما هي الأسباب الحقيقية وراء تأخر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في البت في مطلب رخصة حفر البئر التعويضية لمعمل تعليب المياه المعدنية» صافية «إلى حدّ تاريخه؟

ما هي الإجراءات العملية والعاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لحسم هذا الملف في أقرب الآجال؟

هل توجد آجال زمنية مضبوطة للردّ النهائي، بما يضمن استمرارية نشاط المؤسسة، والحفاظ على مواطن الشغل، وتفادي انفجار اجتماعي بالجهة؟

وتقبلوا السيدة رئيسة الحكومة فائق عبارات الاحترام والتقدير مع الشكر

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة ريم المعشاوي.

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0000182 بتاريخ 30 جانفي2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيّدة ريم المعشاوي بخصوص الترخيص لإنجاز بئر لفائدة معمل تعليب المياه المعدنية" صافية "الكائن بمعتمدية القصور بولاية الكاف.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائبة المعنية.

والسلام

إجابة رئيسة الحكومة

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب ريم المعشاوي

الموضوع: حول الترخيص لإنجاز بئر لفائدة معمل تعليب المياه المعدنية" صافية "الكائن بمعتمدية القصور - ولاية الكاف

المرجع: احالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 2026-01-30-0001107 بتاريخ 12 فيفري 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيدة ريم المعشاوي، بخصوص الترخيص لإنجاز بئر لفائدة معمل تعليب المياه المعدنية" صافية "الكائن بمعتمدية القصور -ولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

يخضع إسناد هذا النوع من التراخيص لأحكام مجلة المياه والنصوص الترتيبية الجاري بها العمل.

سيتم النظر في مطالب التراخيص الخاصة بتعليب المياه المعدنية بعد استكمال نتائج الدراسة الخاصة بالمخطط المديري للمياه المعدنية والمياه الاستشفائية التي يتولى إنجازها الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه، وذلك تطبيقا لأحكام المرسوم عدد 52 لسنة 2011 مؤرخ في 6 جوان 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 58 لسنة 1975المؤرخ في 14 جوان 1975 المتعلق بإحداث ديوان المياه المعدنية الفصل،2 خامسا :إسناد لزمات وتراخيص ممارسة الأنشطة المتعلقة باستغلال منابع المياه المعدنية **وفقا لمخطط مديري لتوزيع هذه المنابع تتم المصادقة عليه بأمر**.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تغيير الصبغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه .

تحية، أما بعد،

السيدة رئيسة الحكومة المحترمة.

شهدت العديد من مشاريع حفر الآبار العميقة جدا (خاصة المياه الحارة) تعطيلات متكررة امتدت لسنوات طويلة مما انعكس سلبا وبشكل خطير على الواحات التي تبس أغلبها وما لذلك من انعكاسات سلبية اجتماعيا واقتصاديا .ذلك لأن كل الشركات المختصة في هذا المجال شركات أجنبية الأمر الذي عقد الإجراءات وساهم في استنزاف رصيد العملة الصعبة، في حين كان بالإمكان الاعتماد على القدرات والإمكانات الوطنية التونسية من خلال تطوير وتحديث وتأهيل وكالة التنقيب عن المياه ."

وبناء على ذلك، فما هي الأسباب التي حالت دون تفعيل القرارات والمشاريع ذات الصلة والآتي ذكرها؟

* قرار الجلسة الوزارية بتاريخ 20 أكتوبر 2014 بقصر الحكومة الذي ينص على تغيير الصبغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية .

*القانون عدد 54 لسنة 2018 المؤرخ في 4 ديسمبر 2018 المتعلق بإحداث صنف مؤسسات عمومية للتنقيب عن المياه.

*مشروع الأمر المتعلق بإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه وضبط تنظيمها الإداري والمالية وتسييرها.

في انتظار ردكم تقبلوا سيدتي رئيسة الحكومة فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد الطاهر بن منصور.

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0000786 بتاريخ 30 مارس 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد الطاهر بن منصور، بخصوص تغيير الصبغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

بطاقة

تتضمن اجابة عن السؤال كتابي

للسيد النائب الطاهر بن منصور

الموضوع: حول تغيير الصبغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه .

المرجع :احالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 2026-01- 252930 بتاريخ 03 أفريل 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤالكم بخصوص تغيير الصبغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه أتشرف بإفادتكم بأنه تم إصدار القانون عدد 54 لسنة 2018 المؤرخ في 4 ديسمبر 2018 المتعلق بإحداث صنف مؤسسات عمومية للتنقيب عن المياه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول صيانة دار الثقافة حي 20 مارس سيدي حسين.

تحية طيبة،

نظرا للوضع المتردي الذي أصبحت عليه دار الثقافة حي 20 مارس بمعتمدية سيدي حسين (تشققات عميقة بكافة الجدران وتسرب المياه من سقف دار العرض...) حيث تواصلنا مع وزارة الشؤون الثقافية وقد أبدت المصالح المعنية استعدادها للقيام بالإجراءات والصيانة اللازمين حيث راسلت بتاريخ 01 أوت 2025 وزارة التجهيز والإسكان عن طريق الشركة العقارية للبلاد التونسي (SNIT) التي وافقت على التفويت في العقار المذكور لفائدة وزارة الشؤون الثقافية التي راسلت ولاية تونس بتاريخ 24 سبتمبر 2025 حيث تمت إحالة الملف إلى اللجنة الفنية للبناءات المدنية ثم في مرحلة أخرى راسلت الوزارة ديوان قيس الأراضي بتاريخ 07 أكتوبر 2025 من أجل تحديد مثال التهيئة لبرمجته.

لكن اللجنة الفنية للبناءات المدنية المجتمعة بتاريخ 14 أكتوبر 2025لم توافق على هذا المشروع علما وأن الاعتمادات مرصودة من قبل وزارة الإشراف رغم أنه تمت الموافقة خلال نفس هذه الجلسة على عدد 03 مشاريع لها نفس المشاكل العقارية (دار الثقافة باب سويقة، دار الثقافة العمران، دار الثقافة باب العسل).

فالرجاء من سيادتكم التدخل من أجل الموافقة على مشروع تهيئة وصيانة دار الثقافة حي 20 مارس سيدي حسين نظرا لما تمثله من خطورة على العاملين بها وروادها.

وتقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد عادل ضياف.

المرجع: مكتوبكم ص2026-26-3000- 0000182 بتاريخ 30 جانفي 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيّدة وزيرة الشؤون الثقافية.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد عادل ضياف، بخصوص تهيئة وصيانة دار الثقافة حي 20مارس سيدي حسين.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد عادل ضياف

السؤال:

بخصوص تهيئة وصيانة دار الثقافة حي 20 مارس سيدي حسين.

الإجابة:

-ترجع ملكية العقار المشيّد فوقه دار الثقافة حي 20 مارس سيدي حسين إلى الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، وحيث نص الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلّق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية على وجوب إخضاع كل مشروع بناية مدنية - ومن ضمنها مشروع التهيئة والصيانة الشاملة لدار الثقافة - لإعداد ملف مرجعي يتضمّن أساساً سند ملكية أو أي وثيقة إدارية مثبتة للملكية أو ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لفائدة صاحب المشروع.

-وبناءً على ذلك، لم تتعهد اللجنة الداخلية للبنايات المدنية المنعقدة بمقر ولاية تونس بتاريخ 14 أكتوبر 2025 بالمشروع لغياب الوثائق المذكورة.

بادرت وزارة الشؤون الثقافية إلى التنسيق مع مصالح الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية قصد حلحلة هذا الإشكال، حيث أبدت هذه الأخيرة استعدادها للتفويت في العقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافية، وذلك بعد استكمال إجراءات إنجاز الاختبارات المحدّدة للقيمة الشرائية للعقار المشيّد عليه دار الثقافة وإمضاء العقود القانونية اللازمة، مع إبداء مرونة بخصوص الاعتمادات المرصودة للاقتناء.

-وعليه فإن وزارة الشؤون الثقافية بصدد إعداد ملف الاقتناء واستكمال إجراءات التسوية العقارية بصفة نهائية، تمهيداً للمرور إلى إنجاز مشروع التهيئة الشاملة التي تتطلبها المؤسسة.

-هذا وتجدر الإفادة أن الوزارة متعهدة بصيانة وتهيئة المؤسسة، وقد سبق أن شملتها تدخلات صيانة محدودة سنة 2023 شملت أشغال دهن وصيانة دورات المياه وصيانة الشبكة الكهربائية، بكلفة جملية قدرت بحوالي 13 ألف دينار، إضافة إلى تدخلات أخرى خلال بداية سنة 2026.

السؤال الكتابي للسادة النواب

محمد علي، الطاهر بن منصور وبوبكر بن يحي

السيدة رئيسة الحكومة،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية المتعاقدين بمراكز الفنون الدرامية والركحية

تحية أما بعد

السيدة المحترمة رئيسة الحكومة،

بعد أن استمر الأعوان المتعاقدون بمراكز الفنون الدرامية والركحية في العمل عن طريق التعاقد مع وزارة الثقافة لمدة لا تقل عن خمس سنوات .تم إيقافهم عن العمل الأمر الذي كانت له انعكاسات

سلبية وسيئة جدا على حياتهم العامة والخاصة، إذ وجد هؤلاء أنفسهم عاطلين عن العمل منذ ما يقارب السنة، وتبخرت أحلامهم وآمالهم في التسوية والترسيم التي تعززت بصدور القانون عدد 9 لسنة 2025المتعلق بتنظيم عقود الشغل.

لكل ذلك .فمتى ستنظر حكومتكم في التسوية النهائية والمنصفة لهذه الفئة؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدموا به النواب السادة محمد علي الطاهر بن منصور وبوبكر بن يحي.

المرجع: مكتوبكم ص 2026-26-3000- 0001567 بتاريخ 08 جوان 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدموا به النواب السادة محمد علي، الطاهر بن منصور وبوبكر بن يحي، بخصوص وضعية المتعاقدين بمراكز الفنون الدرامية والركحية.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النواب المعنيين.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل أعضاء

مجلس نواب الشعب

السادة محمد علي الطاهر بن منصور وبوبكر بن يحي

موضوع السؤال:

حول وضعية المتعاقدين بمراكز الفنون الدرامية والركحية.

الإجابة:

تعمل وزارة الشؤون الثقافية على تسوية مختلف الوضعيات التعاقدية والتي من بينها وضعية المتعاقدين مع مراكز الفنون الدرامية والركحية وذلك وفقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

وتجدر الإفادة أن الوضعيات التعاقدية للمعنيين بالأمر لا تندرج ضمن مجال تطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص مقترح تنقيح شروط المعادلة للأطباء التونسيين بالخارج.

المصاحيب: - نسخة من عريضة موجهة إلى عناية السيد رئيس الجمهورية.

السيدة رئيسة الحكومة،

تحية طيبة وبعد،

في ظل الأزمة الخانقة التي يعاني منها قطاع الصحة بخصوص نقص طب الاختصاص في الجهات الداخلية تقدمت جمعية الأطباء التونسيين بألمانيا بالشراكة مع المنظمة التونسية للأطباء الشبان بمقترح تعديلي منذ أكثر من سنة، تضمّن عريضة مُمضاة من أكثر من (100)مئة طبيب تونسى فى ألمانيا (موجهة أيضا لرئاسة الجمهورية) يهدف المقترح إلى تنقيح شروط المعادلة المحدّدة في الأمر الوزاري المؤرخ في 10 أكتوبر 2023 والذي يتعلق بضبط المعايير التي تسند على أساسها معادلة الشهادات والعناوين وإجراء امتحان يُمكن هؤلاء الكفاءات من العودة والعمل في المستشفيات التونسية، إلا أنّه لم تتم الاستجابة لهذا الطلب إلى حد الآن، ممّا يُفوّت على الدولة فرصة ثمينة لسدّ الشغورات في اختصاصات حيوية.

- ماهي المعوقات التي تحول دون التفاعل مع هذا المقترح التعديلي ؟

- وماهي رؤية الوزارة لإدماج الكفاءات الطبية التونسية بالخارج في المنظومة الوطنية لتخفيف حدة النقص في طب الاختصاص؟

في انتظار ردّكم الكتابي، تفضّلوا السيّدة رئيسة الحكومة بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد محمد علي

المرجع: مكتوبكم ص2026-26-2030- 0001719 بتاريخ 23 جوان 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وبعد أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيّد محمد علي، بخصوص مقترح تنقيح شروط المعادلة للأطباء التونسيين بالخارج.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة رئيسة الحكومة

السؤال الكتابي

بطاقة إجابة على العريضة

التي تقدم به السيد النائب" محمد علي"

السؤال الكتابي:

حول مقترح تنقيح شروط المعادلة للأطباء التونسيين بالخارج.

عناصر الإجابة:

- تمت مُراجعة المعايير التي تُسند على أساسها معادلة الشهادات والعناوين في مختلف الاختصاصات ولا سيما في الاختصاصات الطبية بمقتضى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرّخ 10 أكتوبر

2023وذلك بعد القيام باستشارة موسّعة انطلقت منذ سنة 2018 والتي شارك فيها كافة الأطراف المتدخلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبوزارة الصحة وكليات الطب وعمادة الأطباء،

- وتم اعتماد تراتيب جديدة من بينها إقرار إمكانية تمكين كل من يُثْبِتُ مدّة عمل فعليّ لا تقلّ عن 5 سنوات، بعد الحصول على الشهادة في الاختصاصات الطبية من المعادلة المطلوبة دون اشتراط القيام بتكوين إضافي أو اختبار تقييمي أو الاثنين معا (الفقرة الأخيرة من الفصل 16 من القرار المذكور)،

- وهو ما تم اعتماده من قبل اللجنة القطاعية للمعادلة في الاختصاصات الطبية وشبه الطبية وتم تمكين عدد من الخريجين الذين تلقوا تكوينهم في طب الاختصاص بألمانيا من مقرّرات معادلة وذلك باحتساب الأقدمية المذكورة أعلاه وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لممارستهم الفعلية لذلك،

- علما وأنّ نظام الدراسات والتكوين في الاختصاصات الطبية بألمانيا يكتسي طابعا خصوصيا باعتباره لا يُفضي إلى الحصول على شهادة جامعية وطنية، بل على شهادة كفاءة في الاختصاص مُسلّمة من قبل عمادة الأطباء بكل مقاطعة ألمانية.

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

الموضوع: سؤال كتابي حول التسريع بإصدار النص الترتيبي للفصل 89 من قانون المالية 2025

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد رئيسة الحكومة بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

متى يتم اصدار النص الترتيبي الخاص بالفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد نحيب العكرمي.

المرجع: مكتوبكم ص 2025-26-30000- 0002963 بتاريخ 31 أكتوبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيّد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيّد نجيب العكرمي بخصوص إصدار النصوص الترتيبية الخاصة بتطبيق الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعية الآبار غير المرخصة.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة رئيسة الحكومة

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب نجيب عكرمي

الموضوع: حول إصدار النصوص الترتيبية الخاصة بتطبيق الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعية الآبار غير المرخصة.

المرجع: إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد ص2025-01-1-8758 بتاريخ 19 نوفمبر 2025.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد نجيب عكرمي، بخصوص إصدار النصوص الترتيبية الخاصة بتطبيق الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بتسوية وضعية الآبار غير المرخصة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

على إثر صدور قانون المالية لسنة2025 ، تولت المصالح الفنية والقانونية بالوزارة دراسة الفصل 81 منه وسبل تطبيقه .وقد تبين وجود عدة إشكاليات فنية وقانونية:

-عدم تمييز الفصل بين المناطق المتاحة للحفر ومناطق التحجير ومناطق الصيانة، باعتبار أن هذه الأخيرة تعد مناطق حساسة مهددة بالتملح وتداخل مياه البحر وتتطلب إجراءات خاصة بها مغايرة تماما للإجراءات المعمول بها بالنسبة للحفر بالمناطق العادية، حيث تم إقرارها بأمر بعد متابعة ودراسة معمقة مصادق عليها من طرف لجنة الملك العمومي للمياه،

-الارتفاع المتواصل في الطلب على المياه الجوفية بلغ 2640 مطلب حفر وتجهيز سنة 2024 في ظل هشاشة مخزون الموائد المائية وارتباطها الوثيق بالعوامل المناخية.

كما يتم العمل حاليا، ضمن برنامج الوزارة على تسوية الآبار غير المرخصة، مع:

- مراعاة خصوصية كل منطقة مائية تحجير - صيانة وضمان الاستدامة للمشاريع الفلاحية المنجزة على هذه الآبار،

-التنسيق المسبق مع جميع الهياكل المختصة لضمان تجانس النص الترتيبي مع التشريع الجاري به العمل ومع خصوصيات قطاع المياه الجوفية،

-إقرار مقاربة تشاركية مع مختلف الوزارات والهياكل الفنية والفلاحين بما يضمن واقعية الإجراءات وقابلية تطبيقها ميدانيا.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

السيدة الوزيرة تحية طيبة وبعد،

السيدة رئيسة الحكومة،

هل وقع ضبط عدد المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا والتي تنطبق عليهم الشروط جاء بها القانون عدد 18 لسنة 2025؟

نلتمس من جنابكم مدنا بالإجابة الكتابية في أقرب الآجال الممكنة، وتفضلوا بقبول عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد يوسف التومي.

المرجع: مكتوبكم ص2026-26-3000- 0000879 بتاريخ 03 أفريل2026

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني.

وبعد،

أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد يوسف التومي بخصوص ضبط عدد المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا والتي تنطبق عليهم الشروط التي جاء بها القانون عدد 18 لسنة 2025.

والمرجو من سيادتكم تسليمها إلى النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: سؤال كتابي موجه من قبل النائب السيد يوسف التومي عضو مجلس نواب الشعب.

المرجع: إحالتكم بتاريخ 13 أفريل 2026

إحالتكم بتاريخ 02 جويلية 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد يوسف التومي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال:

هل وقع ضبط عدد المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا الذين تنطبق عليهم الشروط التي جاء بها القانون عدد 18 لسنة 2025؟

الإجابة:

ينص الفصل 2 من القانون عدد 18 لسنة 2025 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالب بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية على أنه " يتولى المعنيون التسجيل بمنصة رقمية تحدث للغرض يتم فيها تنزيل المعطيات الخاصة بالمترشحين على أن يتم إثر ذلك معالجة وضعياتهم وفقا للشروط والإجراءات المحددة بالقانون المذكور".

واعتبارا الى أنه لم ينطلق التسجيل عبر المنصة المخصصة للغرض وأن المعايير التي ذكرت بالقانون عدد 18 يجب أن يتم ضبطها بدقة ضمن النصوص الترتيبية، فإنه لا يمكن حاليا تحديد عدد من تنطبق عليهم الشروط بصفة دقيقة،

هذا واستئناسا بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل فإن عدد الباحثين عن شغل النشطين في موفي شهر جوان 2026قد بلغ 159020 باحث عن شغل منهم 64780 من حاملي شهادات التعليم العالي، علما وان:

- العدد المذكور لا يحدد سنة الحصول على الشهادة العلمية،

- صفة الباحث عن شغل لا تعني بالضرورة ان المعني بالأمر عاطل عن العمل ذلك ان العديد من المسجلين في مكاتب التشغيل هم من بين الراغبين في تحسين وضعياتهم المهنية،

- عدد من العاطلين عن العمل لم تشملهم الإحصائيات المذكورة لعدم تسجيلهم بأحد مكاتب التشغيل.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول صرف المنح المتعلقة بالمشاريع المصادق عليها من قبل" وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحية ."

تحية، أما بعد،

السيدة المحترمة وزيرة المالية

شهد الموسمان الفلاحيان الفارطان في قطاع التمور (2024-2025/2025-2026) صعوبات حقيقية آخرها عدم تمكن الفلاح من بيع منتوجه من التمور أو بيعه بأسعار زهيدة لا تغطي ثمن كلفة الإنتاج .هذه الصعوبات أثرت سلبا على الفلاحين وخاصة الذين تحصلوا على الموافقة بصرف المنح من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والذين اقتنوا معدات وتجهيزات لفائدة مشاريعهم في انتظار تحويل الاعتمادات وأمام عجز هؤلاء الفلاحين عن تسديد التزاماتهم المالية للأسباب المذكورة سلفا شرع المزودون في اتخاذ إجراءات التتبع في الخلاص ضدهم، الأمر الذي يهدد بفشل المشروع من أساسه ومضاعفة الخسائر.

لذلك،

فلماذا لا تأذن مصالحكم المختصة - ولو استثنائيا - في فتح الاعتمادات اللازمة لصرف المنح المتعلقة بالمشاريع المصادق عليها من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدتي الوزيرة فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول سؤال كتابي للسيد النائب الطاهر بن منصور

المرجع: مكتوبكم عدد ص2026-26-3000- 1841بتاريخ 8 جويلية 2026.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة للسؤال الكتابي للسيد النائب الطاهر بن منصور حول صرف المنح المتعلقة بالمشاريع المصادق عليها من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، أتشرف بإعلامكم أنه:

ا-بخصوص الإجراءات المتبعة للمصادقة على إسناد المنح وصرفها:

1-يتم النظر في إسناد الحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار والنصوص والمناشير المنظمة له؛

2-يتم التعهد بملفات المستثمرين في القطاع الفلاحي أو الصيد البحري أو الأحياء المائية من طرف المصالح المختصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية أو وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية على المستوى المركزي والجهوي)

3-يتم عرض الملفات على لجنة إسناد الامتيازات، التي تتولى أخذ قرار إسناد الامتياز من عدمه.

4تصرف المنح المصادق عليها على قسطين 40% : عند إنجاز 40% من كلفة الاستثمار المصادق عليها و 60% عند دخول المشروع طور النشاط الفعلي (الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017) سواء من خلال التوجه إلى فرع من فروع البنك الوطني الفلاحي أو البنك التونسي للتضامن.

II- **بخصوص دور وزارة المالية:**

1-بالرجوع إلى الفصل 33 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، فإنه يمكن أن ترصد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة الصناديق الخاصة لتمويل التدخلات في قطاعات معينة (على غرار الفلاحة والصناعة...)، وتوكل مهمة التصرف فيها إلى مؤسسات أو هياكل مختصة بمقتضى اتفاقيات تبرم مع وزير المالية.

2- تضع وزارة المالية الاعتمادات المرخص فيها بقانون المالية على ذمة البنك الوطني الفلاحي أو البنك التونسي للتضامن بناء على طلب تتقدم به وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، وذلك بعد تقديم ملف مدعم في الغرض وعلى أساس الكشوفات الشهرية حول الوضعية المالية للصناديق الخاصة المذكورة.

3- يتولى البنك المختص صرف المنح بعد المصادقة عليها وعلى أساس مقرر إسناد امتيازات وأذون بصرف المنح ووفق التراتيب والإجراءات المعمول بها.

4-تجدر الإشارة إلى أنه تم في سنة 2026 ترسيم اعتمادات في حدود 100 م د وتتوزع هذه الاعتمادات كالآتي:

- تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الإنتاج الفلاحي:80,0 : م د
- تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع المياه 7.7 م د
- تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري 12,3 : م د وتربية الأحياء المائية.

وبناء على ما سبق فإنه يتجه اتصال المعنيين بالأمر بالمؤسسة البنكية ذات النظر لصرف المنح المصادق عليها في أقرب الآجال.

والسلام